



أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الأراضي

وامتداد المناطق المبنية لبعض التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية

The Impact of the Spatial Impediments of Israeli Occupation
on Lands Use and the Sprawl of Some Palestinian Communities
in the West Bank

إعداد

عبدالله محمود عيسى المناصرة

إشراف

الدكتور أحمد النوباني

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات

العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2015م

الاهداء

الى المعلم الاول ... محمد صلى الله عليه وسلم.

الى عنوان الكبرياء والعطاء ... ابي العزيز.

الى رمز الحنان والوفاء ... امي الغالية.

الى عزوتي و داءني في كل عله ... أخوتي محمد و إبراهيم.

الى المأوى ومأمن الأسرار اخواتي.

الى شريكة الدرب وأسيرة الفؤاد ... مجدل شمس.

**

الى الشموع المضيئة ... اساتذتي الكرام.

الى فخري واعتزازي ... اصدقائي وزملائي.

*

الى الارواح الطاهرة والدماء الزكية... الشهداء والجرحى.

الى مسلوبى الحرية والهوية ... الاسرى واللاجئين.

الى مدونة التاريخ ... شجرة الزيتون.

الى قبلة العاشقين ... فلسطين العروبة.

عبدالله المناصرة

الشكر والتقدير

اشكر لمن انعم عليك، وانعم على من شكرك، فإنه لا بقاء للنعمة اذا كفرت، ولا زوال لها اذا

شكرت...لقمان الحكيم

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان الى أستاذي ومشرفي القدير الدكتور أحمد النوباني الذي لم

يتوان عن تقديم المساعدة والإرشاد طوال فترة إعداد هذه الدراسة فله مني كل الاحترام

والتقدير.

واتقدم بالشكر الجزيل للدكتور أحمد ابو حماد والدكتور عبد الناصر عرفات لما قدماه من نصح

وارشاد لإثراء هذه الدراسة وجعلها أكثر تميزاً.

وأتوجه بخالص الشكر والمحبة الى كل من ساهم في اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود

وأخص بالذكر المهندس وخبير الاستيطان الاستاذ عبدالله حرز الله.

**

كما اتقدم بجزيل الشكر لكلية الدراسات العليا ولجنة البحث الاكاديمي في جامعة بيرزيت لدعمهم

ومساندتهم المادية لاحتياجات اتمام هذه الدراسة.

*

للنجاح أناس يقدرّون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه، لذا نقدرّ جهودك المضيئة، فأنتم أهل

للشكر والتقدير، فوجب علي تقديركم، فلکم مني كل الثناء والتقدير.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

"أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الأراضي

وامتداد المناطق المبنية لبعض التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية"

The Impact of the Spatial Impediments of Israeli Occupation
on Lands Use and the Sprawl of Some Palestinian Communities
in the West Bank

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي من نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة

إليه حيثما ورد، أن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب

علمي أو بحثي لدى مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work **In this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own**

work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or

qualification.

student's Name

اسم الطالب: عبدالله محمود عيسى المناصرة

Signature

التوقيع

Date

التاريخ

أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الأراضي
وامتداد المناطق المبنية لبعض التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية

The Impact of the Spatial Impediments of Israeli Occupation
on Lands Use and the Sprawl of Some Palestinian Communities
in the West Bank

إعداد: عبدالله محمود عيسى المناصرة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ

التوقيع

أعضاء لجنة النقاش

د. أحمد النوباني (رئيساً)

د. احمد ابو حماد (عضواً)

د. عبد الناصر عرفات (عضواً)

رقم

قائمة المحتويات

الصفحة

أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ت	الإقرار
ج	المحتويات
د	قائمة الخرائط
ذ	قائمة الأشكال
ذ	قائمة الجداول
ذ	قائمة الملاحق
ض	الملخص
ظ	Abstract
	الفصل الأول: المقدمة العامة والدراسات السابقة
1	1-1 المقدمة
2	2-1 مشكلة الدراسة
3	3-1 أسئلة الدراسة
3	4-1 أهمية الدراسة وأهداف الدراسة
4	5-1 مبررات الدراسة
5	6-1 مجتمع الدراسة
7	7-1 منهجية وأدوات الدراسة
6	1-7-1 مناهج الدراسة

8	2-7-1 ادوات الدراسة
8	3-7-1 معالجة البيانات الحيزية
13	8-1 الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الخلفية النظرية
22	1-2 تعريف مفهوم استعمالات وتصنيف الأراضي
23	2-2 نظريات استعمالات الاراضي ونشوء المدينة
23	1-2-2 نظرية المكان المركزي Central Place Theory
24	2-2-2 نظرية الحلقات الدائرية Concentric -Zone Theory
25	3-2-2 نظرية القطاعات Sector Theory
26	4-2-2 نظرية النوى المتعددة Multiple Nuclear Theory
27	5-2-2 نظرية اقطاب النمو Growth pole theory
29	6-2-2 نظرية المدينة الصناعية
29	7-2-2 النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية
31	8-1-2 نظرية المدينة الشريطية
32	3-2 العوامل المؤثرة على تخطيط استعمالات الاراضي
32	1-3-2 العوامل السياسية
35	2-3-2 العوامل الاجتماعية
36	3-3-2 العوامل الاقتصادية
37	4-3-2 العوامل الثقافية
37	5-3-2 العوامل الطبيعية و التكنولوجيا
	الفصل الثالث: الخصائص الطبيعية والبشرية لتجمعات الدراسة
39	1-3 الخصائص الطبيعية لجبال فلسطين الوسطى
39	1-1-3 الموقع والتضاريس
40	2-1-3 المناخ
40	3-1-3 الجيولوجيا
41	4-1-3 الاحواض المائية

41	3-1-5 الغطاء النباتي
42	3-2-2 الخصائص البشرية لتجمعات الدراسة
42	3-2-1 التجمع الحضري مدينة الخليل
43	3-2-2 التجمع الريفي بيت أمر
45	3-2-3 التجمع الحضري تقوع
46	3-2-4 التجمع الريفي عناتا
47	3-2-5 التجمع الحضري مدينة البيرة
49	3-2-6 التجمع الريفي نعلين
50	3-2-7 التجمع الريفي مردا
51	3-4-8 التجمع الريفي دير شرف
52	3-2-9 التجمع الحضري يعبد
	الفصل الرابع: ماهية المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي
54	4-1-1 البؤر والمستعمرات الاسرائيلية
58	4-2-2 التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج)
60	4-3-3 جدار الفصل العنصري
62	4-4-4 الحواجز العسكرية
62	4-5-5 الطرق الالتفافية
	الفصل الخامس: التحليل والمناقشة
64	5-1-1 أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الاراضي واتجاه امتداد المناطق المبنية في التجمعات الفلسطينية.
64	5-1-1-1 التجمع الحضري (مدينة الخليل)
76	5-1-2-1 التجمع الريفي (بيت أمر)
78	5-1-3-1 التجمع الحضري (تقوع)
80	5-1-4-1 التجمع الريفي (عناتا)
82	5-1-5-1 التجمع الحضري (مدينة البيرة)
84	5-1-6-1 التجمع الريفي (نعلين)
87	5-1-7-1 التجمع الريفي (مردا)

89	5-1-8 التجمع الريفي (دير شرف)
91	5-1-9 التجمع الحضري (يعبد)
94	5-2 المقارنة والاجابة عن أسئلة الدراسة
94	5-2-1 مقارنة التغير في استعمالات الاراضي في تجمعات الدراسة.
97	5-2-2 مقارنة أثر التصنيفات الجيوسياسية على استعمالات الاراضي في تجمعات الدراسة.
99	5-2-3 اثر كل من المناطق المبنية الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية على اتجاه المناطق المبنية الفلسطينية في تجمعات الدراسة.
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
102	6-1 النتائج
104	6-2 التوصيات
105	قائمة المصادر والمراجع
112	الملاحق

قائمة الخرائط

6	الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي للضفة الغربية وتجمعات الدراسة.
42	الخريطة رقم (2): الموقع الجغرافي لتجمع مدينة الخليل.
44	الخريطة رقم (3): الموقع الجغرافي لتجمع بيت أمر.
45	الخريطة رقم (4): الموقع الجغرافي لتجمع تقوع.
47	الخريطة رقم (5): الموقع الجغرافي والفلكي لتجمع عناتا.
48	الخريطة رقم (6): الموقع الجغرافي لتجمع مدينة البيرة.
50	الخريطة رقم (7): الموقع الجغرافي لتجمع نعلين.
51	الخريطة رقم (8): الموقع الجغرافي لتجمع مردا.
52	الخريطة رقم (9): الموقع الجغرافي لتجمع دير شرف.
53	الخريطة رقم (10): الموقع الجغرافي والفلكي لتجمع يعبد.
58	الخريطة رقم (11): القطاعات الاربع لانتشار المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

61	الخريطة رقم(12): بعض المعوقات الحيزية (المستعمرات وجدار الفصل العنصري) للاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية.
66	الخريطة رقم (13): استعمالات الاراضي في مدينة الخليل خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
71	الخريطة رقم (14): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لمدينة الخليل خلال السلسلة الزمنية (1997- 2013).
73	الخريطة رقم (15): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة الخليل للعام 2013.
75	الخريطة رقم (16): اتجاه توزيع المناطق المبنية في مدينة الخليل.

قائمة الأشكال

56	الشكل رقم (1): عدد المستعمرات في محافظات الضفة الغربية، 2010.
65	الشكل رقم (2): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع مدينة الخليل.
67	الشكل رقم (3): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في مدينة الخليل مقارنة بالسنوات السابقة.
68	الشكل رقم (4): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لمدينة الخليل خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدوم.
68	الشكل رقم (5): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة الخليل خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدوم.
69	الشكل رقم (6): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لمدينة الخليل خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
73	الشكل رقم (7): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة الخليل لعام 2013.

قائمة الجداول

5	الجدول رقم (1): اسماء التجمعات الواقعة تحت الدراسة ومعايير اختيارها.
---	--

الملاحق

ملحق الاشكال

112	الشكل رقم (1): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع بيت أمر .
112	الشكل رقم (2): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع تقوع.
112	الشكل رقم (3): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع عناتا.
115	الشكل رقم (4): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع بيت أمر لعام 2013.
115	الشكل رقم (5): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة البيرة
115	الشكل رقم (6): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال لتجمع بيت أمر مقارنة بالسنوات السابقة.
116	الشكل رقم (7): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدّة الدونم
116	الشكل رقم (8): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدّة الدونم
117	الشكل رقم (9): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع بيت أمر خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).
117	الشكل رقم (10): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال لتجمع تقوع مقارنة بالسنوات السابقة.
118	الشكل رقم (11): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدّة الدونم.
118	الشكل رقم (12): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدّة الدونم.
119	الشكل رقم (13): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع تقوع خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).
119	الشكل رقم (14): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع تقوع لعام 2013.
120	الشكل رقم (15): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال لتجمع عناتا مقارنة بالسنوات السابقة.
120	الشكل رقم (16): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدّة الدونم.

121	الشكل رقم (17): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم.
121	الشكل رقم (18): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع عناتا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
122	الشكل رقم (19): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع عناتا
122	الشكل رقم (20): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لمدينة البيرة.
122	الشكل رقم (21): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في مدينة البيرة مقارنة بالسنوات السابقة.
123	الشكل رقم (22): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدونم.
123	الشكل رقم (23): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم.
123	الشكل رقم (24): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع مدينة البيرة خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
124	الشكل رقم (25): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع نعلين.
124	الشكل رقم (26): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع نعلين مقارنة بالسنوات السابقة
125	الشكل رقم (27): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع نعلين خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدونم.
125	الشكل رقم (28): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع نعلين خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم
126	الشكل رقم (29): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
126	الشكل رقم (30): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع نعلين.
127	الشكل رقم (31): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة لمساحة الاجمالية للتجمع مرد
127	الشكل رقم (32): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع مردا مقارنة بالسنوات السابقة.
128	الشكل رقم (33): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في لتجمع مردا خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدونم
128	الشكل رقم (34): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في لتجمع مردا خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم.

129	الشكل رقم (35): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع مردا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
129	الشكل رقم (36): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع مردا.
130	الشكل رقم (37): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة لمساحة الاجمالية لتجمع دير شرف.
130	الشكل رقم (38): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال للتجمع قرية دير شرف مقارنة بالسنوات السابقة.
131	الشكل رقم (39): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع دير شرف خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدونم.
131	الشكل رقم (40): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع دير شرف خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم.
132	الشكل رقم (41): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
132	الشكل رقم (42): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع دير شرف.
133	الشكل رقم (43): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع يعبد.
133	الشكل رقم (44): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع يعبد مقارنة بالسنوات السابقة.
133	الشكل رقم (45): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة الدونم.
134	الشكل البياني رقم (46): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة الدونم.
134	الشكل رقم (47): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع يعبد خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
135	الشكل رقم (48): النسبة المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة في المناطق المبنية الاسرائيلية لتجمع يعبد لعام 2013.

ملحق الخرائط

136	الخريطة رقم (1): استعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013)
137	الخريطة رقم (2): استعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013)

	(2013).
138	الخرائط رقم (3): استعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
139	الخريطة رقم (4): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع بيت أمر.
139	الخريطة رقم (5): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة البيرة
140	الخريطة رقم (6): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع بيت أمر خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
141	الخريطة رقم (7): اتجاه توزيع المناطق المبنية في بيت أمر
142	الخريطة رقم (8): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع تقوع خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
143	الخريطة رقم (9): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع تقوع.
144	الخريطة رقم (10): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تقوع.
145	الخريطة رقم (11) : توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع عناتا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
146	الخريطة رقم (12): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع عناتا
147	الخريطة رقم (13): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تجمع عناتا
148	الخريطة رقم (14): استعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
149	الخريطة رقم (15): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لمدينة البيرة خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
150	الخريطة رقم (16): اتجاه توزيع المناطق المبنية في مدينة البيرة .
151	الخريطة رقم (17): استعمالات الاراضي في تجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
152	الخريطة رقم (18): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
153	الخريطة رقم (19): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع نعلين.
154	الخريطة رقم (20): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تجمع نعلين
155	الخريطة رقم (21): استعمالات الاراضي في تجمع مردا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
156	الخريطة رقم (22): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع مردا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
157	الخريطة رقم (23): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع مردا.
158	الخريطة رقم (24): اتجاه المناطق المبنية في تجمع مردا

159	الخريطة رقم (25): استعمالات الاراضي في تجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
160	الخريطة رقم (26): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
161	الخريطة رقم (28): اتجاه المناطق المبنية في تجمع دير شرف
162	الخريطة رقم (29): استعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
163	الخريطة رقم (30): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع يعبد خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).
164	الخريطة رقم (31): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع يعبد.
165	الخريطة رقم (32): اتجاه المناطق المبنية في تجمع يعبد.
166	الخريطة رقم (33): المعوقات الحيزية للاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية

المخلص

تتاولت هذه الدراسة مناقشة "أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الاسرائيلي على استعمالات الاراضي وامتداد المناطق المبنية لبعض التجمعات في الضفة الغربية " حيث تترك هذه المعوقات اثراً كبيراً على طبيعة استعمالات الاراضي وامتداد المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة بالارتكاز على منهجية التحليل الحيزي الكمي والتحليل المقارن باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) الى تشخيص الوضع الحالي الذي وصلت اليه استعمالات الاراضي ودراسة توزيع المناطق المبنية الفلسطينية خلال ثلاث فترات زمنية (1997، 2006، 2013) والمقارنة بينها، مع ابراز الاثر المتفاوت لبعض المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على تلك التجمعات والمتمثلة بالكتل الاستعمارية والتصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) التي فرضتها اتفاقية اوسلو.

وتقتصر الدراسة على عدد محدد من التجمعات الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية والتي تم اختيارها ضمن معايير محددة بطريقة العينة المقصودة وعليه وقع الاختيار على تسعة تجمعات اربعة منها حضرية وهي (مدينة الخليل، تقوع، مدينة البيرة، يعبد) و خمسة منها ريفية وهي (بيت أمر، عناتا، نعلين، مردا، دير شرف).

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود زيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والمبنية للمستعمرات الإسرائيلية ونقصان مساحة الاراضي الزراعية والرعية والغابات، وقد اتضح ان الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والمبنية للمستعمرات الاسرائيلية في التجمعات الحضرية كان بوتيرة متساوية على حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الأولى مقارنة بالرعية، بينما في التجمعات الريفية كانت الزيادة في المناطق المبنية الفلسطينية بالأغلب على حساب الاراضي الزراعية بينما المبنية للمستعمرات الاسرائيلية كانت مناصفة بين الاراضي الزراعية والرعية، كما اظهرت الدراسة أن مجموع الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في التجمعات الحضرية كان اكبر من الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية على خلاف التجمعات الريفية التي فاقت فيها مجموع الزيادة في مساحة المناطق المبنية الاسرائيلية مثيلتها الفلسطينية.

ويتجه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية في أغلب التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية باتجاه معاكس لامتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية، ويزداد الامتداد العمراني في التجمعات الحضرية داخل حدود التصنيف (أ) وفي التجمعات الريفية داخل حدود التصنيف (ب).

و تزداد المسافة بين مركزي معظم المناطق المبنية الفلسطينية والاسرائيلية خلال سنوات الدراسة، مما يشير الى ان المستعمرات الاسرائيلية تعتبر عامل طرد لامتداد المناطق المبنية الفلسطينية، كما اوضحت الدراسة ان دولة الاحتلال تحاول جاهدة خلق اتصال جغرافي بين المناطق المبنية التابعة للبؤر الاستعمارية المتجاورة وهو ما يتجسد في اتجاه نمو المناطق المبنية للمستعمرات.

Abstract

This study dealt with the impact of the spatial constraints of the Israeli occupation on land use and built up area of some Palestinian communities in the West Bank.

The main aim of the study is to diagnose the existing situation of land use and to study the distribution of the Palestinian built-up areas during three different periods of time: 1997.2006, and 2013 in a comparative way, using quantitative spatial analysis and Geographic Information Systems (GIS). The aim is also to reveal different effects of some spatial obstacle of the Israeli occupation (e.g, colonies and geopolitical divisions of Oslo agreement).

The study focused on some Palestinian communities that have been chosen in accordance to the intended sample procedures; where this procedure resulted in the selection of nine communities , four of them are urban (Hebron , Tuqu', Al bireh, and

Ya'bad) and the other five are rural (Beit Ummar , 'Anata , Ni'lin , Marda , and Deir Sharaf).

Among the most important results is the presence of an increase in the built-up area of both the Palestinian and Israeli colonies accompanied with a decrease in the agricultural and grazing as well as the forested area . The increase in both built-up areas was equal and on the expenses of the agricultural land as compared to grazing land, while the increase in rural areas in the Palestinian built-up area was mostly on the expenses of agricultural lands, whereas those for Israeli colonies was on the expense of agricultural grazing land. The study also showed that the total increase of Palestinian built-up urban areas was more than the increase in Israeli colonies built-up areas. The current Palestinian built-up expansion in most of the **Palestinian communities was against the direction of the Israeli colonies' expansion.** In addition, the Palestinian urban expansion is mainly located into Area (A), whereas the expansion in rural areas is mainly in Area (B). The distance between centers of most of the Palestinian built-up areas and the Israeli colonies is increasing; indicating that the Israeli colonies are repulsion factor for Palestinian built-up areas, the study also showed that Israeli occupier is trying to create geographic continuity between adjacent colonial built-up areas , which is obvious in the direction of growth of such colonial entities.

الفصل الأول: المقدمة العامة والدراسات السابقة.

1-1 المقدمة:

إن الظروف التي تمر بها الضفة الغربية كبقعة جغرافية واقعه تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، جعلتها عرضة لإيديولوجية وممارسات صهيونية تمارس بحقها وبحق من يقطنها من الفلسطينيين، ولقد تنوعت تلك الممارسات بتنوع مجالات الحياة المختلفة وكان من أبرزها تلك الممارسات المرتبطة بالحيز الجغرافي(المكاني)، والتي تعتبر من المعوقات السياسية الحيزية التي تعيق التخطيط الحضري الفلسطيني ومن الامثلة عليها مصادرة الأراضي، بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية، شق الطرق الالتفافية، احتلال المدن والقرى الفلسطينية وما ينجم عنها من تدمير للمساكن والبنية التحتية، بناء جدار الفصل العنصري على حدود الضفة الغربية، التوزيع المخطط للمستعمرات الاسرائيلية وتصنيف الضفة الغربية الى تصنيفات جيوسياسية (أ،ب،ج).

تلك الممارسات وغيرها الكثير تهدف من خلالها دولة الاحتلال الى إعاقة حق الشعب الفلسطيني ونشئته وتهجيريه والضغط عليه بكافة الوسائل ومساومته في ملكية ارضه ولقمة عيشه، وتحويل التجمعات الفلسطينية الى جيوب صغيرة منفصلة عن بعضها البعض تكاد تصبح في المستقبل كمخيمات لاجئين تخلو من اي تخطيط هادف في مجالات الحياة المختلفة، وإن التزايد المطرد في عدد السكان في التجمعات الفلسطينية والذي بدوره يزيد من الطلب على الموارد الطبيعية في ظل محدودية الاراضي الفلسطينية ومصادرة موارده الطبيعية، جعلت من تخطيط استعمالات الاراضي عملية محاطه بالعديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتسلط الاضواء على التأثير المتفاوت للمستعمرات الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية (أ،ب،ج) للضفة الغربية على واقع استعمالات الاراضي واتجاه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية، وذلك باعتبار أن المستعمرات الإسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية (أ،ب،ج) من ابرز المعوقات المرتبطة بالحيز المكاني التي تواجه التخطيط الحضري الفلسطيني، حيث تسعى الدراسة الى ابراز كيفية تغير طبيعة استعمالات الاراضي حسب العلاقة الحيزية ما بين النشاط الاستعماري والتجمعات الفلسطينية من جهة، ودراسة اثر النشاط الاستعماري على تحديد اتجاه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية عبر الزمن من جهة اخرى.

1-2 مشكلة الدراسة:

في ظل الوضع الراهن الذي تمر به الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، من اغتصاب للأراضي والسيطرة على مواردها الطبيعية من قبل دولة الاحتلال، وغيرها الكثير من الممارسات ذات الملامح الواضحة على ارض الواقع، اصبحت هنالك حاجة ماسة لدراسة اثر تلك الممارسات على تخطيط استعمالات الاراضي وامتداد المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية، وذلك من خلال دراسة مقارنة وتحليل يعتمد على التقنيات الحديثة، بعيدا عن الدراسات التقليدية المحصورة بالأسلوب الوصفي، فالمنشآت الاحتلالية من مستعمرات ومعسكرات وجدار تترك أثراً كبيراً على طبيعية استعمالات الأراضي، والمجاور منها على درجة الخصوص، كما أن هذه المنشآت تشكل احد المحددات الرئيسية امام امتداد طبيعي للتجمعات الفلسطينية وتدفعها للزحف بعيداً في الاماكن المتاحة.

3-1 اسئلة الدراسة:

1. هل هنالك علاقة تربط بين المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية وطبيعة استعمالات الاراضي في التجمعات الفلسطينية ؟
2. هل هنالك علاقة تربط بين التصنيفات الجيوسياسية واستعمالات الاراضي للتجمعات الفلسطينية ؟
3. هل هنالك علاقة تربط بين التصنيفات الجيوسياسية واتجاه زحف المناطق المبنية الفلسطينية ؟

4. هل يوجد نمط امتداد استعماري لأنشاء حلقة وصل جغرافية بين المناطق المبنية

للمستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية ؟

1-4 أهمية واهداف الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في الارتكاز على منهجية التحليل الحيزي الكمي والتحليل المقارن باستخدام تقنيات حديثة لدراسة المعوقات الحيزية التي تواجه تخطيط استعمالات الاراضي في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية سواء حضرية ام ريفية، وذلك في سبيل تحسين سبل تحليل الموقع، وتحديد طبيعة توزيع المناطق المبنية واتجاه توسعها، للحصول على مؤشرات كمية تهدف للوصول الى نتائج دقيقة من شأنها دعم صانعي القرار في مجال تنمية التخطيط المكاني ضمن ظروف الوضع الراهن الذي تمر به التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وتهدف هذه الدراسة الى تشخيص الوضع الحالي الذي وصلت اليه استعمالات الاراضي و دراسة توزيع المناطق المبنية الفلسطينية خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة (1997،2006،2013) والمقارنة بينها، مع ابراز الاثر المتفاوت لبعض المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على تلك التجمعات والمتمثلة بالكتل الاستعمارية والتصنيفات الجيوسياسية (أ،ب،ج) التي فرضتها اتفاقية اوسلو.

1-5 مبررات الدراسة:

- قلة الدراسات التي تناولت اثر المعوقات الحيزية للاحتلال الاسرائيلي على استعمالات الاراضي بأسلوب كمي ومقارن.

- محدودية الدراسات التي ميزت بين أثر اختلاف المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الاراضي في التجمعات الفلسطينية باختلاف انواعها حضرية كانت أم ريفية.
- وضع تصور لواقع توزيع المناطق المبنية الفلسطينية والمقارنة بينها وبين المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

6-1 مجتمع الدراسة:

تقتصر الدراسة على عدد محدد من مجموع التجمعات الفلسطينية الواقعة في الضفة الغربية والتي تم اختيارها بطريقة العينة المقصودة مع الاخذ بعين الاعتبار توفر المعايير التالية في اختيار العينة:

- شمول المجموعة المستهدفة على تجمعات ريفية وأخرى حضرية.
- تواجد جميع أو جزء من التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) داخل التجمعات.
- تواجد مستعمرات اسرائيلية على اراضي التجمعات.
- مصادرة الاحتلال جزء من الاراضي لبناء جدار الفصل العنصري لبعض من التجمعات المستهدفة.

وعلى ذلك وقع الاختيار على تسعة تجمعات، والجدول رقم (1): يوضح اسماء وانواع التجمعات التي تم اختيارها لتحقيق أهداف الدراسة.

الجدول رقم (1): اسماء التجمعات الواقعة تحت الدراسة ومعايير اختيارها.

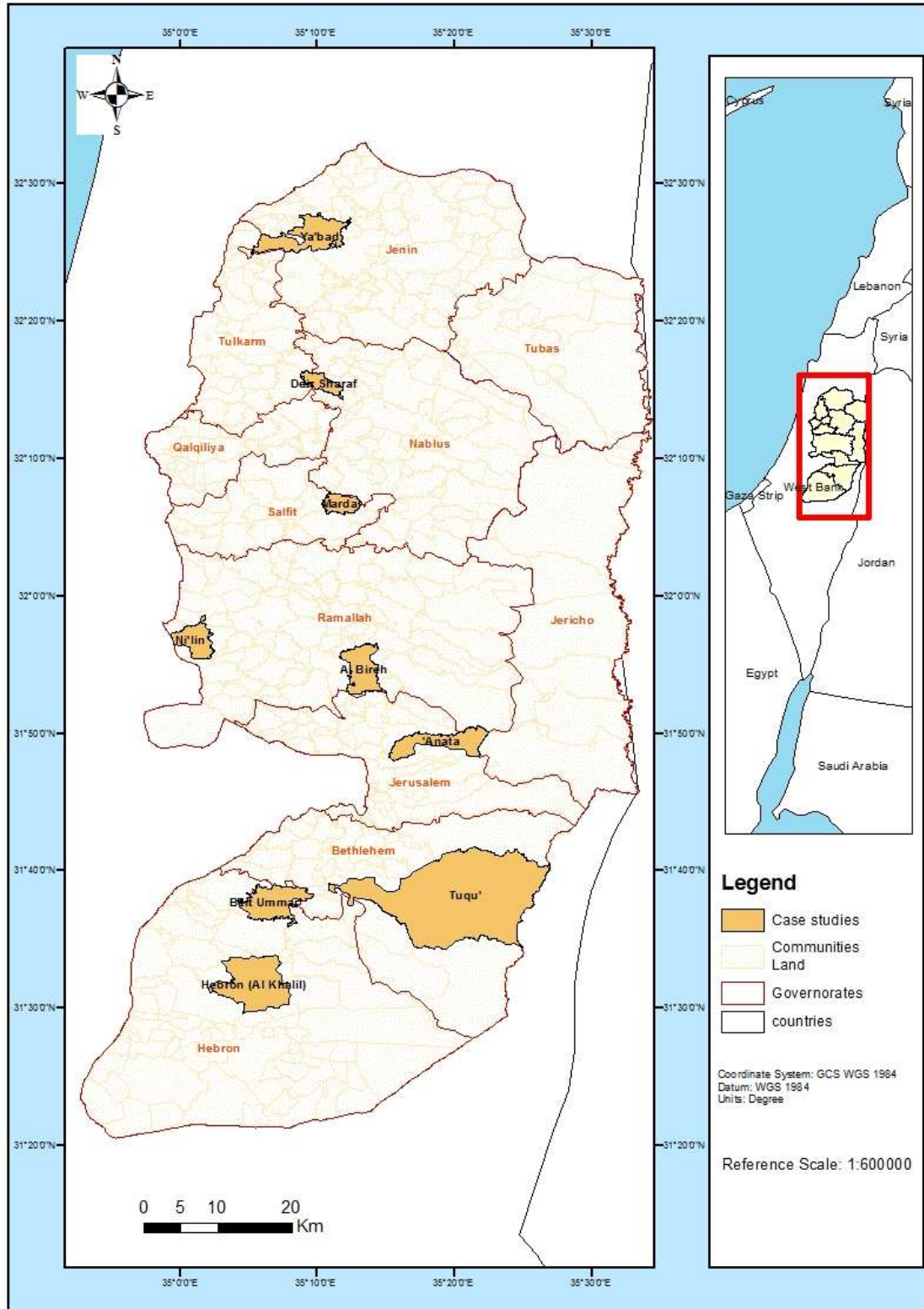
اسم التجمع	نوع التجمع	المستعمرات الإسرائيلية	التصنيفات الجيوسياسية الموجودة على اراضي التجمع			وجود جدار الفصل العنصري
			أ	ب	ج	

×	✓	✓	✓	✓	حضري	مدينة الخليل
×	✓	✓	✓	✓	ريفي	بيت أمر
×	✓	✓	×	✓	حضري	تقوع
✓	✓	✓	×	✓	ريفي	عناتا
×	✓	✓	✓	✓	حضري	مدينة البيرة
✓	✓	✓	×	✓	ريفي	نعلين
×	✓	✓	×	✓	ريفي	مردا
×	✓	✓	×	✓	ريفي	دير شرف
×	✓	✓	✓	✓	حضري	يعبد

اعداد الباحث بتصرف من (وزارة الحكم المحلي وملف الجدار والاستيطان).

والخريطة رقم (1) توضح الموقع الجغرافي والفلكي للضفة الغربية وتجمعات الدراسة.

الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي والفلكي للضفة الغربية وتجمعات الدراسة.



بتصرف من (مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، وزارة الدولة).

7-1 منهجية وأدوات الدراسة:

1-7-1 مناهج الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة كمية كانت أو وصفية غير تقليدية، استخدم الباحث في هذه

الدراسة عدة مناهج وهي:

- المنهج الوصفي:

وذلك لوصف الخصائص الطبيعية والبشرية للتجمعات السكانية.

- المنهج التحليل الكمي:

وذلك لتعبير عن الخصائص الطبيعية لتجمعات الدراسة تعبيراً كمياً، حيث يعطينا التعبير الكمي وصفاً رقمياً موضحاً مقدار هذه الخصائص أو حجمها، وذلك لإظهار التباين في استعمالات الأراضي وتوزيع المناطق المبنية داخل التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

- المنهج التحليلي الحيزي:

استخدم الباحث منهج التحليل الحيزي في عمليات تحليل استعمالات الأراضي لتحديد الأثر المتفاوت للتصنيفات الجيوسياسية (أ،ب،ج) والمستعمرات الاسرائيلية عليها، مع التأكيد على استخدام أدوات التحليل الملائمة و المتوفرة في برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

- المنهج المقارن:

وذلك لتحديد اوجه الشبه والاختلاف في استعمالات الاراضي و توزيع المناطق المبنية في التجمعات الفلسطينية ضمن معايير اختيار عينات الدراسة.

1-7-2 أدوات الدراسة

استخدم الباحث برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لفحص ومعالجة البيانات والصور الجوية وتحليلها، وذلك لقياس التباين في استعمالات الاراضي واتجاه امتداد المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية و ابراز اثر المعوقات الحيزية للاحتلال الاسرائيلي عليها، بالإضافة الى الزيارات الميدانية لتجمعات الدراسة وملاحظة بعض العناصر الميدانية التي تخص الدراسة، واخيراً الاستعانة ببعض الدراسات والادبيات المحلية والعالمية والدراسات والبيانات الصادرة عن المؤسسات الاهلية والحكومية ومؤسسات الامم المتحدة التي تختص بموضوع الدراسة.

1-7-3 معالجة البيانات الحيزية

اولاً: لدراسة التغيرات في استعمالات الاراضي تم الحصول على صور جوية لثلاث فترات زمنية لتجمعات الدراسة ضمن ما هو متوفر وكانت صور جوية للسنوات التالية (1997، 2006 و2013) ليكون الفارق الزمني في الفترة الزمنية الاولى أي بين عامي 1997 و2006 عشرة سنوات اما الفارق الزمني بين الفترة الزمنية الثانية (2006-2013) سبعة سنوات، ليصبح مجموع سنوات السلسلة الزمنية سبعة عشرة سنة.

وبعد ذلك تم فحص هذه الصور عن طريق برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وبناء ثلاث طبقات على صيغة (feature class) لعمل ترسيم لاستعمالات الاراضي لكل سنة ولكل تجمع على حده ضمن حدوده الادارية المأخوذة من وزارة الحكم المحلي الفلسطيني وعلى

مقياس رسم 1:10000 وبناء على نظام الاحداثيات الفلسطيني (Palestine_1923_Palestine_Grid) وتقسيم تلك الاستعمالات الى 6 تصنيفات وذلك بالاستعانة بالتصنيفات الرئيسية الموجودة في تصنيف كورين المعتمد في المركز الاحصائي الفلسطيني آخذين في عين الاعتبار ما يتوفر منها على ارض الواقع، وكانت التقسيمات كما يلي:

1. مناطق مبنية، وقد تم فصلها الى قسمين:

أ. المناطق المبنية الفلسطينية (Palestinian Built-up): وهي المناطق المقام عليها المباني والشوارع الفلسطينية بمختلف استعمالاتها داخل حدود تجمعات الدراسة.

ب. المناطق المبنية داخل المستعمرات الإسرائيلية (Israeli Built-up): وهي المناطق المقام عليها المباني والشوارع الإسرائيلية داخل حدود المستعمرات الإسرائيلية الواقعة اراضي تجمعات الدراسة.

2. مناطق زراعية (Agricultural): وهي الأراضي المستغلة لأغراض زراعية مثل زراعة المحاصيل والاشجار المثمرة و البيوت البلاستيكية.

3. مناطق رعوية (Range land): وهي المناطق التي يسودها غطاء نباتي طبيعي فطري مثل الحشائش والنباتات الزاحفة والمستغلة لأغراض رعوية.

4. غابات (Forests): وهي المناطق التي يسودها غطاء نباتي مكون من الأشجار الحرجية و تكون المسافات بين الأشجار قريبة.

5. مقالع حجر (Quarries): وهي المناطق التي يجري فيه العمل بقصد استخراج الحجارة و مشتقاتها لغرض استعمالها في عملية البناء.

وقد تم ايجاد مساحة كل تصنيف في كل سنة وتحويله الى وحدة الدونم وهي اصغر وحدة تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، ومن ثم عمل خرائط وجداول ورسومات بيانية تبين كل من النسب المئوية لمساحة كل استعمال في كل تجمع ولكل سنة وذلك بالنسبة لمساحة التجمع تارة وبالنسبة لمساحة الاستعمال مقارنة بالسنوات السابقة تارة اخرى .

ثانياً: اثر البعد والقرب عن المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية على استعمالات الاراضي.

تم دراسة اثر البعد والقرب عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية على استعمالات الاراضي عن طريق ايجاد الاختلاف في مجموع مساحة كل استعمال من الاستعمالات باختلاف البعد عن المناطق المبنية داخل المستعمرات الاسرائيلية وبشكل منفصل، حيث تم ايجاد مركز كل تجمع فلسطيني عن طريق اداة (Mean Center) ومن ثم قياس المسافة بين المركز وبين اقرب منطقة مبنية داخل المستعمرات الاسرائيلية المقامة على اراضيه لعام 2013 كنتيجة نهائية لتغير استعمالات الاراضي خلال السلسلة الزمنية للدراسة، من اجل تحديد ثلاث ابعاد متتالية ومتساوية بالمقدار ما بين مركز التجمع واقرب منطقة مبنية للمستعمرات الاسرائيلية لتطبيق اداة Multiple .

Ring Buffer

ثالثاً: واقع توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) خلال السلسلة الزمنية (1997-2013).

لمعرفة توزيع استعمالات الأراضي على التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) تم تحديد توزيع استعمالات الاراضي لكل سنة ولكل تجمع على حده على التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) مع ابراز النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الكلية لكل تصنيف جيوسياسي، وبعد ذلك تم ترتيب البيانات الوصفية للمخرجات والحصول على التغيرات التي حصلت في مساحات الاستعمالات داخل التصنيفات الجيوسياسية.

ثالثاً: التغير في اتجاه المناطق المبنية.

لمعرفة التغير في اتجاه امتداد المناطق المبنية تم فصل المناطق المبنية الفلسطينية والمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية لكل تجمع ولكل سنة وعمل جدول اضافي داخل المعلومات الوصفية لكل منهما وذلك من اجل حساب عدد النقاط العشوائية التي سوف يتم الاعتماد عليها من اجل ايجاد اتجاه امتداد المناطق المبنية على شكل بيضاوي وبانحراف معياري مقداره 67%، وقد تم تحديد عدد النقاط العشوائية بناء على المعادلة التالية وهي من تصميم الباحث:

$$\diamond 3 = A \times S$$

حيث ان :

3= هو الحد الادنى لعدد النقاط العشوائية لإمكانية تطبيق اداة التوزيع الموجه

(Directional Distribution (Standard Deviatonal Ellipse)).

أ: اقل مساحة منطقة مبنية بالدونم داخل جميع تجمعات الدراسة وكانت هي جزء من مساحة مستعمرة (shave shomeron) لعام 1997 المقامة على اراضي قرية دير شرف وتساوي 20 دونم.

س: وهي مقدار النسبة المئوية التي عند ضربها بالمساحة الكلية للمناطق المبنية سواء الفلسطينية او الاسرائيلية سوف نحصل على عدد النقاط العشوائية لكل مسطح بناء.

وعند تطبيق المعادلة نجد أن عدد النقاط العشوائية = $0.15 * \text{مجموع مساحة المنطقة المبنية لكل تجمع ولكل سنة}$.

وبعد ذلك تم تطبيق اداة التحليل الاحصائي التوزيع الموجه

(Directional Distribution (Standard Deviatonal Ellipse)) للنقاط العشوائية

لكل من المناطق المبنية الفلسطينية والاسرائيلية لكل تجمع ولكل سنة على حده.

و لتحديد اتجاه امتداد كل من المناطق المبنية الفلسطينية والإسرائيلية، تم ايجاد مركز المناطق المبنية الفلسطينية ومركز المناطق المبنية الاسرائيلية في كل سنة و لكل تجمع باستخدام اداة التحليل المكاني الاحصائي (mean center) وقياس المسافة بين مراكز المناطق المبنية ومراكز المناطق المبنية الاسرائيلية لكل تجمع ولكل سنة على حده وذلك باستخدام اداة التحليل

(point distance) ومن ثم جمع مراكز المناطق المبنية الفلسطينية لكل سنوات الدراسة

ولكل تجمع بشكل منفصل داخل طبقة واحدة وطبقة اخرى لمراكز المناطق المبنية الاسرائيلية

وتطبيق على كل منها اداة (track intervals to line tracking analyst) لتحديدها على

شكل مسار يبدأ من مركز عام 1997 وينتهي بمركز عام 2013 وبعد ذلك نطبق عليها التطبيق

((linear directional mean (spatial statistics))) لتحديد اتجاه امتداد كل من المناطق

المبنية الفلسطينية والإسرائيلية. واخيرا مطابقة ما تم ايجاده لكل تجمع ولكافة السنوات و إظهاره

على شكل خريطة.

8-1 الدراسات السابقة:

فيما يلي ملخص لبعض الدراسات السابقة التي تقاطعت في جانب او اكثر مع هذه الدراسة

مع التركيز على المناهج والتقنيات المستخدمة فيها:

تطرقت دراسة (Lingjun et al. 2008) الى فحص امكانية استخدام تقنية الاستشعار عن

بعد في تطبيق اسلوب التحليل المكاني، وذلك للحصول على بيانات كمية وأخرى وصفية لتقييم

مدى توافر استعمالات الاراضي، مع ابراز اهميتها في التخطيط الحضري والريفي واثر

العوامل المختلفة عليها مثل العامل الطبيعي، الاقتصادي، البيئي وعامل حماية البيئة، وذلك

بالاستعانة بصور Landsat TM لعام 2007 ، هادفة في ذلك لتحقيق التنمية والحماية الصارمة

والاستعمال الامثل للأراضي واشتقاق اساليب ترشيد تشمل معظم العوامل والموارد التي تؤثر

في استعمالات الاراضي.

وبعد الحصول على نتائج كمية وأخرى وصفية عن طبيعة استعمال الاراضي واثر

العوامل السابقة الذكر عليها، توصل الباحثون في هذه الدراسة الى أن تطبيق تقنية الاستشعار

اثبت نجاحا كبيرا في التخطيط الحضري والريفي وباتت اكثر دقة من الطرق التقليدية، ويمكن

الاعتماد عليه للتحليل المتعمق لاستعمالات الاراضي لتحسين القدرة على اقناع صناع القرار في مجال تخطيط المناطق الحضرية والريفية.

وفي دراسة (Zondag and Borsboom 2009) لتقييم استعمالات الاراضي في هولندا؛ تم دراسة عدة قطاعات تعتبر من القوى الرئيسية الدافعة لتغير استعمالات الاراضي والمتمثلة في السكن، العمل، الطبيعة، المياه والزراعة بالإضافة الى دراسة ثلاثة محاور ذات ارتباط غير مباشر بالقطاعات السابقة الذكر وهي النقل والطاقة والترفيه وذلك من اجل التعرف على تأثيرها على التطورات المكانية ومؤشرات التقييم، وباستخدام المنهج المقارن تم مناقشة القوى المحركة مثل السياسات المكانية والتقنيات الحديثة التي تؤثر على استعمالات الاراضي لفترة وجيزة ودراسة اثر القوى الدافعة على تغير استعمالات الاراضي على مستوى القطاع نفسه، لتستنتج ان الارض ذات القيمة العالية سواء من الناحية الايكولوجية أو الاقتصادية سيكون من السهل تحويل وظائفها واستعمالاتها، وان دراسة ما هو قائم من استعمالات للأراضي مهم جدا في اعداد نماذج جديدة لاستعمالات الاراضي في المستقبل.

واجهت هذه الدراسة تحديات كثيرة في اعاققة تصميم نموذج جديد لاستعمالات الارضي، ومن ابرز تلك التحديات التحول من التركيز على معلومات كمية مختصة باستعمالات الاراضي مثل عدد المنازل والمكاتب الى معلومات وصفية تصف جودة الاستخدام و تحتاج الى المزيد من الاهتمام حول عمليات التحويل او التجديد داخل ما هو قائم من المناطق المبنية.

وقد قدمت دراسة (Zhang et al. 2010) تحليلاً مفصلاً لـ 40 عام من التحليل المكاني لنمط الشكل الحضري، حيث تم الاستعانة بالاستشعار عن بعد ونموذج التحليل الحضري الذي

صمم عن طريق برنامج التحليل الاحصائي للمشهد الطبيعي (FRAGSTATS) وذلك لدمج ستة مقاييس مكانية مختلفة لدراسة التغير في الشكل الحضري.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة بيانات لـ 30 عاماً جمعت عن طريق تحليل وتفسير صور اقمار صناعية لمنطقة الدراسة، وقد استخدمت المقاييس المكانية من اجل تقييم أثر التنمية الحضرية لأربع فترات زمنية مختلفة وتحليل الديناميات المكانية والزمانية في الشكل الحضري.

وعند فحص النموذج المستخدم في هذه الدراسة نجد انه يشمل على وصف لثلاثة جوانب ومقاييس اساسية من الشكل الحضري وهي الحجم المطلق والحجم النسبي وتعقيدات الشكل الحضري ولكل منهم مقاييسه الفرعية.

وقد اظهرت جميع المقاييس المستخدمة حساسيتها لمجمل نمط النمو الحضري في منطقة الدراسة، ومن ابرز نتائجها ان مقياس التغير في الشكل الحضري يظهر الفترة ما بين (1979-2000) لمنطقة الدراسة فترة انتشار ونمو للزحف العمراني، اما بعد 2000 وخصوصا عام 2008 انخفض التعقيد المكاني لتصبح معظم المناطق الحضرية متراسة مع وجود تزايد للأراضي الشاغرة بين الرقع الحضرية المترامية الاطراف كما لوحظ نقص في المناطق الخضراء والمناظر الطبيعية .

رغم ان هذه الدراسة قدمت لمحة عام عن التغير في الشكل الحضري والتنبؤ به للأعوام القادمة، إلا ان المقاييس المستخدمة لدراسة التغير غير كافية للتعبير عن جميع جوانب وأجزاء

الشكل الحضري، مما يستدعي وجود مقاييس متكاملة لتحقيق نموذج يشمل جميع المعايير اللازمة لتفسير التغير في الشكل الحضري والتنبؤ به في المستقبل.

وفي دراسة (Alnoubani 2010) تم تسليط الاضواء على المتغيرات التي تحدث في استعمالات الارضي والغطاء الارضي (LULCC) في الضفة الغربية في الفترة الزمنية الواقعة بين (1994-2003) اي بعد اتفاقية اوسلو، على اعتبار ان هذه المتغيرات تختلف عن المتغيرات التي تحدث في الظروف العادية (السلمية)، ويعود ذلك الى أثر سياسة الاستعمار التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي في المنطقة وخاصة سياسة بناء المستعمرات التي تسعى الى تحويل التجمعات الفلسطينية الى كانتونات معزولة عن بعضها البعض مما يؤدي ذلك الى حدوث مخاطر جسيمة في بيئة المنطقة مثل التعرية وتدمير الموارد وتلوث المياه...

وتبرز اهمية دراسة هذه المتغيرات الى فهم واقع الزحف العمراني وتدهور الاراضي وغيرها من المشاكل السياسية والبيئية والاقتصادية التي تعاني منها منطقة الدراسة في ظل سياسة الاستعمار، وذلك من اجل صياغة مقترحات وسيناريوهات ونماذج لتحقيق الاستقرار الإيكولوجي والسياسي في المنطقة، ومساعدة المخططين لتحديد الاولويات لحماية المناطق الحساسة والمهددة في الوقوع تحت قبضة الاحتلال.

ومع الاخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والطبيعية للمنطقة وربطها بسياسة الاستعمار؛ توصل الباحث لعدة نتائج تصف المتغيرات التي تحدث في استعمالات الاراضي والغطاء الارضي؛ ومن ابرزها وجود تراجع ملحوظ في مساحة المناطق الزراعية لصالح المناطق المبنية ويعود ذلك لسياسة الاستعمار المتمثلة ببناء المستعمرات ومصادرة الاراضي وفرض سياسات اقتصادية تهدف الى ضعف الاقتصاد الفلسطيني والذي اصبح بدوره تابعا

للاقتصاد الاسرائيلي بعدما كان يعتمد على المحاصيل الزراعية الفلسطينية بشكل كبير، ولكن الباحث لم يدرس اختلاف اثر الاستعمار على التجمعات الفلسطينية باختلاف انواعها ريفية ام حضرية ولم يتناول توزيع واتجاه المناطق المبنية بنوعها الفلسطينية والاسرائيلية وماهية العلاقة بينهما هل هي علاقة جذب ام طرد وهو ما تعمل هذه الدراسة على معرفته.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي تطرقت دراسة (المصري 2000) الى بحث اهداف وأنماط ومقومات الاستعمار الصهيوني في الضفة الغربية، وبشيء من التفاصيل للمشاريع الاستعمارية الصهيونية المنفذة على الاراضي الفلسطينية خلال العقود الثلاثة التي سبقت اصدار هذه الدراسة، بالإضافة الى استخدام المنهج الاحصائي في دراسة اثر تعاقب كل من حزب الليكود و العمل على سدة الحكم في تطوير نهج الاستعمار على اراضي الضفة الغربية وتوزيع المستعمرات الاسرائيلية في محافظات الضفة وربطها بالمشاريع الاستعمارية، ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان بناء المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية اقيمت وفق اكثر من هدف الامر الذي يعني وجود اكثر من عامل يؤثر في توزيع وانتشار المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

وفي دراسة (عبد الحميد 2009) تم تسليط الضوء على عملية التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية من حيث مراحل تطورها، إدارتها، مؤسساتها، وسياسات وآليات التعامل مع الحالة الفلسطينية كما تناولت الدراسة أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها عملية التخطيط، كما حاولت الدراسة اقتراح بعض الحلول للتغلب على هذه المعوقات ومواجهة التحديات المفروضة، وذلك باستخدام المنهج التاريخي في مراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التخطيط العمراني في فلسطين، والمنهج الوصفي ، ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان

الإجراءات المتمثلة في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات وشق الطرق و مصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل وسياسة التخطيط الاسرائيلية؛ ساهمت في فرض التحديات والمعوقات وجعلت عملية التخطيط العمراني صعبة، خصوصاً في ظل محدودية الأراضي المتاحة للتطور والتوسع العمراني واقترحت الدراسة في تطوير نظام تخطيط عمراني تنموي شامل على المستويين الوطني والإقليمي من جهة، وإحداث تطوير مؤسسي واقتصادي واجتماعي ومكاني على المستوى المحلي من جهة أخرى.

وفي دراسة (الجابري 2008) تم التعرف على توزيع وأشكال ومساحة القرى في محافظة الطائف في المملكة السعودية، وتحديد الضوابط الطبيعية والبشرية المؤثرة في تلك الأشكال ونمط التوزيع. حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي القائم على رصد الواقع وتمحيصه بهدف رسم صورة لأنماط الاستيطان الريفي بالمنطقة، وقد استعان الباحث في دراسته ببرنامج Google Earth لتوفير صورة فضائية شاملة لجميع قرى المحافظة التي زاد عدد سكانها عن 500 نسمة والبالغ عددها 101 قرية، ثم طبقت معادلة قياس الشكل عليها للحكم على أنماط الأشكال، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها عدم انتظام توزيع المستوطنات الريفية بالمحافظة تبعا لاختلاف الطبيعة الجغرافية، كما أظهرت الدراسة تباين تأثير أشكال القرى بالعوامل الجغرافية، فهناك قرى يحدد شكلها عامل واحد وأخرى يحدد شكلها عاملان وثالثة يحدد شكلها أكثر من ذلك وصنفت الدراسة أشكال القرى في المحافظة إلى ثلاث أنماط وهي قرى الأشكال المندمجة وشبه المندمجة وقرى الأشكال الممتدة الطولية والعرضية وقرى غير مميزة الشكل.

وقد تناولت دراسة (بوهسين 2005) مجموعة من المتغيرات الكمية لوصف الاشكال التي يأخذها الامتداد العمراني، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الريادية في دراسة تعاريف الشكل الحضري وماهيتي التراص والامتداد والمتغيرات الكمية المتعلقة بهما، حيث تم دراسة أربعة متغيرات كمية لقياس أبعاد الشكل الحضري وهي حجم المدن وكثافة النشاط وكثافة السكان، وذلك باستخدام معامل موران العالمي الذي يميز ما بين التراص والامتداد، وكانت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان هنالك اشكال حضرية مترامية الأطراف أحادية المركز وأخرى متعددة المراكز واشكال لا مركز لها، إضافة إلى ذلك، هناك المزيد من الاشكال الممتدة ولكنها متقطعة.

كما تناولت دراسة (الكناني واخرون 2007) مجموعة العوامل المؤثرة في صياغة شكل التفاعل الوظيفي بين استعمالات الارض الحضرية وتحديد الية واضحة لتشخيصه وقياسه من اجل تكوين صورة واضحة لدى واضعي المخططات الاساسية لكيفية جريان هذه التفاعلات في مدينة النجف الاشرف، وبسبب توسع قاعدة بيانات المتغيرات مكانيا وفي سبيل الاستفادة من الاساليب الحديثة في التخطيط الحضري والإقليمي؛ اعتمد الباحثون على المنهجية الرياضية التحليلية مدعمة بالمقارنة المكانية من خلال حالتي الدراسة، ومن خلال اعتماد الأساليب التي توفر إمكانية التحليل الكمي المقارن، المستند في عمله الى المحاكاة المرئية للمتغيرات والعوامل وباستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS وأسلوب التحليل العائلي، من خلال تطبيق مجموعة من العلاقات والنماذج المكانية التي تهدف الى تفسير سلوكيات الظواهر المكانية لاستعمالات الارض في سبيل الوصول الى مؤشرات واضحة تحقق الفرضية العامة للبحث وتمكنه من

الوصول الى تقارير تساعد في عملية السيطرة على النمط العام لاستعمالات الأرض، وبالتالي تفعيل قانون المخطط الاساسي إعدادا وتنفيذا.

ولقد توصل الباحثون الى تحديد مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بكيفية تفعيل المخططات الاساسية للمدن من خلال السيطرة على التغير في استعمالات الارض بهدف تحديد نوع من التتميط في التفاعل الوظيفي بين استعمالات الارض الحضرية، مع تحديد لأهم خصائص التفاعل الوظيفي في المدن ذات الوظيفة الدينية. فضلا عن مجموعة من التوصيات المتعلقة بموضوع البحث.

وفي دراسة (سليمية 2006) بعنوان "المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل" استخدم الباحث في دراسته عدة مناهج من ابرزها المنهج التحليلي والاستنتاجي وذلك لتحليل الوضع الحالي للمستعمرات والتجمعات الفلسطينية داخل حدود محافظة الخليل، مشيراً الى ان وجود المستعمرات الاسرائيلية والجدار والطرق الالتفافية أدت الى تمركز العمران الفلسطيني داخل تجمعات كثيفة بسبب استيلاء الاحتلال على الاراضي واعتمد الباحث على عدة مصادر لجمع المعلومات واهمها المصادر الرسمية (المؤسسات الحكومية ومراكز الاحصاء) والمصادر الشخصية (المسح الميداني واستطلاع الرأي والمقابلات مع اصحاب الاختصاص) وتوصل الباحث الى ان استمرار وجود الاحتلال وكتله الاستعمارية داخل حدود المحافظة من شأنه ان يفاقم المشاكل العمرانية ويدمر النمو الحضاري الفلسطيني ويعرقل محاولات النهوض بالتجمعات السكانية الفلسطينية، ويمنع الفلسطينيين من ممارسة حقهم المشروع في نمو حضاري وعمراني كباقي شعوب العالم، واوصت الدراسة بضرورة وضع خطط إقليمية شاملة لمواجهة الاستيطان، وكذلك تنظيم وتوجيه

التطور العمراني المستقبلي للتجمعات السكانية الفلسطينية في المحافظة من خلال الدراسات المفصلة لذلك.

وفي دراسة (كتانه 2009) تم تناول الزحف العمراني وأثره على البيئة والاراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبييرة بالاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي الإيضاحي لوصف تاريخ المدينتين والعوامل التي ساعدت على الزحف العمراني على الأراضى الزراعية والرعية ، وذلك باستخدام ادوات التحليل المناسبة في برامج نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وتوصل الباحث الى أن المناطق المبنية في المدينتين تزحف بالدرجة الاولى على حساب الاراضي الزراعية مقارنة بالرعية وقد ساهم في ذلك عدة عوامل ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأبرزها سياسة الاحتلال الاسرائيلي مما ترك آثار سلبية على مختلف الاصعدة في المدينتين.

تعددت الدراسات حول العالم بما يخص دراسة استعمالات الاراضي سواء في تقييمها أو دراسة العوامل المؤثرة عليها وذلك بأساليب متنوعة وادوات مختلفة، لكنها لم تنطرق الى وجود اكثر من سلطة أو قوى بشرية متناقضة ان صدق التعبير تتحكم بنفس الحيز المكاني وان وجدت الا انها لم تكن بأسلوب كمي ومقارن بفترات زمنية مختلفة وبتجمعات متفرقة، اما في هذه الدراسة فقد تناول الباحث أثر المناطق المبنية داخل المستعمرات الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية التي فرضتها دولة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية كمعوقات حيزية امام تخطيط استعمالات اراضي فلسطيني هادف، وذلك خلال فترتين زمنييتين (1997-2006) و (2006-2013) وداخل حدود تسعة تجمعات إدارية في الضفة الغربية وباستخدام ادوات التحليل الحيزي المتوفرة في برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS). حيث تعتبر هذه الدراسة

من الدراسات القلائل التي شملت في طياتها الاسلوب التحليلي الحيزي والمقارن بشكل ملحوظ وبارز وذو دلالات احصائية ترجمت في النهاية الى معلومات وصفية تحاكي الواقع الذي تمر به عملية تغيير استعمالات الاراضي في الضفة الغربية.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية

تعددت الدراسات التي خاضت بشكل موسع في تاريخ ومفهوم استعمالات الاراضي وبما أن هذه الدراسة تعتمد التحليل الحيزي والمقارن، يكتفي الباحث في هذا الفصل باستعراض مفهوم استعمالات وتصنيف الاراضي وبعض النظريات ذات العلاقة:

1-2 تعريف مفهوم استعمالات وتصنيف الأراضي

هنالك العديد من تعريفات استعمالات الاراضي وتصنيفها نورد بعض منها:

- هي التوزيع المكاني لوظائف المدينة مثل (سكني، صناعي تجاري) ويضم تعريف استعمالات الأراضي توزيع الأنشطة الانسانية في إطار عمراني بمراعاة الاحتياجات المختلفة لكل استعمال من المسطحات، كما يعرف استعمال الارض على انه ما يفعله الانسان على سطح الارض ويعبر عنه من خلال تصنيف وظيفي للعمران(عثمان 2009).

ويعرف غنيم استعمالات الأراضي في كتابه (تخطيط استخدام الأراضي الريفي والحضري 2001) على أنها حزمة من الخطوات الإجرائية المتسلسلة والمتراطة التي يجري إعدادها وتنفيذها بهدف إيجاد استعمال أمثل للأرض من خلال دراسة وتقييم جميع العوامل الاقتصادية والطبيعية القائمة وذات العلاقة.

• كما عرف تصنيف استعمالات الأراضي على أنه تصنيف وتقسيم الأراضي على حسب استعمالها، إذ صنفت الأراضي الريفية إلى (غابات، مراعي عشب دائمة، أراضي محاصيل، أراضي غير منتجة)، أما التصنيفات التي تعني بالمناطق العمرانية فصنفت إلى (سكني، مناطق مفتوحة، صناعي، تجاري، مكاتب، مناطق بيع قطاعي، استعمالات عامة) (Brain 1987).

كما يعرف تصنيف استعمالات الأراضي على أنه تجميع الاستعمالات المتشابهة الخصائص في مجموعات واحدة، وهذا التجميع يجب أن يتم على أسس محددة تتلاءم مع أهداف الدراسة وخصائص المكان الذي يتم تصنيف استعمالات الأراضي فيه (Ray 1979).

2-2 نظريات استعمالات الأراضي ونشوء المدينة

يستعرض الباحث فيما يلي أهم النظريات المستخدمة في تفسير تطور استعمالات الأراضي

المدينة:

1-2-2 نظرية المكان المركزي Central Place Theory

عرف فالتر كريستالر صاحب هذه النظرية المكان المركزي بأنه كلمة مرادفة للمدينة التي تزود سكانها وسكان المناطق المجاورة لها بالسلع والخدمات المركزية، حيث تعرف تلك المناطق بالإقليم المكمل أو المناطق التجارية للمدينة، وحسب هذه النظرية تختلف الأماكن المركزية باختلاف حجمها

وظائفها فهناك اماكن مركزية من الرتبة العالية تقدم خدمات كثيرة ومتنوعة كالمدينة الكبرى واخرى مركزية صغيرة تقدم عدد محدود من الخدمات كالقرى والمدن الصغيرة (Glasson 1978).

وعند التعمق في هذه النظرية نجدتها تتمحور حول مجموعة من المفاهيم توصل من خلالها كريستالر الى ما يسمى (بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران) او ما يسمى بالنظام الهرمي، والتي لها سبع درجات تبدأ من القرية اصغرها وتنتهي بالمدينة الكبرى اكبرها

ورغم الانتقادات الكثيرة، الا ان لهذه النظرية اهمية كبيرة وازافات جوهرية في التخطيط الحضري والاقليمية وتبرز في الكشف عن عوامل اخرى تؤثر في عملية التخطيط كالعامل الاقتصادي والعامل المركزي والتي لا تقل اهمية عن الخصائص الطبيعية وهذا ما يفسر منطقياً على ما كان يبدو عشوائياً وخطأً في توزيع المدن (الهييتي 1985).

وتعتبر هذه النظرية من اول النظريات التي استخدمت الاسلوب الرياضي في دراسة توزيع وواقع المدن وهذا ما يدعم التوجه العلمي الحديث في العلوم وعلى رأسهم علم الجغرافيا بالإضافة الى أنها وسيلة جديده لتحديد أفضل صورة مستقبلية للتركيب المكاني للمدينة بالأخذ في عين الاعتبار الحالة القائمة لهذه المدينة وجميع المتغيرات التي تلعب دوراً في هذا التركيب حيث أن الصورة المقبلة للمدن تتحدد حسب المهام الوظيفية للمراكز في ضوء نوع الخدمات التي يريد تحقيقها في المدينة او الاقليم (السعدي 1989).

2-2-2 نظرية الحلقات الدائرية Concentric -Zone Theory

توصل الباحث الاجتماعي أرنست برجس الى نظريته هذه عام 1925م بعد أن قام بدراسة عدد من المدن الامريكية وعلى رأسها مدينة شيكاغو، وقد وضعها بهدف استخدامها كأداة لفهم النمو الحضري وديناميته والتي من وجهة نظره تشبه العمليات الأيكولوجية الخاصة بالمجموعات النباتية كالمنافسة

والسيطرة والغزو والتعاقب، وقد استنتج إن تركيب المدينة يتكون من خمسة نطاقات دائرية تحيط بمركز المدينة، ويختلف كل نطاق عن الآخر باختلاف الطبقات الاجتماعية ومستوى دخل السكان والخدمات واختلاف استخدامات الاراضي وقيمتها المادية بالإضافة إلى شكل وحجم المباني، حيث أنه كلما اقتربنا من مركز المدينة ظهرت البنايات الشاهقة والمتعددة الطوابق وارتفعت اسعار الاراضي وزادت نسبة المناطق العمرانية، بينما اذا ابتعدنا عن مركز المدينة قلت نسبة المناطق المبنية وظهرت الحدائق العامة والخاصة وانخفض عدد السكان وظهرت الطبقات الاجتماعية الغنية وقلت الفقيرة والمتوسطة (Hartshorn 1980).

وتبعاً لهذه المعايير كان ترتيب تلك النطاقات حسب قربها من قلب المدينة على النحو التالي:

- المنطقة التجارية المركزية.
- المنطقة الانتقالية.
- منطقة مساكن العمال.
- منطقة المساكن الجيدة.
- منطقة الضواحي.

وقد تعرضت هذه النظرية للانتقاد الشديد لتجاهلها تأثير العديد من العوامل الخارجية التي تشوه الشكل الدائري للمدينة؛ ومن أهم تلك العوامل تجاهل العوائق الطبيعية كالجبال والأنهار والبحيرات والقيود التنظيمية على التخطيط التي تفرضها سلطات المدينة أو أي سلطة أخرى ذات نفوذ في المنطقة مثل الكيان الصهيوني في الضفة الغربية؛ وذلك بعدم السماح بالبناء في مناطق "ج" و بناء المستعمرات الإسرائيلية على الحدود الإدارية للمدينة، ورغم هذه الانتقادات إلا أن لهذه النظرية أهمية

كبيرة في فتح المجال لظهور نظريات أخرى في التخطيط الحضري مثل نظرية النوى المتعددة والقطاعات. (الهيبي 1985).

3-2-2 نظرية القطاعات Sector Theory

تنسب هذه النظرية إلى الباحث الاقتصادي هومر هوت والذي نشرها في عام 1939 وذلك بعد دراسة تحليليه واسعة النطاق تضمنت 142 مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اسقط البيانات التي حصل عليها من دراسته على خرائط تحتوي على ثمانية متغيرات سكنية لتلك المدن ومن أهم تلك المتغيرات أسعار الأراضي وقيمتها التجارية، حيث تبدأ قيمة هذه المتغيرات بالتناقص التدريجي باتجاهات مختلفة كلما ابتعدنا عن مركز المدينة وعن المناطق السكنية الراقية (Hartshorn 1980).

وعلى هذا النحو قسم هوت المدن إلى خمسة قطاعات على النحو الآتي:

1. منطقة الأعمال والتجارة وتتوسط قلب المدينة.

2. قطاع تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.

3. قطاع السكن منخفض الطراز.

4. قطاع السكن المتوسط المستوى.

5. قطاع السكن العالي الطراز والمستوى.

ومن أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية اعتمادها على المناطق السكنية وإيجارات المساكن دون الأخذ بعين الاعتبار الاستعمالات الحضرية الأخرى، وتجاهلها للقوانين والتشريعات التي تفرضها السلطات المتعلقة في تنظيم وتخطيط المدن، بالإضافة إلى عدم وضوح الطريقة التي تتكون بواسطتها القطاعات المختلفة.

وبرغم ما تعرضت لها هذه النظرية من انتقادات، إلا أنها ذات أهمية كبيرة وخصوصاً بأنها مكملّة لنظرية برجس "الحلقات الدائرية" مع اختلاف مظاهر القياس ومضيفه عليها عنصر نوع النشاط والاستخدام، وعدم تجاهلها للعوائق الطبيعية وعنصر النقل والمواصلات كعناصر مؤثرة تلعب دوراً كبيراً في تحديد التركيب الداخلي للمدينة (Herbert 1967).

4-2-2 نظرية النوى المتعددة Multiple Nucler Theory

يعتبر مكنزي أول من وضع أسس هذه النظرية والتي يدعي فيها أن المدن الكبرى تتكون من عدة أنوية غير النواة المركزية، وبعد ذلك طورها الجغرافيان جانسي هاريس وادوارد اولمان عام 1945، حيث يرى كلاهما أنه بالإضافة إلى النواة المركزية التي تشكل المنطقة التجارية، توجد هنالك العديد من النوى تنمو حولها المدينة مشكلة بؤر لاستقطاب عدد من الأنشطة أو الوظائف المختلفة ومؤيدين ما نصت عليه نظرية القطاعات بأن قيم الأراضي وإيجارات المساكن تتناقص كلما ابتعدنا عن مركز النواة باتجاه الأطراف الخارجية، ويشير الباحثان إلى أن وظائف النواة وعددها تختلف باختلاف أصل نشأتها، سواء كانت تجارية أو صناعية أو غير ذلك، وان حجم النواة يزداد بازدياد حجم المدينة (Herert 1967).

وتعود أهمية هذه النظرية إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير التجمعات والوظائف المختلفة على تركيب المدن والتي جعلت من الضواحي السكنية التي أصبح سكانها يشكلون أكثر من نصف عدد سكان المدينة الكلي نوى جديد غير تلك النواة المركزية (التجارية) التي بنيت على أساسها كل من نظرية القطاعات والحلقات الدائرية (الرهمي 1985).

إلا أن هذه النظرية غير كافية لدراسة التركيب الداخلي للمدن المعاصرة والتي تشهد تغيرات كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى دخول عوامل وعناصر جديدة يجب أخذها بالحسبان في تخطيط المدن كما

هو في المدن الشرقية ومدن العالم النامي التي تعاني من ظواهر بيئية وأخرى استعمارية تحول دون تطبيق هذه النظرية.

5-2-2 نظرية اقطاب النمو Growth Pole Theory

صممت هذه النظرية في عام 1950 على يد المفكر الاقتصادي الفرنسي بيروكس والتي تنص على أن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان في منطقة معينة واحدة وبشكل مفاجئ، وإنما يظهر عبر عدد من القنوات (أقطاب) المختلفة في تأثيرها على الحالة الاقتصادية (Glasson 1924). ويمكننا تعريف أقطاب النمو على أنها مواقع تنبتق منها قوى الطرد وتندفع إليها قوى الجذب المركزية فيصبح كل موقع مركز طرد وجذب بنفس الوقت ولكن بدرجات مختلفة، ويستمر ذلك فتبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام، وفي هذه النظرية يشير بيروكس أن عملية التخطيط الاقليمي يجب أن تشمل على العديد من عوامل النمو كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية (السعدي 1989).

وبالاعتماد على ما سبق يمكن تلخيص مضمون هذه النظرية بالدور القيادي الذي تشكله التأسيسات الصناعية الكبرى والتي تعتمد على رؤوس الاموال الكبيرة ذات التأثير الكبير على اقتصاد المنطقة والطلب الكبير على الايدي العاملة والمواد الخام بالإضافة إلى التأثيرات العرضية على مستوى السلع والخدمات، مما يجعل من المنطقة (الاقليم) مركزاً لنشاط صناعي كبير وبؤرة لاستقطاب الكثير من النشاطات والجوانب الاقتصادية سواء في داخل الإقليم او من خارجه، ونشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية على مستوى جميع أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بها، وبعتماده على دور الصناعة في التنمية الإقليمية في صياغة نظريته، توصل بيروكس

إلى أن النمو يحدث في عدة أقطاب ثم يؤدي إلى انسجام (توازن) وذلك عن طريق تكديس الأنشطة في القطب الواحد مما يجعل منه نقطة جذب وتأثير على المناطق المجاورة (السعدي 1989).

وتعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات التي تحظى بشعبية واسعة بين المخططين، حيث أن الاسترشاد بها يلزم المخطط بالاستمرارية في المرونة والدقة والمتابعة والفحص والتفويم في عملية التخطيط الإقليمي والحضري، بالإضافة الى إرشاده بمدى أهمية التأثير الذي يلعبه أصحاب النفوذ والسيطرة في استغلال الموارد المتاحة في الاقليم والنهوض بها كنواة استقطاب للمناطق الاخرى، ولكن بالرغم من شعبيتها ومساهمة الكثير من الباحثين في العمل على تطويرها، الا انها لم تتحدث عن المشاكل البيئية والسياسية التي يمكن ان تقف امام امتداد الأقطاب وتعرض قوة جذبها، مما يصعب تطبيقها في المناطق التي تعاني من قلة رؤوس الاموال بالرغم من توفر الموارد الطبيعية والمواد الخام فيها.

6-2-2 نظرية المدينة الصناعية

نشرت هذه النظرية عام 1917 للمفكر توني جرانيز والذي أسس فكرة المدينة الصناعية على أساس فصل الحضر والاسكان عن المناطق الصناعية، والهدف من ذلك يعود الى تحقيق التوازن في استخدامات الاراضي داخل المدينة بحيث تتخذ المناطق الصناعية أطراف المدينة مركزاً لها بعيداً عن المناطق الحضرية والريفية التي تتوسط المدينة، بينما تتواجد هناك الطرق الرئيسية والسكك الحديدية كوسيلة ربط بين الاستعمالات المختلفة.

وكغيرها من النظريات تعرضت نظرية المدينة الصناعية للانتقادات وكان أهمها قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج اليها السكان بالإضافة إلى زيادة معدل تلوث البيئة وخصوصاً عند أطراف المدينة (ليليا 2009).

7-2-2 النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية

يعتبر روبرت بارك أحد مؤسسي مدرسة شيكاغو هو من صاغ الإطار النظري لهذه النظرية، والذي وضح فيها مدى تأثير الظروف المكانية ومسائل التحضر في نمو المدينة، حيث عرف بارك المدينة على أنها "مكاناً طبيعياً لإقامة الإنسان المتحضر" وأنها نظام إيكولوجي يتسم بالتغير المستمر، وأن كل ما يتعلق بالنشاطات البشرية داخل هذه المدينة يطلق عليه الإيكولوجية البشرية.

وكان الهدف الرئيسي وراء هذه النظرية يكمن بأن شكل التنظيم الخارجي للمدينة بالإضافة إلى تركيبها الفيزيقي مرتبط بالعادات والتقاليد والقيم التي يحملها سكان هذه المدينة، حيث يتضح من هذا الهدف أن بارك قد اقتصر في تفسير نمو المدينة على العوامل المؤثرة على تشكيل التنظيم الإيكولوجي الخارجي للمدينة دون الحديث عن النشاطات البشرية لتنظيمها الداخلي، لذلك تطرق ماكنزي إلى وضع الأدوات التحليلية لفهم العمليات الإيكولوجية التي تصيغ مخطط التنمية الداخلي للمدينة وهي كالاتي:

أ. التركيز والتشتت: حيث تظهر عملية التركيز عندما تتجمع وتتوطن الوحدات الإيكولوجية البشرية في مناطق محددة من المدينة، بينما عملية الابتعاد عن هذه المناطق تسمى بعملية التشتت.

ب. المركزية و اللامركزية: المركزية تمثل تجمع الوحدات الإيكولوجية المتشابهة حول النقاط المحورية والحيوية داخل المدينة وعكسها اللامركزية.

ج. العزل: ويعني الانفصال الحيزي للسكان وأنشطتهم وذلك بهدف السيطرة على الموارد النادرة والمواقع الجديدة .

د. الغزو و الاحتلال: عند انتقال الوحدات الإيكولوجية الى مناطق الانفصال الحيزي يعتبر ذلك غزو، وعند سيطرتها الكاملة على هذه المناطق تسمى العملية بالاحتلال، وهنا يمكننا الاشارة الى غزو الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين في نهاية القرن التاسع عشر بمساندة الانتداب البريطاني وبناء اول مستعمرة اسرائيلية (بتاح تكفى) على اراضي قرية ملبس فضاء يافا وصولا الى احتلال فلسطين التاريخية في بدايات القرن العشرين وتنفيذ العديد من الخطط الاستعمارية في الضفة الغربية بعد حرب عام 1967 (قيرة 2005).

ورغم العوامل التي تحدث عنها بارك والإضافات التي أضافها ماكنزي من أجل تطوير ودعم هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لانتقادات كثيرة، ومن أهمها الاعتماد على العوامل الفيزيكية بشكل كبير في دراسة التخطيط الداخلي والخارجي للمدينة دون الأخذ بعين الاعتبار للتوجهات الايدلوجية في الثقافة الحضرية، وعدم الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي للظواهر وغيرها الكثير من الانتقادات التي استغلها المفكر مانويل كاستال في صياغة نظريته "النظرية الماركسية المحدثه" والتي سعى من خلالها لحل التناقضات الاجتماعية في البناء الحضري في فرنسا (يليا 2009).

8-2-2 نظرية المدينة الشريطية

صيغت هذه النظرية على يد المهندس المعماري سوريا ماتا عام 1822، ويكمن مضمونها في انشاء التجمعات السكانية والمنشآت الصناعية على جانبي طريق المواصلات الرئيسي، والذي يتفرع منه طرق فرعية مسدودة النهايات تبنى حولها التجمعات السكانية وتمتد على امتداد الطريق الرئيسي، وتتمركز في وسط الأراضي الزراعية، بينما تتوزع وتتكرر كافة الخدمات

التي يحتاجها السكان على امتداد الطريق الرئيسي لكل تجمع سكاني، مما يؤدي إلى ضيق عمق المدينة وامتداده إلى مسافات طويلة وحينها يظهر الشكل الشريطي للمدينة.

وتبرز أهمية هذه النظرية بالحفاظ على مرونة النمو في المدينة بشكل يتفادى المركزية الخائفة في وسط المدينة_ كما هو في أغلب المدن _ من جهة، ومحافظاً على الاتصال بين الخدمات والتجمعات السكنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى مراعاة الاستخدام الأفضل للأراضي بحيث يضمن بقاء جمال الطبيعة على جانبي المدينة وتوزيع المناطق المبنية بشكل متكافئ مع توزيع الخدمات المختلفة والمتكررة.

أما بالنسبة لأهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية قيد الإشارة عدم الترابط بين السكان لشدة الطول وامتداد المدينة، وخطورة الطريق الرئيسي المكتظ بالصناعات والخدمات والذي يعد مصدراً للضجيج مما يؤثر سلبياً على صحة وسلامة السكان(الطعاني 2009).

2-3 العوامل المؤثرة على تخطيط استعمالات الاراضي

فيما يلي استعراض لأبرز العوامل المؤثرة على استعمالات الاراضي:

2-3-1 العوامل السياسية

يلعب التخطيط والسياسة الاقليمية والمحلية والعوامل السياسية، كطبيعة الدولة ونظام الحكم السائد فيها ومجموعة السياسيات التي يتبعها النظام الحاكم لإدارة الأرض وتوفير الخدمات وماهية الأجهزة والقوانين التي تسنها للسيطرة عليها، دوراً كبيراً في التحكم في استعمالات

الأراضي داخل الحيز المكاني الذي يقع ضمن نفوذها، ويمكننا في هذا الفصل تقسيم تلك السياسات إلى فئتين رئيسيتين (Cara 2014):

أولاً: سياسة الحماية والتخطيط التي تؤثر بشكل مباشرة على استخدامات الأراضي، ومن الأمثلة عليها :

أ. التقسيم المناطقي (Zoning): تعتبر سياسة التقسيم من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة لتوجيه الاستخدام الأمثل للأراضي وذلك عن طريق صياغة مجموعة من اللوائح التي تحدد أين يمكن أن تحدث أنواع مختلفة من استخدامات الأراضي، ساعية في ذلك لمنع الحالات التي يحدث فيها تنافس في استعمالات الأراضي المجاورة لبعضها البعض.

ب. المعاملة الضريبية التفضيلية:

تستخدم هذه السياسة للحفاظ على الاستخدام الحالي للأراضي ذات الدور البارز في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة للدولة، حيث يتم تخفيض الضرائب عليها تحت مسمى سياسة تقييم قيمة الاستعمال مثل تخفيض الضرائب على المزارع والأحراج.

ج. شراء حقوق التنمية (الديمقراطية الشعبية):

تستخدم هذه السياسة للحفاظ على المناطق ذات قيمة من الناحية البيئية مثل المناطق الرطبة وموائل الحياة البرية والأراضي الزراعية ذات القيمة الانتاجية العالية حيث تشتري الحكومة المحلية أو أي مؤسسة غير ربحية تلك المناطق لتحافظ عليها ولمنع أي تطوير فيها مع إمكانية بيع تلك المناطق للسكان بفرض شروط عليهم بعدم تطويرها وتغيير استعمالها.

د. حقوق التنمية القابلة للتحويل :

تمنح الدولة للمزارعين في المناطق الريفية ضمن هذه السياسة حقوق تنمية وتطوير محدودة مع امكانية شراء المزارعين لحقوق التطوير من بعضهم البعض، وتقسم هذه المناطق الى قسمين: الاول المناطق المستقبلية والتي يمكن للمزارعين شراء حقوق التطوير منها، أما القسم الثاني وهي مناطق إرسال المجالات وهي المناطق التي يسمح لمالكها بيع حقوق التطوير مع احتفاظ الدول على احقيتها في تحديد عدد الحقوق المسموح بيعها بما يواءم مع معايير تحقيق التنمية (Pruetz and AICP 1999).

ثانياً: السياسات التي تؤثر بشكل غير مباشر على شكل المناظر الطبيعية

هنالك العديد من السياسات التي تتبعها الدولة تؤثر بشكل غير مباشر على استعمالات الاراضي والمشهد الطبيعي لها، فهناك سياسات تقلل من قيمة الارض غير المطورة (الاراضي الريفية) وذلك بسبب التغييرات في البرامج الزراعية وتأثير التجارة العالمية مما يؤدي الى تباطؤ التنمية فيها، فعندما تنخفض أسعار المنتجات الزراعية والمنتجات الحرجية يؤدي ذلك الى صعوبة في تحقيق الارباح لأصحاب المزارع مما يجبرهم على الرغبة في بيع اراضيهم، بينما هنالك سياسات تعتبر حوافز للتطوير وتزيد من قيمة الاراضي مثل وجود قرارات من انواع معينة وخصوصا المتعلقة بالنقل والمرافق العامة ذات التأثير الكبير على حوافز تطوير الاراضي.

جميع السياسات السابقة وغيرها الكثير تصيغها الدولة وتنفذها من اجل تحقيق التنمية والرفاهية لمواطنيها، ولكن عند التطرق للوضع الراهن الذي تعيشه الضفة الغربية نجده مختلف جداً، فالضفة الغربية حالة فريدة من نوعها على مستوى العالم، فنجد هناك سياسات

متناقضة لضبط التغيير في استعمالات الاراضي وادارة الموارد الطبيعية وذلك لوجود نوعين من التجمعات السكنية، الاول اصيل وصاحب الارض وله الحق في ادارة ارضه كما هو معترف به دوليا والحديث هنا عن التجمعات الفلسطينية، والثاني دخيل يملك القوة والامكانيات ويتلاعب بالقوانين والشرعيات الدولية والحديث هنا عن ما تمارسه دولة الاحتلال الاسرائيلي من سلب ونهب للأراضي و بنائها للمستعمرات الاسرائيلية على ارض الضفة الغربية، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية في كافة المجالات وابرزها الصحة والتعليم والطاقة والمياه (مجلة الدراسات الفلسطينية 1999).

ان القيود والعراقيل التي تفرضها دولة الاحتلال امام تخطيط هادف لاستعمالات الاراضي في الضفة الغربية لتحقيق التنمية، وخاصة العراقيل التي تفرضها امام التصديق على المخططات واصدار تراخيص لبناء تجمعات فلسطينية على عكس ما تمنحه من تسهيلات لبناء المستعمرات ، جعلت من عملية تطبيق السياسات السابقة الذكر عملية شبه مستحيلة الا في بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية والمقصود بها هنا مناطق التصنيف الجيوسياسي (أ).

2-3-2 العوامل الاجتماعية

يقصد بالعوامل الاجتماعية الجوانب الطبقية، المكانية والمهنية لحياة البشر والتي تؤدي الى تكوين المجتمع من خلال بعض العمليات الاجتماعية وتلعب دورا كبير في تغيير استعمالات الاراضي ومن اهم تلك العمليات ما يلي (نضال 2010):

- عملية التسليط (المركزية): وتعني هجرة السكان والأنشطة إلى مركز المدينة مما يؤدي إلى سيادة هذه المنطقة من النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية على بقية المناطق المجاورة وخاصة الريفية منها فعلى سبيل المثال يصبح مركز المدينة مركزاً للفعاليات التجارية والاقتصادية.

- عملية التدرج (اللامركزية): وتعني هجرة السكان والأنشطة إلى خارج المدينة.
- النفوذ والإحلال: وتعني نفوذ أو تسلل مجموعة سكانية أو نشاط ما ليحل مكان الآخر.
- السيطرة: وتعني السيطرة على مساحات معينة من حدود الدولة أو المدينة لاستخدام معين سواء كان صناعي أو اقتصادي مثل المناطق الصناعية الموجوده على اطراف الحدود الادارية للتجمعات.

- التدرج: وتعني تقسيم الحيز المكاني إلى مساحات حسب الأهمية الاجتماعية من الأعلى إلى الأقل.

جميع هذه العمليات كان لها أثراً واضحاً على استعمالات الأراضي واختلاف أشكالها وأنواعها، حيث نلاحظ أن اختلاف الطبقات الاجتماعية واهتماماتها والمساحات الجغرافية التي يسيطرون عليها أثرت بشكل مباشر على جميع الاستعمالات؛ فعلى سبيل المثال نلاحظ في الاستعمال السكني ميل الطبقة الغنية في المجتمع إلى البناء الأفقي والمستقل، والعزوف عن العيش في الشقق والمجمعات الإسكانية، أما الطبقات المتوسطة والفقيرة فتميل إلى البناء العمودي والمتعدد الطوابق وليس من الغريب وجود من يسكن في القبور والعشش وبيوت الصفيح المتناثرة حول الأحياء الراقية والتي تكون في أغلب الأحيان مكتظة بالسكان (غنيم 2001).

2-3-3 العوامل الاقتصادية

"وهي عبارة عن مجموعة القوى المحلية والإقليمية المتفاعلة مع بعضها البعض لبلورة الشكل الحالي للأرض ساعية نحو استخدام ذو قيمة تدر من خلالها على صاحب الأرض ما يرجوه من دخل" (النجوم 2006). أي ان استعمالات الاراضي تخضع للمنافسة فالاستعمال ذو المردود المادي القليل يتراجع ليحل مكانه الاستعمال ذو المردود المادي الاكثر ربحا، لذلك ليس من الغريب وجود تراجع في استعمالات الاراضي الزراعية على سبيل المثال لصالح أي استخدام آخر أو إهمالها بدون استخدام يذكر والتحول الى سوق العمل والذي فيه مردود اكثر درأً ونفعاً، ويعود ذلك لعدة اسباب أهمها عدم وجود من يدعم الانتاج المحلي وغياب السياسة العامة والرقابة وقوانين التخطيط الهادف و الساعي الى تحقيق التوازن والتنمية المستدامة (علام 1991).

وعند الحديث عن اراضي الضفة الغربية المحتلة وما يفرض عليها من سياسات وضوابط وقيود من قبل دولة الاحتلال الاسرائيلي ، نشهد هناك تحولاً في الاستخدام الزراعي للأراضي إما لصالح المناطق المبنية أو لصالح الاحتلال في مصادرتها ونهب ثرواتها، مما يؤدي الى التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال وتراجع في القطاعات والاستخدامات الاخرى في الضفة الغربية وخاصةً تلك التي تعتمد بشكل مباشرة على القطاع الزراعي مثل تراجع القطاع الصناعي الذي يعتبر الانتاج الزراعي جزءاً كبيراً من مواده الأولية مما يؤدي الى الانخفاض المستمر في القدرة المحلية على الادخار وبالتالي الاستثمار (ملحيس 1985).

2-3-4 العوامل الثقافية

أن استعمالات الاراضي وأنماطها جزء لا يتجزأ من الخلفية الثقافية والعقائدية والتقليدية للمجتمع والسكان الذين يعتمدون بدخلهم وقوتهم على تلك الاراضي مع شرط السماح لهم بالتأثير عليها، فان اختلاف اشكال المباني سواء كانت عمودية أو افقية وطرق بنائها بمختلف أنواع مواد البناء وانواع المحاصيل والصناعات، تلعب الثقافة بجانب العوامل الاقتصادية دورا كبير في صياغتها، وقد نشهد ذلك في طرق البناء المختلفة في الضفة الغربية حيث هنالك تجمعات تبنى بالحجر وتسقف بالإسمنت المسلح واخرى بنيت بالطوب وتسقف بالواح معدنية.

2-3-5 العوامل الطبيعية و التكنولوجيا:

أن اي استعمال للأرض يحقق التنمية المستدامة وخاضع لنظام تخطيط هادف، يعتمد بشكل اساسي على نوعية الارض وخصائصها الطبيعية مثل التربة والتضاريس ونوعية الصخور وتوفر المياه والمعادن، فعلى سبيل المثال ينتشر الاستخدام الزراعي في المناطق ذات التربة الخصبة والطبوغرافية السهلية والغنية بالمياه والقريبة من المناطق السكنية، بينما تسود الاراضي الرعوية في المناطق الاقل خصوبة واكثر ارتفاعاً و البعيدة عن المناطق السكنية، أما التقدم التكنولوجي فيؤثر بشكل مباشر في حياة السكان وبالتالي في كل من طبيعة أنماط استعمالات الاراضي وحركة السكان والجانب المعماري، فكلما كان هنالك تطورا في المعدات المستخدمة في الزراعة والبناء كلما كان هنالك مردود مادي أكبر و لكن ليس بالضرورة دائما ان يكون لهذا التطور آثار ايجابية وخاصة على البيئة و المشهد الطبيعي؛ فعلى سبيل المثال نشهد ان التطور

الحاصل في ادوات استخراج حجر البناء له اثار سلبية على البيئة المحيطة بكافة مكوناتها وخاصة الحيوية منها كالسكان و الحيوانات (غنيم 2001).

والجدير بالإشارة أن العوامل والمؤثرات التي تؤثر على استعمالات الاراضي قد تكون لحظية وسريعة مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية واستخدام بعض المعدات كالجرافات، أو بطيئة طويلة الامد مثل العامل الثقافي ونمط الاستهلاك والسياسات المتبعة.

الفصل الثالث: الخصائص الطبيعية والبشرية لتجمعات الدراسة

سوف نستعرض في هذا الفصل الخصائص الطبيعية والبشرية لتجمعات الدراسة، وعلى اعتبار ان تجمعات الدراسة واقعة ضمن جبال فلسطين الوسطى ذات الخصائص الطبيعية المتجانسة الى حداً كبير، سوف نستعرض في هذا الفصل الخصائص الطبيعية لجبال فلسطين الوسطى بينما تعرض الخصائص البشرية لتجمعات الدراسة بشكل منفرد.

3-1 الخصائص الطبيعية لجبال فلسطين الوسطى

3-1-1 الموقع والتضاريس

تبدأ جبال فلسطين الوسطى من منطقة بئر السبع جنوباً وسهل مرج بن عامر شمالاً ويحدها من الشرق الغور ومن الغرب التلال المشرفة على السهل الساحلي الفلسطيني الاوسط (تميزة 2000) ، وتمتد مناطق هذه الدراسة بين منطقة الخليل في الجنوب و منطقة يعبد الى الجنوب الغربي من مدينة جنين (انظر الى الخريطة رقم 1).

وتتألف منطقة جبال فلسطين الوسطى من عدد من الكتل الجبلية و اكثرها وضوحا جبال القدس و رام الله، حيث يصل اقصى ارتفاع لها في منطقة تل العاصور شمال شرق رام الله (1016م) عن مستوى سطح البحر، بينما يصل اقصى ارتفاع في منطقة نابلس الى (940م) في جبل عبال والى (880م) في جبل (الطور) جرزيم وعلى الرغم من التضاريس الجبلية للمنطقة الا ان بها عددا من السهول الصغيرة والادوية ذات القيعان المنبسطة مثل سهل اللبن وسهل حوارة بين نابلس ورام الله (عباد و الوشاحي 1999).

3-1-2 المناخ

تقع جبال فلسطين الوسطى ضمن مناخ حوض البحر الابيض المتوسط الذي يتميز بمناخ حار جاف صيفا وبارد رطب شتاء وفترتين انتقاليتين قصيرتين نسبيا ما بين الفصلين الرئيسيين ، تعبر فيها احيانا منخفضات خماسينية ترافقها رياح جنوبية الى جنوبية شرقية ساخنة وجافة .وبشكل عام يسود فلسطين في فصل الصيف نطاق الضغط الحراري المرتفع ، الامر الذي يؤدي الى قلة الرياح وقلة الغيوم وارتفاع درجة الحرارة ، بينما تقع في فصل الشتاء المنطقة ضمن نطاق الرياح الغربية و الجنوبية الغربية ، وتتعرض للمنخفضات الجوية المتشكلة فوق البحر المتوسط والتي تتحرك باتجاه الشرق والشمال الشرقي ، وفي فصل الشتاء تصنف ضمن مناطق المعتدلة الماطرة (عابد و الوشاحي 1999).

3-1-3 الجيولوجيا

تحتل الصخور الرسوبية الكلسية المرتبة الاولى في التركيب الجيولوجي في جبال فلسطين الوسطى، وتمتاز بأنها ذات طبقات سميكة واخرى متوسطة السمك، وتمتاز ايضا بتكويناتها الكارستية وبوجود شقوق بها تشكل مجاري مائية جيدة، وقد عكست هذه الصفات نفسها على ينابيع الجبال الفلسطينية ، فهي اما أن تأتي من بين الطبقات الصخرية او من فوالق او من خلال التكوينات الكارستية، وظهور الينابيع فيها يرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الجيولوجية والجيومرفولوجية والطبوغرافية (مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين 1991).

3-1-4 الاحواض المائية

يمكن تقسيم مناطق جبال فلسطين الوسطى الى ثلاثة أحواض مائية رئيسية وذلك اعتماداً على التراكيب الجيولوجية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد اتجاه حركة المياه الجوفية، وهذه الاحواض هي:

1. الحوض الشرقي والذي يغطي بشكل عام الجانب الشرقي من الضفة الغربية ويضم كل من القدس وبيت لحم ورام الله والخليل، ويقسم الى عدة اقسام منها حوض المالح والفارعة وتبلغ مساحته حوالي 2705 كم².
2. الحوض الغربي أو ما يسمى حوض العوجا- تمساح وتبلغ مساحته حوالي 1795 كم² ويضم كل من مدينتي طولكرم وقلقيلية.
3. الحوض الشمالي الشرقي (حوض نابلس - جنين) والذي يغطي الجزء الشمالي من الضفة الغربية وتبلغ مساحته حوالي 1050 كم² مع العلم ان هذا الحوض يمتد ليشمل اراضٍ الخط الاخضر (عابد و الوشاحي 1999).

3-1-5 الغطاء النباتي

يؤخذ على الغطاء النباتي في الضفة الغربية على انه محدود ويعاني من الندرة، حيث تنحصر غالبية في الأراضي الزراعية، فسهول المناطق شبه الساحلية والسهول المرتفعة وسهول الاغوار تتميز بالمحاصيل الزراعية وأشجار الفواكه، بينما يقل الغطاء النباتي في المنحدرات الغربية الجبلية، حيث يتألف في معظمه من أشجار الزيتون وحقول زراعية صغيرة وأراضي

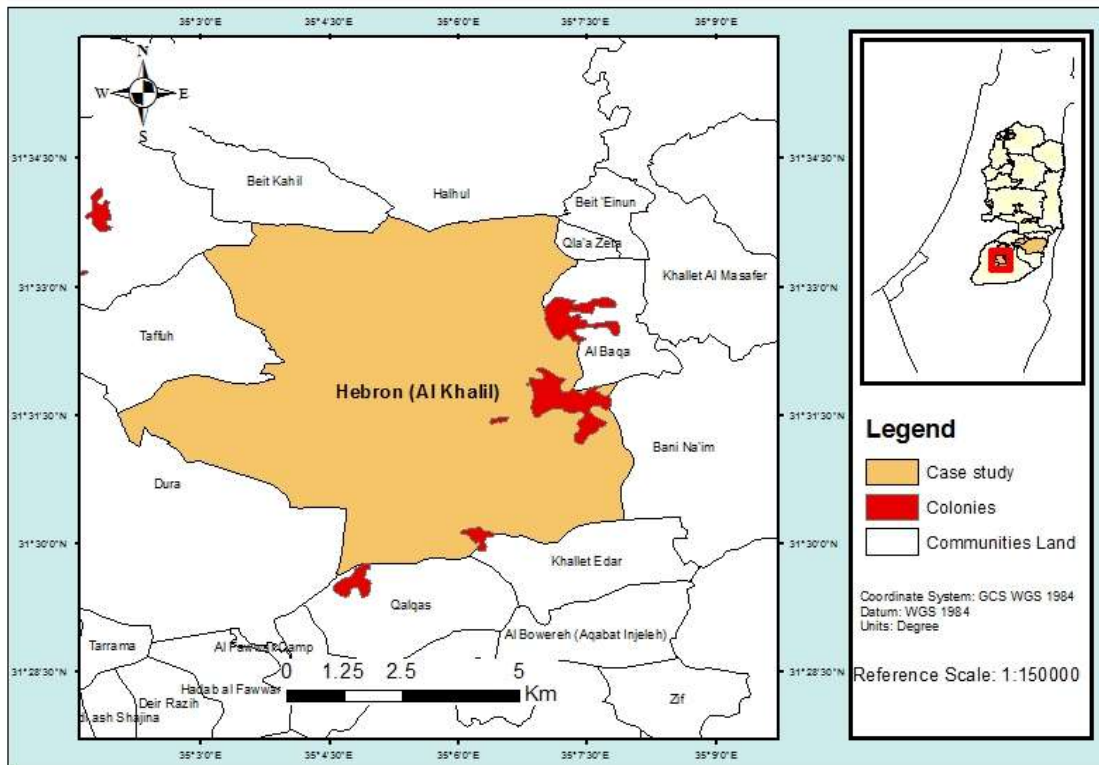
يكسوها نباتات زاحفة مثل البلان (النتش) أما المنحدرات الشرقية فتكاد تخلو من الغطاء النباتي (ذوابة واخرون 1999).

2-3 الخصائص البشرية لتجمعات الدراسة

1-2-3 التجمع الحضري مدينة الخليل

يصنف هذا التجمع على انه حضريّ و يعتبر مركزاً لمحافظة الخليل، وتقع المدينة في جنوب الضفة الغربية على بعد 36 كم من جنوب مدينة القدس (خريطة رقم 4)، ويتراوح ارتفاع المدينة ما بين 800 م الى 1020م عن سطح البحر، أما مساحة اراضيها فتبلغ 46161 دونم (الدباغ 1973؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (2): الموقع الجغرافي لتجمع مدينة الخليل.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

بلغ عدد سكان مدينة الخليل حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 208,750 نسمة ، ويوجد في المدينة 10 مواقع أثرية منها 7 مؤهلة للسياحة ويرتادها السياح مثل خربة الحرايق وتل ارميدة (أريج 2009).

ويوجد في المدينة العديد من المنشآت الاقتصادية المختصة في التعدين وصناعة الحجر والصناعة التحويلية وامتدادات الكهرباء والغاز والمياه، بالإضافة الى أن مدينة الخليل مشهورة بحرفة التجارة وخاصة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات وغيرها العديد من الأنشطة السياحية والعقارية.

ويتوفر في مدينة الخليل شبكة مياه عامة بالإضافة الى آبار جمع مياه الامطار وشبكة كهرباء عامة تزود بالكهرباء عن طريق الشركة القطرية الاسرائيلية و شبكة صرف صحي وموقع يستعمل للتخلص من النفايات الصلبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

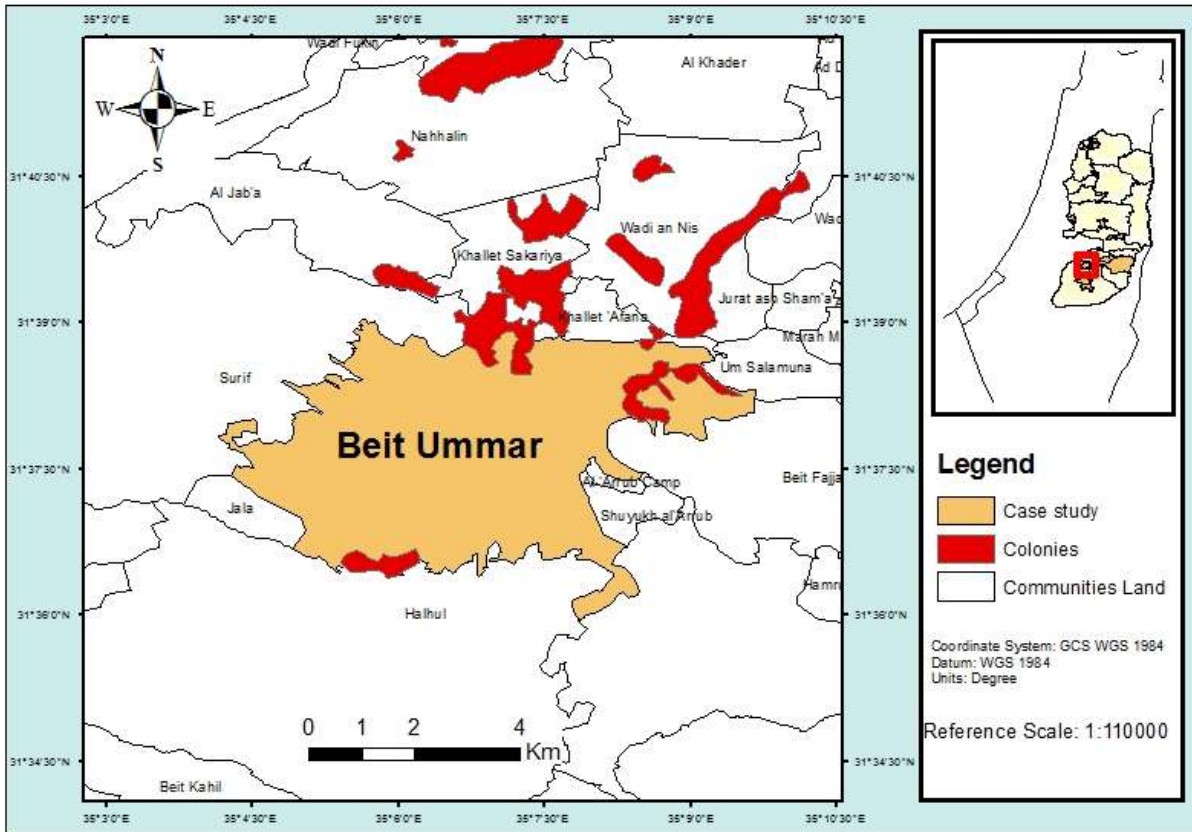
3-2-2 التجمع الريفي بيت أمر

يعتبر هذا التجمع حضرياً حسب نظام التصنيف المعتمد في مركز الإحصاء الفلسطيني وهو إحدى بلدات محافظة الخليل، ويقع في جنوب الضفة الغربية على بعد 10 كم شمال مدينة الخليل (خريطة رقم 5)، وترتفع بيت أمر عن مستوى سطح البحر حوالي 950م ومساحة اراضيها حوالي 25394 دونم وبلغ عدد سكانها حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 17335 نسمة، أما الأنشطة الاقتصادية في البلدة فهي التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية وتجارة الجملة وغيرها العديد من الأنشطة (أريج 2009).

ويتوفر في البلدة شبكة مياه عامة وشبكة هاتف وموقع للتخلص من النفايات الصلبة وشبكة كهرباء عامة تزود بالكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية إلا انه لا يتوفر فيها شبكة صرف

صحي وإنما يتم التخلص من المياه العادمة في الغالب بواسطة حفر الامتصاص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (3): الموقع الجغرافي لتجمع بيت أمر.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

3-2-3 التجمع الحضري تفوق

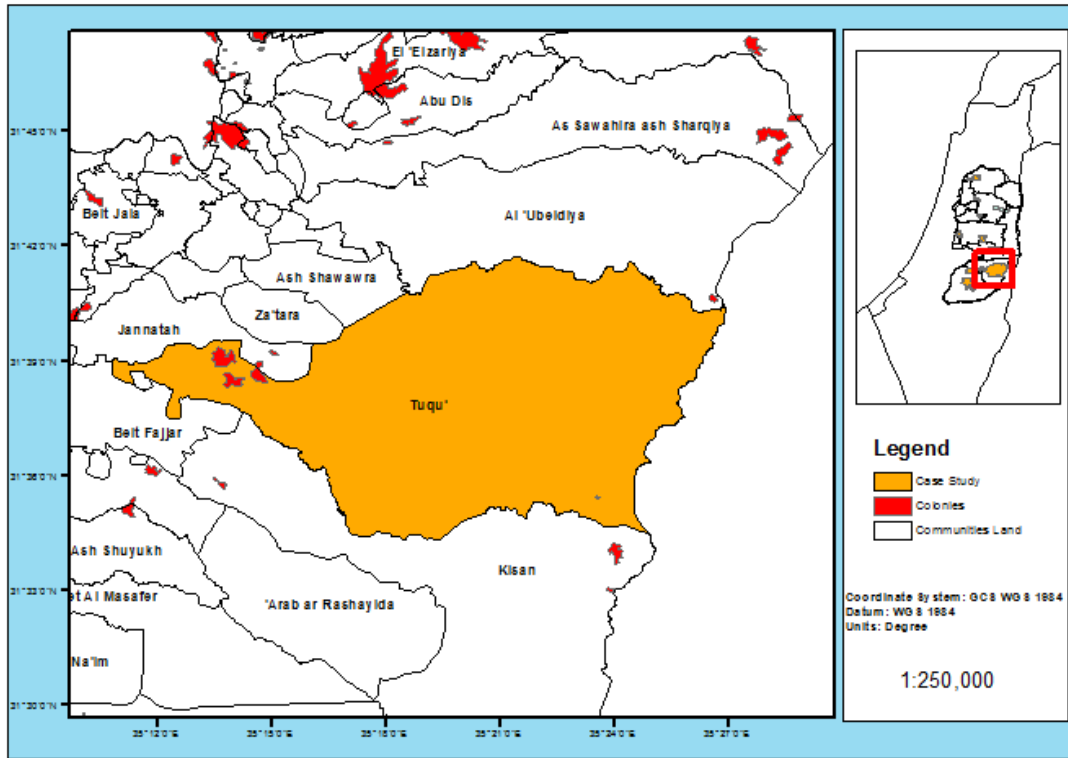
يصنف هذا التجمع على انه حضري، وهي إحدى بلدات محافظة بيت لحم، وتقع جنوب الضفة الغربية على بعد 12 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة بيت لحم (خريطة رقم 6)، وترتفع البلدة عن مستوى سطح البحر حوالي 695م و يبلغ مساحة اراضيها 191185 دونم أما عدد سكانها

حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 فيبلغ 10891 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

وتتميز البلدة اقتصادياً بتربية الثروة الحيوانية لذا هي مشهورة بصناعة الألبان والأجبان التي يتم تسويقها بالسوق المحلي وسوق مدينة بيت لحم، ويوجد في البلدة مصنع للطوب ومنشار حجر، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى تكاد أن تكون معدومة، حيث يعتمد جزء كبير من سكان البلدة في جلب قوتهم على العمل في الأسواق الإسرائيلية (أريج 2009).

ويوجد في البلدة شبكة كهرباء عامة تزود بالتيار عن طريق شركة كهرباء محافظة القدس ويوجد شبكة هاتف وشبكة مياه عامة تخدم أكثر من 99% من سكان البلدة بالإضافة إلى آبار الجمع وآبار المياه الجوفية الموجودة فيها (أريج 2009).

الخريطة رقم (4): الموقع الجغرافي لتجمع تفوع.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

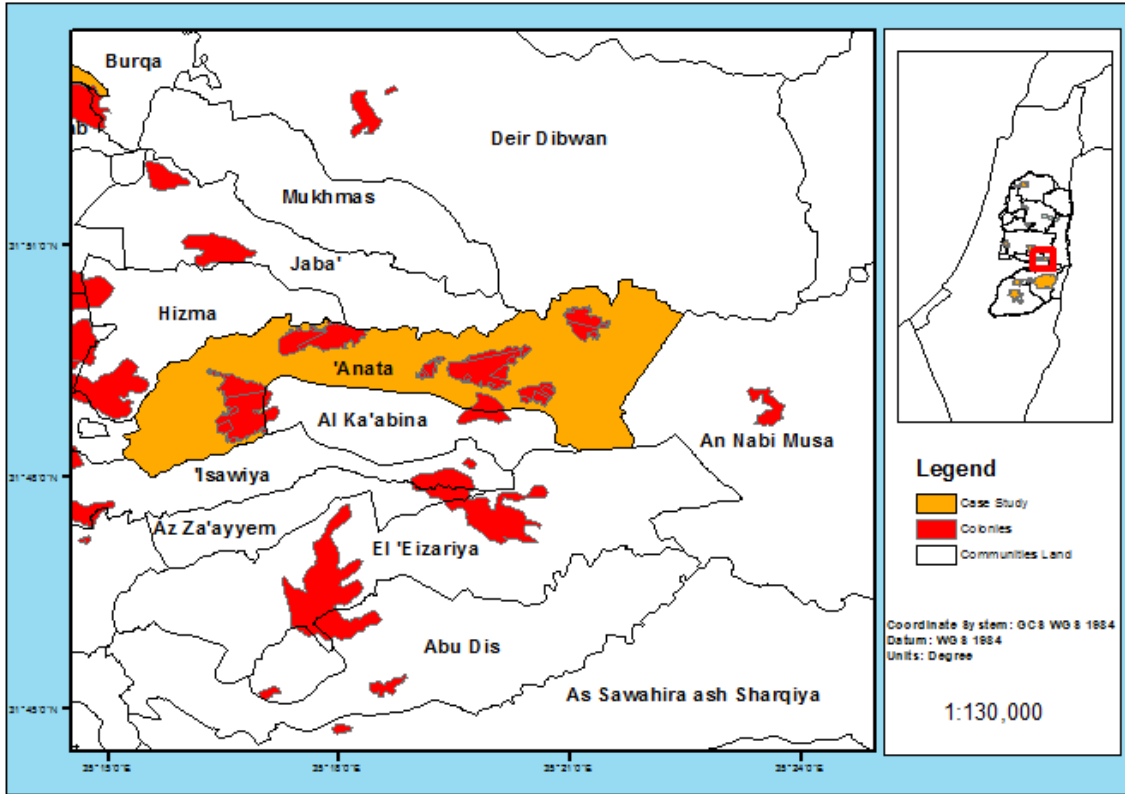
3-2-4 التجمع الريفي عناتا

يعتبر هذا التجمع ريفياً ، وهي إحدى تجمعات محافظة القدس ، وتقع في وسط الضفة الغربية على بعد 4.9 كم شمال شرق مدينة القدس (خريطة رقم 7) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009) .

وترتفع عناتا 680 م عن مستوى سطح البحر وتبلغ مساحة اراضيها 24027 دونم ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 13840 نسمة (اريج 2012).

وتعتمد القرية على قطاع التجارة بشكل رئيسي ويوجد بها العديد من المنشآت الصناعية من أهمها مصنع لتشكيل الحجاره والرخام ومصنع لتشكيل المعادن ، ويوجد فيها شبكة هاتف و شبكة صرف صحي وشبكة كهرباء عامة تزود بالطاقة الكهربائية من شركة كهرباء محافظة القدس، بالإضافة الى وجود قسم خاص للتخلص من النفايات الصلبة، وتشتري القرية المياه من شركة جيحون الاسرائيلية وتعاني من عدم وجود خزان مياه مما يؤدي الى عدم توفر المياه في حالة انقطاعها من مصدرها (اريج 2012).

الخريطة رقم (5): الموقع الجغرافي والفلكي لتجمع عناتا.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

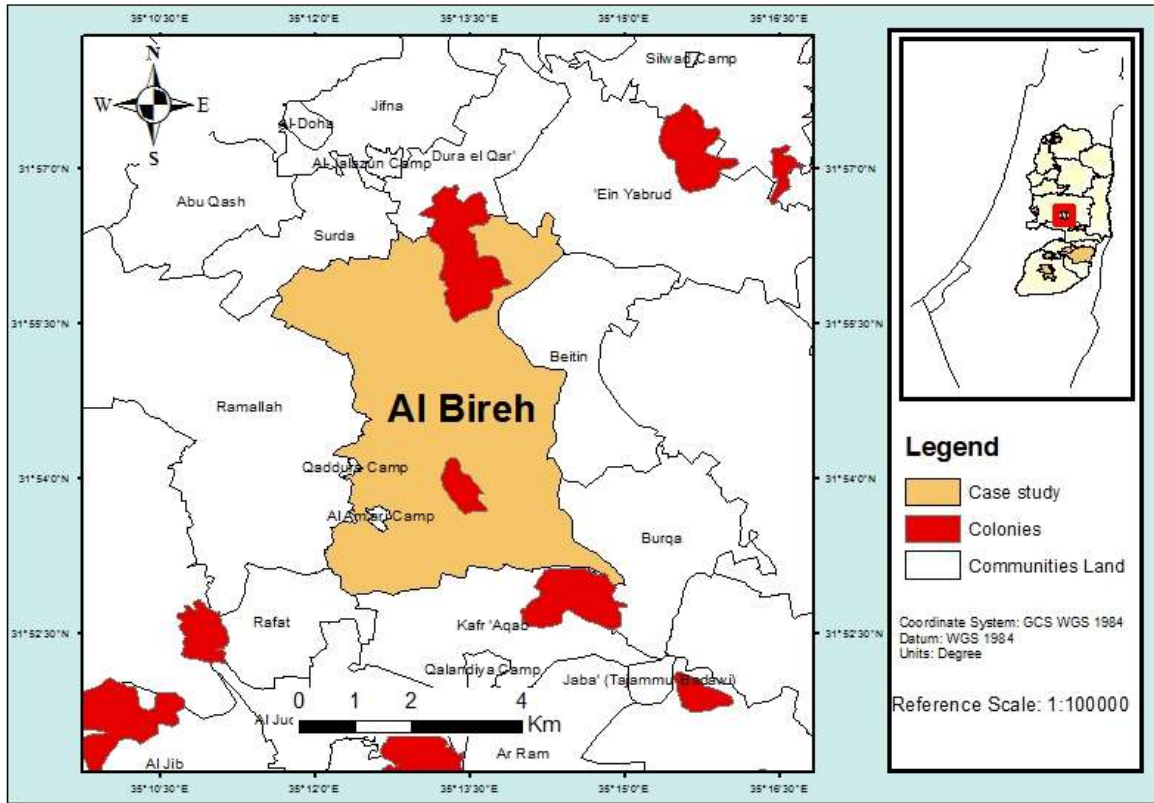
3-2-5 التجمع الحضري مدينة البيرة

يصنف هذا التجمع على انه حضري، وتعد البيرة احدى المدن الكبرى في محافظة رام الله وتقع في وسط الضفة الغربية على بعد 16 كم تقريبا من مدينة القدس (خريطة رقم 8)، وترتفع عن سطح البحر حوالي 870 م وتبلغ مساحة اراضيها 20492 دونم، ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 47540 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

ويتوفر في المدينة شبكة مياه عامة وشبكة صرف صحي وشبكة هاتف وشبكة كهرباء تزود بالتيار من شركة محافظة القدس وهناك موقع مستأجر يستعمل للتخلص من النفايات عن طريق دفنها وما يتبقى يتم حرقه.

ويوجد في المدينة العديد من المنشآت الاقتصادية المستخدمة للصناعة التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر وتجارة الجملة وغيرها العديد من الأنشطة الاقتصادية كما يوجد فيها العديد من مزارع الحيوانات والطيور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (6): الموقع الجغرافي لتجمع مدينة البيرة.



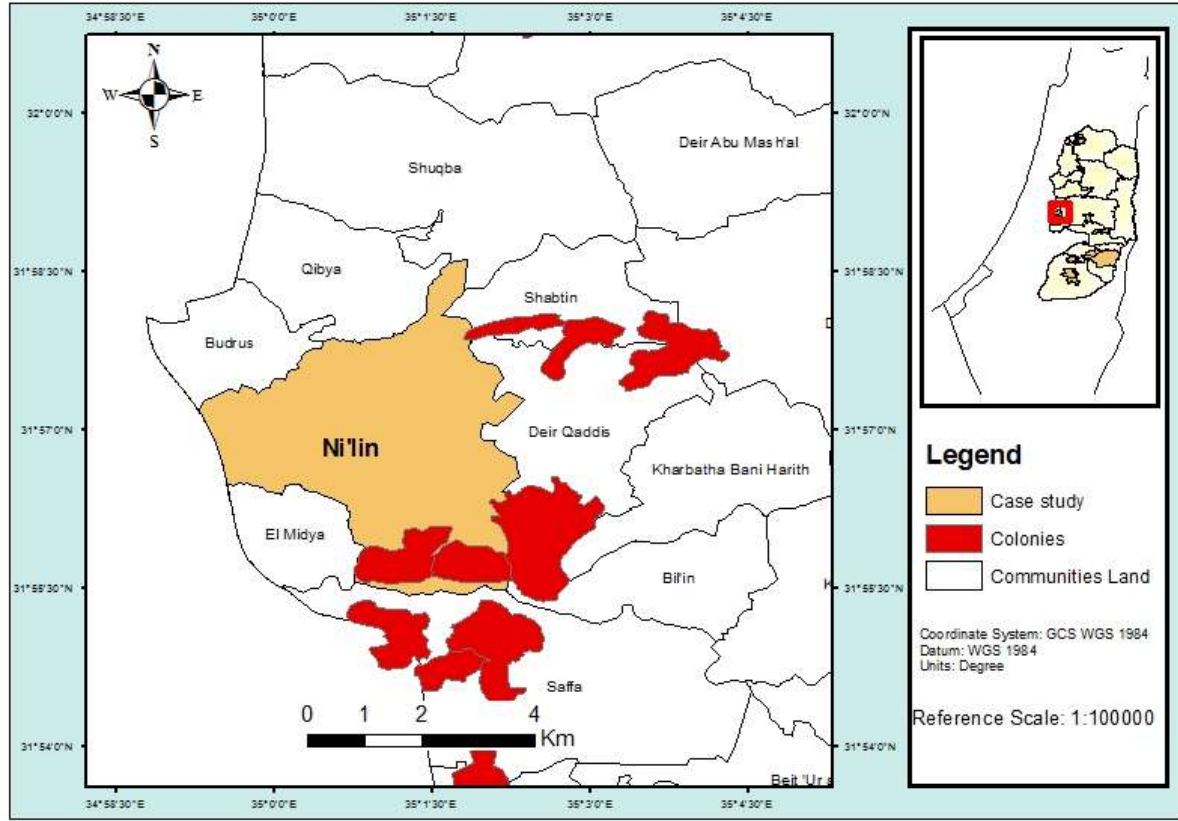
بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

3-2-6 التجمع الريفي نعلين

هي إحدى بلدات محافظة رام الله ويعتبر هذا التجمع ريفياً حسب نظام التصنيف المعتمد في مركز الإحصائي الفلسطيني، وتقع في وسط الضفة الغربية على بعد 18 كم شمال غرب مدينة رام الله (خريطة رقم 9)، ويرتفع التجمع عن مستوى سطح الأرض حوالي 260م وتبلغ مساحة اراضيه 15228 دونم وبلغ عدد سكانه حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 5691 نسمة (أريج 2012).

ويوجد في التجمع عدة منشآت اقتصادية تستخدم للصناعة التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات. كما يوجد بها مزارع للحيوانات والطيور، ويوجد بها شبكة مياه عامة وشبكة كهرباء عامة تزود بالطاقة من شركة محافظة القدس ولا يوجد فيها شبكة صرف صحي ويتم التخلص من المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية ويوجد موقع فيها للتخلص من النفايات الصلبة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (7): الموقع الجغرافي لتجمع نعلين.



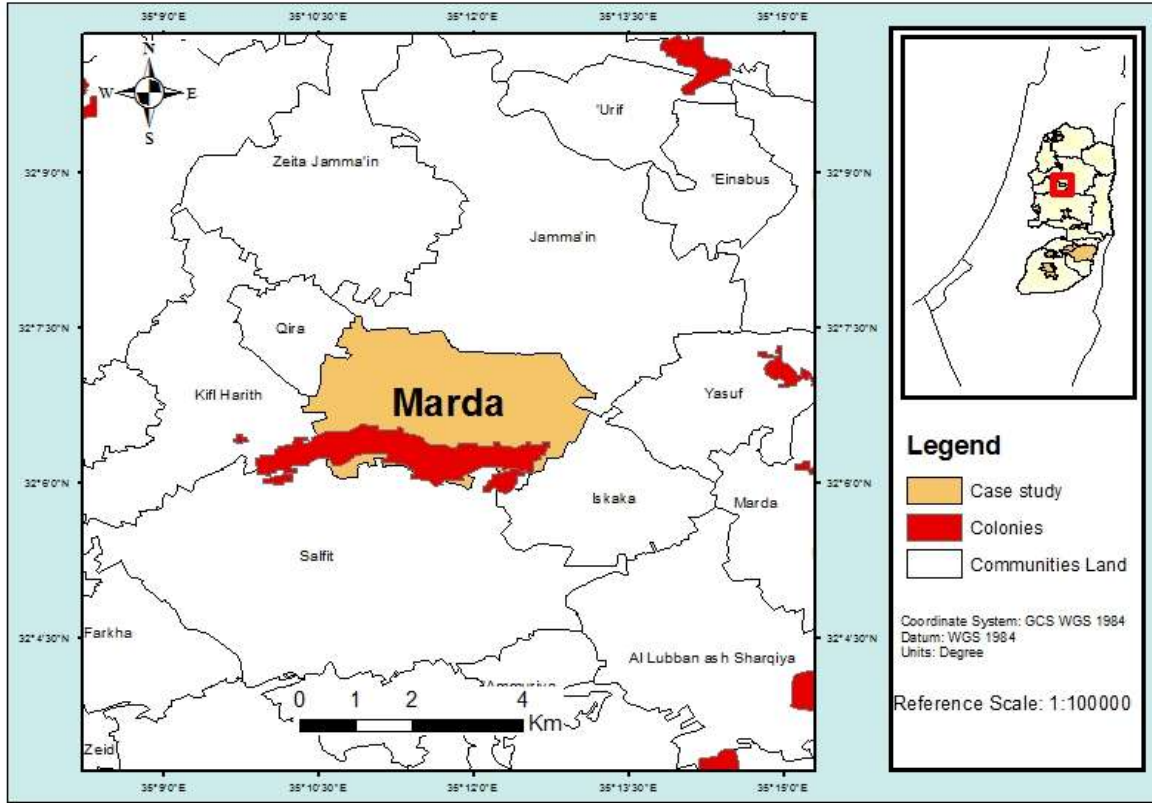
بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

7-2-3 التجمع الريفي مردا

يعتبر هذا التجمع ريفياً ، ومردا هي إحدى قرى محافظة سلفيت وتقع وسط الضفة الغربية على بعد 3.6 كم هوائي من شمال مدينة سلفيت (خريطة رقم 10)، وترتفع القرية عن سطح البحر 440م وتبلغ المساحة الكلية لأراضيها 8816 دونم، أما بالنسبة لعدد سكان القرية فيبلغ حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 2365 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009)، ويوجد في مردا عدد من المنشآت الاقتصادية كمحلات الحرف وإصلاح المركبات، ويتوفر في التجمع شبكة مياه عامة وشبكة كهرباء تزود بالطاقة الكهربائية عن طريق الشبكة القطرية الإسرائيلية و لا يتوفر فيها شبكة صرف صحي انما يتم التخلص من

المياه عن طريق الاودية القريبة من التجمع، ويتم التخلص من النفايات بعد جمعها في مكان مخصص عن طريق حرقها(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (8): الموقع الجغرافي لتجمع مردا.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

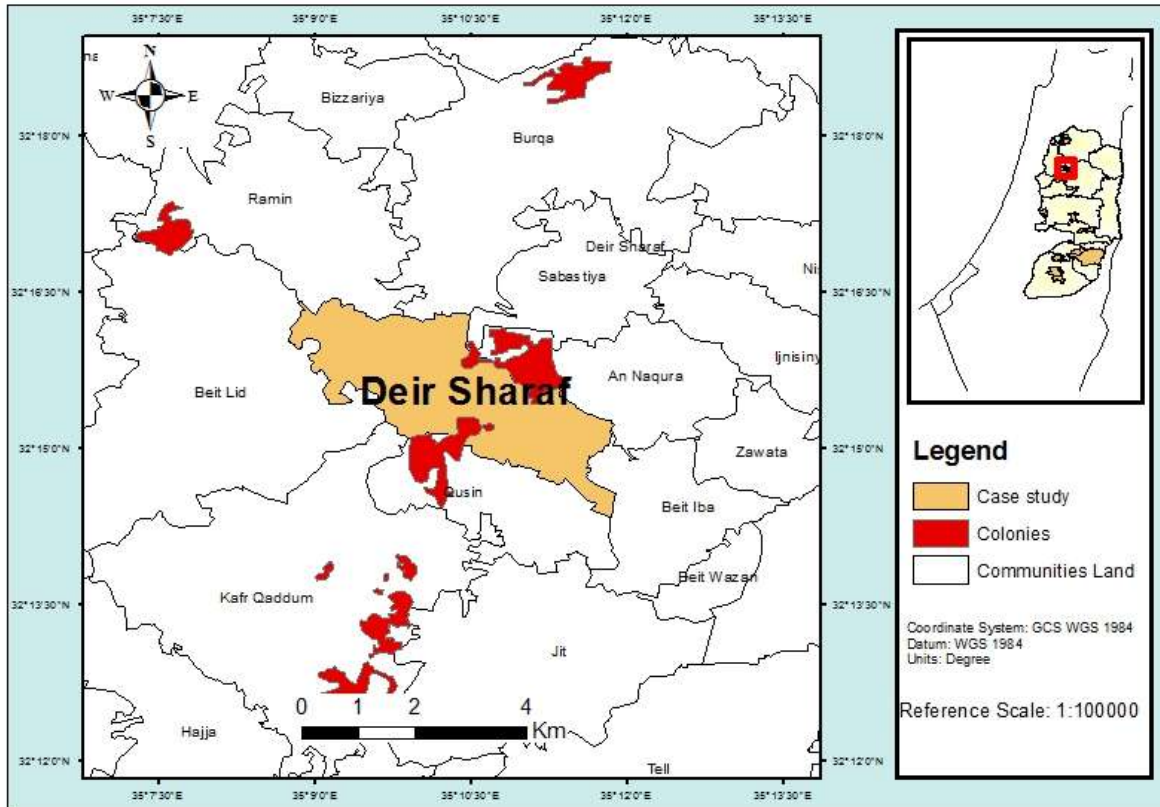
3-4-8 التجمع الريفي دير شرف

يعتبر هذا التجمع ريفياً ، وهو إحدى قرى محافظة نابلس شمال الضفة الغربية وعلى بعد 9 كم هوائي شمال غرب المدينة (خريطة رقم 11)، ترتفع دير شرف عن مستوى سطح البحر حوالي 320م وتبلغ مساحتها الكلية 7745دونم (مركز الاحصاء الفلسطيني 2000).

بلغ عدد سكان دير شرف حسب الإحصائيات المتوقعة لعام 2015 حوالي 2,921 نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009)، ويتوفر فيها شبكة مياه عامة وشبكة كهرباء عامة تزود

بالكهرباء من قبل الشبكة القطرية الإسرائيلية ويوجد أيضاً موقع للتخلص من النفايات الصلبة
(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (9): الموقع الجغرافي لتجمع دير شرف.



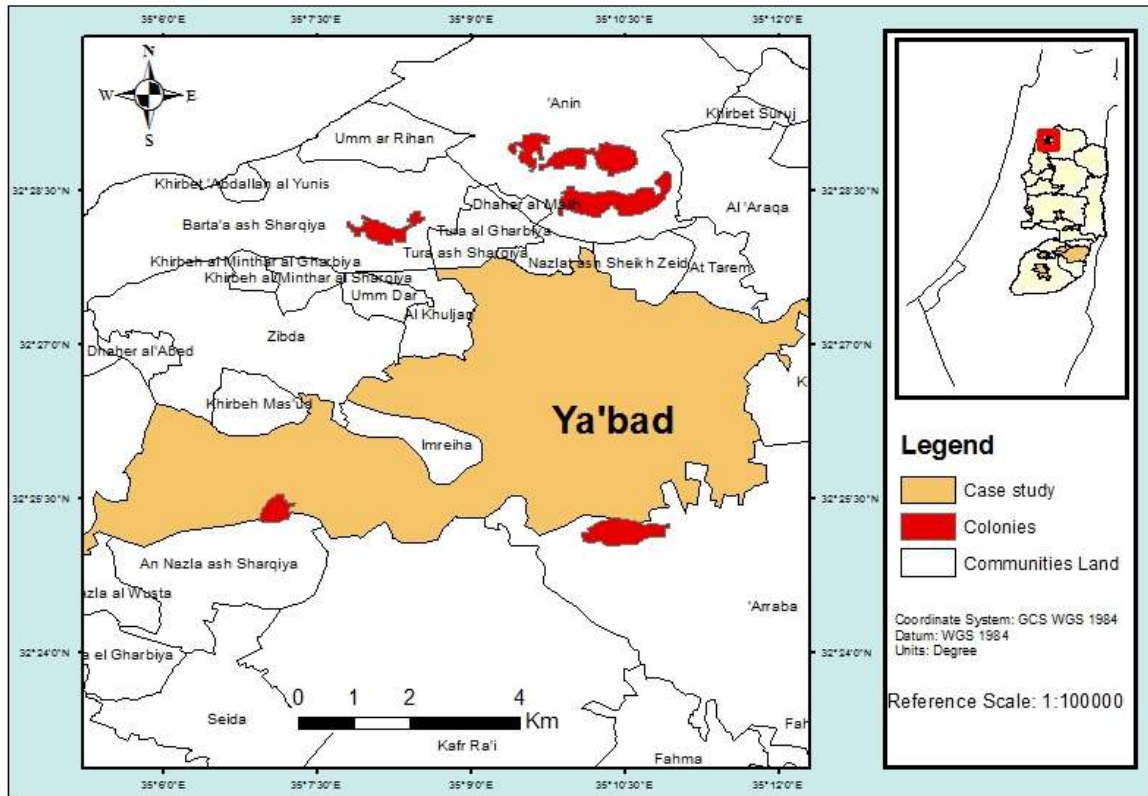
بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

3-2-9 التجمع الحضري يعبد

ويعتبر هذا التجمع حضري وهي إحدى بلدات محافظة جنين، وتقع شمال الضفة الغربية على
بعد 18 كم هوائي غرب مدينة جنين (خريطة رقم 12)، وترتفع عن سطح البحر حوالي 350م
وتبلغ المساحة الكلية لأراضيها 29572 دونم وبلغ عدد سكان التجمع حسب تقديرات 2015
حوالي 16543 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

ويتوفر في التجمع شبكة مياه عامة وشبكة كهرباء وتشكل المولدات الخاصة المصدر الرئيسي للكهرباء، ويوجد موقع خاص للتخلص من النفايات ويتم التخلص منها عن طريق حرقها، ولا يوجد شبكة صرف صحي وإنما يتم التخلص من المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية ومن ثم التخلص منها في أودية التجمع، وتعتبر الزراعة من الحرف الكبرى التي يمارسها سكان يعبد وخاصة زراعة التبغ والخضروات والأشجار المثمرة وتشتهر أيضاً بصناعة وتجارة الفحم والبلاط والطوب ومشاكل الحدادة والنجارة والألمنيوم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

الخريطة رقم (10): الموقع الجغرافي والفلكي لتجمع يعبد.



بتصرف من (وزارة الحكم المحلي و مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

الفصل الرابع: ماهية المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15/4/1948م وعلان [ديفيد بن غوريون](#) اقامة دولته على معظم اراضي فلسطين التاريخية، بدأ الاحتلال الاسرائيلي وخاصة بعد حرب حزيران عام 1967م بتنفيذ العديد من المخططات والمشاريع على اراضي الضفة الغربية، وذلك من اجل الاستيلاء والسيطرة على ما تبقى من الاراضي الفلسطينية وقطع اوصالها وتقسيمها لمناطق معزولة ومحاصرة من جميع الجوانب، ساعيا الى تهويدها وتجزئتها الى كتونات، ومستخدمًا في تحقيق ذلك آلية قانونية وبيروقراطية معقدة لتنفيذ برنامج منهجي لتوسع الاستعمار، مؤكداً على ما صرح به مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل بأن برنامجه هو برنامج استعماري، ومفسراً لما قاله موشيه ديان بأن "حدود دولة اسرائيل تنتهي حيث تنتهي دباباتها" (عبدالفتاح 1990).

وتعتبر تلك المشاريع والمخططات وما يرافقها من تغيرات ديموغرافية وطبوغرافية، معوقات حقيقية امام تخطيط محسوب لاستعمالات اراضي مدروس يهدف الى النهوض بالتجمعات الفلسطينية لتحقيق التنمية المستدامة كما تتشكل المشاريع الاحتلالية عائقا كبيرا امام امكانية اقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي (المصري 2000).

وفيما يلي سرد موجز لأهم تلك المعوقات:

4-1 البؤر والمستعمرات الاسرائيلية:

تعد سياسية اقامة المستعمرات والبيور الاسرائيلية داخل الضفة الغربية من اهم السياسات المبرمجة من قبل دولة الاحتلال الاسرائيلي لتعزيز وجودها وطمس الهوية الفلسطينية، والسعي نحو الحصول على الاعتراف بحقها بالسيادة الدائمة للمنطقة، لتصبح تلك السياسة من ابرز قضايا الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وحجر عثره امام الوصول الى نتائج نهائية للمفاوضات الجارية بين الطرفين حول اقامة دولة فلسطينية على حدود 1967م.

وعند الحديث عن المستعمرات في الضفة الغربية يختلف تمام عنها في اي بقعة جغرافية اخرى، فالأخيرة تعني خروج السكان من بلدهم الى بلد اخر من اجل الانتشار والتوطن، اما المستعمرات الاسرائيلية فهي قائمة على سياسة التجميع وليس الانتشار اي تجميع يهود العالم وتوطينهم في الضفة الغربية وطردهم السكان الفلسطينيين الاصليين منها بوسائل قصيرة مختلفة.

ويمكننا ايضا تعريف مصطلح المستعمرة الاسرائيلية كما عرفه مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان على انها: "أي موقع استيطاني مأهول بالسكان اليهود بشكل دائم، وتحتوي على مراكز خدمتية أساسية للمستعمرين وقد تضم المستعمرة مجموعة من البيور والاحياء" وتكون المستعمرة معترف بها من قبل دولة الاحتلال، اما البيور الاستعمارية فهي: "اي بناء استيطاني جديد محدود المساحة ويفصل عن مسطح بناء المستعمرة، تم بناءه بهدف توسع مستقبلي لمستعمرة قائمة أو تمهيدا لإقامة مستعمرة جديدة"، وتكون هذه البيور اما لهدف مدني او عسكري غير معترف به من قبل دولة الاحتلال حتى يأتي التوقيت السياسي المناسب لدولة الاحتلال للاعتراف بها(مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان 2010).

وتتمتاز المواقع الجغرافية للمستعمرات بأهمية استراتيجية وعسكرية وزراعية، حيث انها تقام في الغالب على مناطق مرتفعة وارااضي زراعية غنية بالموارد الطبيعية وخاصة المياه الجوفية. ومن الملاحظ تباين اعداد المستعمرات باختلاف المصدر، فعلى سبيل المثال كتب موقع بتسيلم _ مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة_ أن هنالك 124 مستعمرة في الضفة الغربية تم الاعتراف بها من قبل دولة الاحتلال كبلدات اسرائيلية على الرغم ان معظمها لا يوجد اتصال جغرافي مبني بينها، بالإضافة الى 12 مستعمرة تم ضمها عنوة الى منطقة القدس الكبرى في عام 1967م، مع الاشارة ان هنالك 19 مستعمرة تم تفكيكها في عام 2005م تطبيقا ل "خطة الانفصال" 16 مستعمرة في قطاع غزة و3 في شمال الضفة الغربية، و بالنسبة للبؤر الاستعمارية الغير معترف بها بشكل رسمي من قبل دولة الاحتلال فيبلغ عددها حوالي 100 بؤرة (بتسيلم 2013).

اما بالنسبة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية فقد حدد عدد المستعمرات الاسرائيلية داخل حدود الضفة الغربية ب144 مستعمرة و221 بؤرة وذلك حتى نهاية 2011م، مستندا في ذلك على قاعدة بياناته الخاصة بالمستعمرات الاسرائيلية وعدة مصادر اخرى اهمها وزارة التخطيط الفلسطيني ومكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي. وتتوزع تلك المستعمرات على محافظات الضفة الغربية كما هو موضح بالشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): عدد المستعمرات في محافظات الضفة الغربية، 2010.



المصدر: مركز المعلومات لتتوون العدار والاسيطان، وزارة الدولة، 2010

وفي دراسة لتحليل أثر المستعمرات على حقوق الانسان، قسمت الضفة الغربية حسب الانتشار الجغرافي للمستعمرات الى أربع قطاعات كما يلي (بتسليم 2011; الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012):

1. القطاع الشرقي: ويضم 28 مستعمرة، يسكنها من المستعمرين اليهود حوالي 6,450 مستعمر اي ما نسبته 1.2% من مجموع المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية وذلك حتى نهاية عام 2011م، وتسعى اسرائيل في هذا القطاع كهدف اساسي الى الحد من التطور الاقتصادي والحضري الفلسطيني.

2. القطاع الجبلي: اقيمت المستعمرات بهذا القطاع للسيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط أهم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية لمنع التواصل بينها وتطويقها ومنع توسعها العمراني، ويضم هذا القطاع 31 مستعمرة ويسكن بها 47,468 مستعمر، يمثلون 8.8% من مجموع المستعمرين اليهود في الضفة الغربية حتى نهاية عام 2011م.

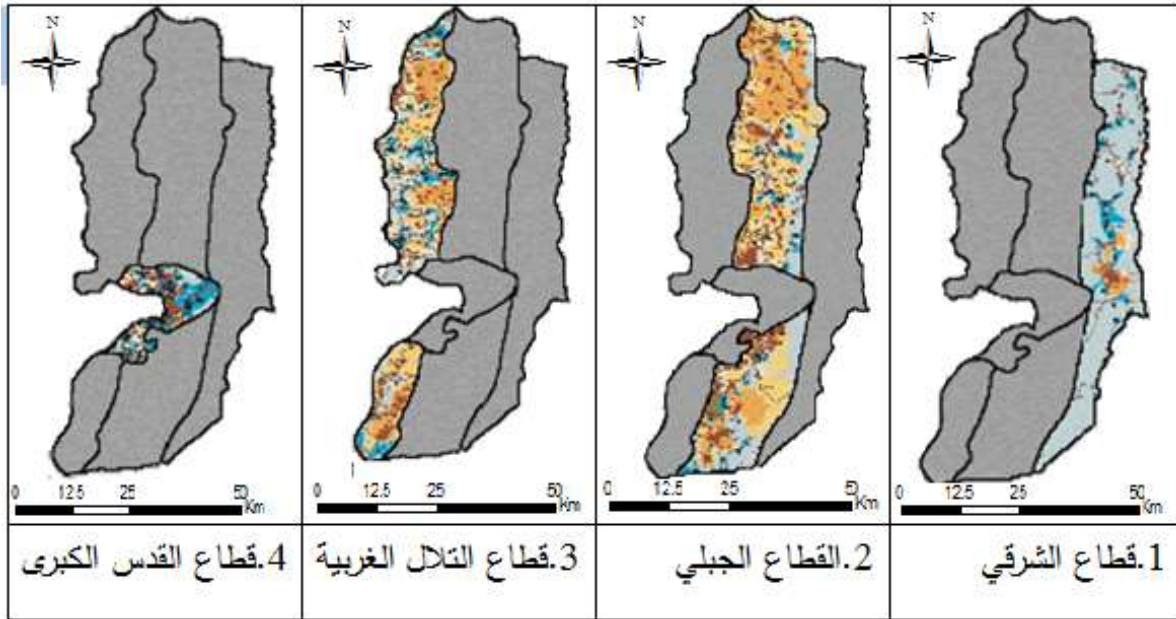
3. قطاع التلال الغربية: يوجد بهذا القطاع 48 مستعمرة اقيمت لخلق تواصل عمراني بين المدن الاسرائيلية والمستعمرات بهدف تهويد الضفة الغربية والغاء الخط الاخضر (الحد السياسي الذي يفصل بين الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتلك المحتلة عام 1948)،

ويسكن بهذه المستعمرات ما يقارب 155,369 مستعمر يمثلون 29% من مجموع المستعمرين اليهود في الضفة الغربية حتى نهاية عام 2011م.

4. قطاع القدس الكبرى: تمتد هذه المنطقة ضمن مدى واسع حول مدينة القدس حيث يحتوي على 37 مستعمرة ويسكنها 327,618 مستعمر يمثلون 61% من المجموع الكلي لعدد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية حتى نهاية عام 2011م، ومن أبرز أهداف بناء هذه المستعمرات تهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس. وفي الخريطة رقم (2) يتضح الانتشار الجغرافي للقطاعات الأربعة داخل حدود الضفة الغربية.

الخريطة رقم (11): القطاعات الأربعة لانتشار المستعمرات الإسرائيلية في الضفة

الغربية.



المصدر: بتسيلم، 2011.

2-4 التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج)

في عام 1993م تم التوقيع على إعلان المبادئ حول اتفاقية الحكم الذاتي للضفة الغربية (أوسلو1) بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الإسرائيلي واتفق الطرفان على تصنيف الضفة الغربية_ باستثناء القدس الشرقية_ تصنيفاً ادارياً مؤقتاً يقوم على تصنيف الضفة الغربية الى ثلاث مناطق (أ،ب وج) وبعد عامين تم توقيع اتفاقية (اوسلو2) والتي جاءت لتوضح تفاصيل التصنيفات الثلاثة السابقة الذكر كما يلي(مكتب تنسيق الشؤون الانسانية 2010):

- منطقة (أ) تخضع للسيطرة المدنية والامنية الفلسطينية بشرط ان تبقى محاصرة امنياً من الخارج، ويحق للإسرائيليين دخولها اذا تعرض امنهم للتهديد، وتضم المدن الفلسطينية الكبيرة وبعض البلدات والقرى.
- منطقة (ب) تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية، اما السلطة الأمنية فينقسمها كل من السلطة الفلسطينية والاسرائيلية، وتشكل كل من منطقتين (أ) و(ب) ما يقارب 40% من مساحة الضفة الغربية.
- منطقة (ج) وهي اكثر المناطق مساحة واكثرها معاناة جراء سياسة الاحتلال الاسرائيلي، حيث تضم ما يقارب 62% من مساحة الضفة الغربية وتستفرد دولة الاحتلال بالسلطة المدنية والامنية فيها، وعلى الرغم مما نصت عليه اتفاقية 1995 (اوسلو2) من نقل السلطة والمسؤولية في هذه المنطقة للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل تدريجي، الا ان هذا النقل جمد في عام 2000م مما ادى الى احتفاظ دولة الاحتلال بفرض القوانين المتعلقة بالتخطيط وتقسيم الاراضي في هذه المنطقة والذي بدوره شكل عقبة كبيرة أمام امكانية اقامة دولة فلسطينية قائمة على اساس تخطيط هادف لأراضيها وخاصة ان هذه المنطقة تحتوي على اكثر

المناطق حيوية وهي غنية بالموارد الطبيعية ويسكنها ما لا يقل عن 150,000 نسمة من الفلسطينيين، وهذا ما يبرر تواجد جميع المستعمرات الاسرائيلية ومحيطها في المنطقة(ج). وتحليلا لواقع تلك التصنيفات نستج ان هذه السياسة تخدم بشكل اساسي سياسة توسع الاستعمار الاسرائيلي في المنطقة (أنظر الى الخريطة رقم (3)).

4-3 جدار الفصل العنصري

ضمن سياسة تحويل التجمعات الفلسطينية الى كتونات وبرنامج توسيع الاستيطان وتطبيقا لما أشار اليه د.ارنون سوفر (احد استشاري رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارئيل شارون) ب"انه لا بد من وجود نظام حدودي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مكون من الاسوار والجدران المكهربة"، وعليه بدأت اليات دولة الاحتلال في عام 2002م بالشروع في المرحلة الاولى من بناء جدار الفصل العنصري في شمال الضفة على ابعاد مختلفة عن الخط الاخضر تتراوح ما بين 150 متر الى 6 كم وذلك تحت مسمى الجدار الامني ومزاعم مقاومة الارهاب، هادما لأي مبنى يقع على هذه المسافة وجارفا لآلاف الدونمات الزراعية الفلسطينية، بالإضافة الى الكثير من الاضرار التي تعمل على مضايقة المواطن الفلسطيني ومسيطرة بشكل مطلق على مصير التجمعات الفلسطينية (مركز المعلومات الفلسطيني - وفا 2011).

ولقد تم لهذه اللحظة بناء 58% من طول الجدار المخطط له والذي يقدر طوله بحوالي 440 كم، اما الباقي فهو اما قيد الانشاء او مقترح له، مع الاشارة انه عند اكتمال بناء الجدار الكلي

سيبلغ طوله حسب مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان 753 كم منها حوالي 691 كم داخل اراضي الضفة الغربية؛ مما يؤدي ذلك الى محاصرة وعزل مساحات شاسعة عن محيطها الحيوي والسيطرة على ما تحتويه من ثروات ومصادر طبيعية، وفي نتيجة نهائية سيعمل الجدار على مصادرة وضم ما لا يقل عن 38% من مساحة الضفة الغربية الى اراضي فلسطين التاريخية التي اقام عليها الاحتلال دولته (أنظر الى الخريطة رقم (3)) (مشيعل 2013).

الخريطة رقم(12): بعض المعوقات الحيزية (المستعمرات وجدار الفصل العنصري) للاحتلال

الاسرائيلي في الضفة الغربية.



المصدر: أريخ، 2007.

4-4 الحواجز العسكرية

تعتبر الحواجز العسكرية وما يجري عليها من عمليات تفتيش وفحوصات مستمرة، بالإضافة الى المعاملة المهينة للمواطن الفلسطيني عند الوقوف عليها من ضمن السياسات المحسوسة التي تمارسها دولة الاحتلال في اراضي الضفة الغربية كإحدى الوسائل التي تسعى بها الى تقييد المواطن الفلسطيني وتقليص حركته في التنقل بين المحافظات، وتختلف مواقع واهداف تلك الحواجز، حيث هنالك ما هو منصوب بشكل دائم ومعزز بجنود الاحتلال بصورة ثابتة واذا لم يكن معزراً فيكون مغلقاً امام المواطن الفلسطيني ويبلغ عددها 99 حاجز منها 59 في عمق الضفة الغربية والباقي على حدود الخط الاخضر، إذ تعتبر نقاط فحص قبل الدخول الى اراضي القدس وتلك المحتلة عام 48، وهنالك حواجز فجائية متنقلة ينصبها جيش الاحتلال على امتداد شوارع الضفة الغربية وعلى مداخل التجمعات الفلسطينية وقد بلغ عددها حتى عام 2010 حوالي 495 حاجزاً فجائياً، وقد حولت هذه الحواجز مداخل التجمعات الفلسطينية داخل الضفة الغربية إلى ما يشبه المعتقلات (بتسليم 2011).

4-5 الطرق الالتفافية

الطرق الالتفافية هي المصطلح الذي يطلقه الفلسطينيون على الطرق الاستعمارية التي تشقها دولة الاحتلال الاسرائيلي عبر الاراضي الفلسطينية لربط بين المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية تحاشياً للمرور في التجمعات الفلسطينية، وبسبب زيادة عدد المستعمرات و المستعمرين اصبحت هذه الطرق تحيط بالقرى والمدن، ويتعرض اصحاب الاراضي المجاورة للطرق الالتفافية من حرمانهم من استثمار اراضيهم بسبب الاعتداءات التي يمارسها المستعمرون في حقهم، وقد بلغ مجموع طول الطرق الالتفافية القائمة في الضفة الغربية حوالي 880كم واغلبها على اراضي زراعية (جريدة الدستور 2009).

ان اقامة دولة فلسطينية بوجود جميع المعوقات السياسية الحيزية السابقة الذكر وغيرها الكثير من المعوقات قد تؤدي الى دولة لا تتعدى سيادتها حدود 40% من مساحة الضفة الغربية، مما يشير إلى انها دولة غير قابلة للحياة مجزأه ومقيده ومحاصرة بالمستعمرات وبجدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية بمختلف انواعها، و مما يحول دون تطبيق تخطيط هادف لاستعمالات الاراضي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ودولة مستقلة متواصلة الاطراف.

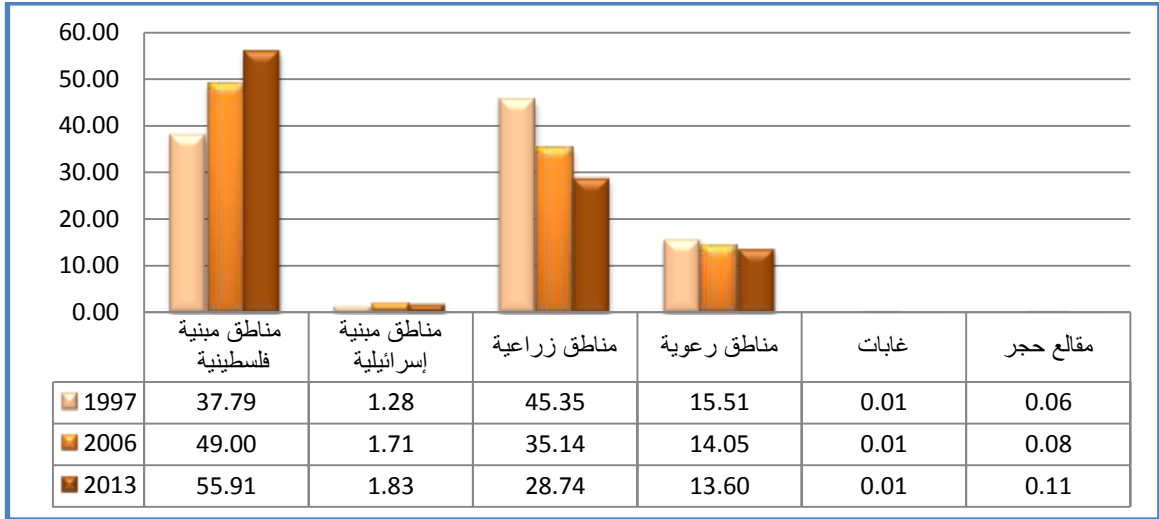
1-5 أثر المعوقات الحيزية للاحتلال الإسرائيلي على استعمالات الاراضي واتجاه امتداد المناطق المبنية في التجمعات الفلسطينية.

يتناول الباحث في هذا الفصل تحليل النتائج الاحصائية والحيزية التي توضح اثر امتداد المناطق المبنية الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية على استعمالات الاراضي من جهة واتجاه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية الناتج عنها من جهة أخرى، وذلك ضمن الحدود الإدارية للتجمعات الفلسطينية الواقعة تحت الدراسة خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013) و ذلك لدراسة اتجاهات التغير التي تم تقسيمها الى فترتين زمنيتين الاولى (1997 – 2006) و الثانية (2006 – 2013) في الاستعمالات خلال فترات زمنية مختلفة لكل تجمع وبشكل منفصل ومن ثم المقارنة بينهم. والجدير بالذكر أن الباحث لم يأخذ بعين الاعتبار اتجاه التغير المتبادل بين مساحات المناطق الرعوية والزراعية وذلك بسبب أنها مساحات قليلة ومتفرقة لا يمكن تمييزها عن طريق مقياس الرسم المستخدم في الدراسة.

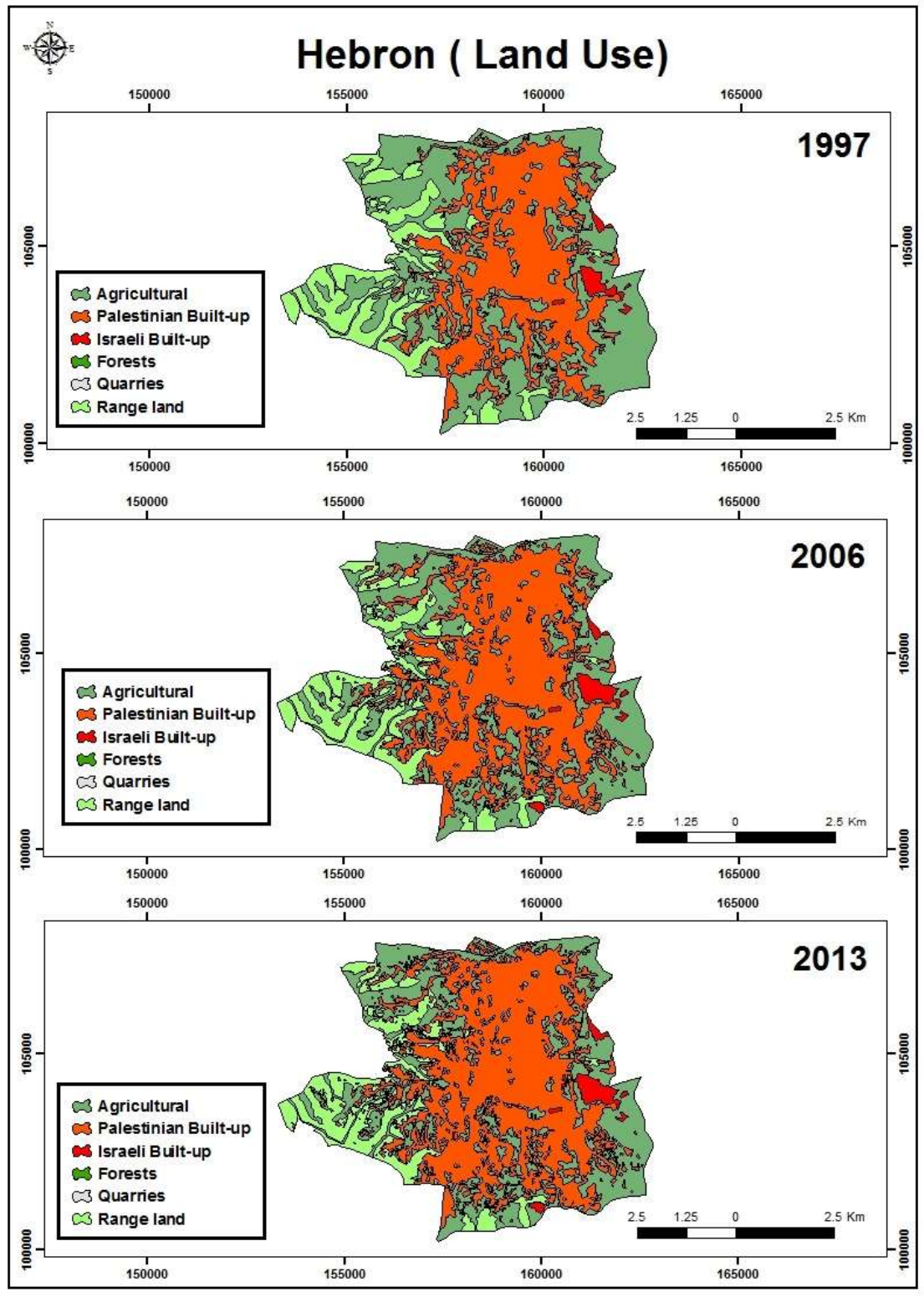
1-1-5 التجمع الحضري (مدينة الخليل)

يشير الشكل رقم (2) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي في مدينة الخليل من مجموع مساحتها الاجمالية خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013) ولقد تبين أن استعمالات الأراضى فيها شهدت زيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والإسرائيلية، بالإضافة الى زيادة مساحة مقالع الحجر وإن كانت طفيفة الا أن لها مؤشرات اقتصادية واخرى بيئية، بينما نشهد تراجع في مساحة كل من المناطق الزراعية والمناطق الرعوية وبقاء مساحة الغابات على وضعها، وقد برزت الزيادة والنقصان في مساحة الاستعمالات بشكل أكبر خلال عام 2006، ونلاحظ ايضاً أن مساحة المناطق المبنية تجاوزت الـ 50% من مساحة مدينة الخليل في نهاية عام 2013 (الخريطة رقم (13)، وتتشابه تجمعات بيت أمر، تقوع وعناتا مع نتائج مدينة الخليل من حيث الزيادة والنقصان في مساحة الاستعمالات كما هو واضح في ملحق الاشكال(من 1 الى 3) وملحق الخرائط (من 1 الى 3).

الشكل رقم (2): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع مدينة الخليل.



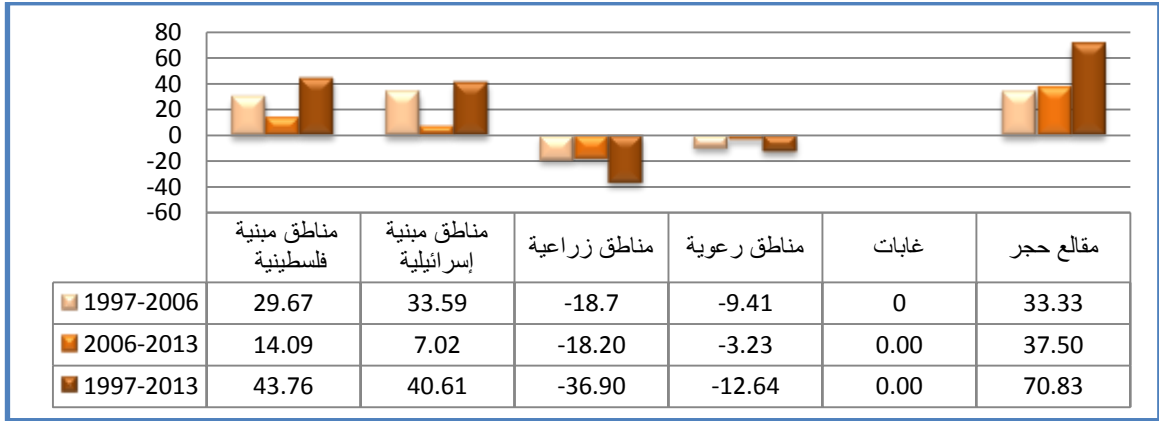
الخريطة رقم (13): استعمالات الاراضي في مدينة الخليل خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).



وبالنظر الى التغير في المساحة على مستوى نوع الاستعمال مقارنة بالسنوات السابقة أي بين الفترتين الاولى والفترة الثانية كما هو موضح في الشكل رقم (3)، نجد أن الزيادة في مساحة مقالع الحجر حصلت على أعلى نسبة (70.83%) ويلبها المناطق المبنية الفلسطينية بالمرتبة الثانية والمناطق المبنية الاسرائيلية بالمرتبة الثالثة، بينما نلاحظ أن مساحة

الاستعمال الزراعي حصلت على المرتبة الاول من حيث النقصان (36.90%) ويليهما المناطق الرعوية، أما الغابات فلم يحدث على مساحتها اي تغير يذكر، وعند مقارنة الزيادة والنقصان في الاستعمالات السابقة بين الفترات الزمنية نجد انها برزت بنسبة أكبر خلال الفترة الزمنية الاولى من الدراسة.

الشكل رقم (3):النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في مدينة الخليل مقارنة بالسنوات السابقة.

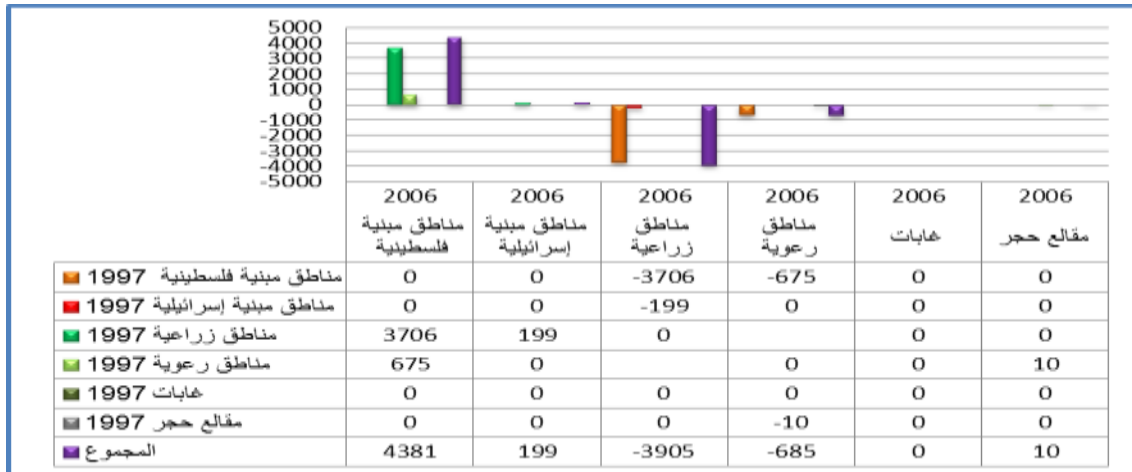


أما اتجاه التغير بين الاستعمالات فقد تبين في كلا الفترتين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية ازدادت اساساً على حساب مساحة الاراضي الزراعية بما يعادل نسبته 84% في الفترة الاولى و75% في الفترة الثانية من مجموع نسبة الزيادة في كل فترة أما الباقي فكان على حساب مساحة الاراضي الرعوية بالإضافة الى التعدي على الغابات بمقدار 2 دونم في الفترة الزمنية الثانية كما هو واضح في الشكل رقم (4) و الشكل رقم (5).

وبالنسبة للزيادة في المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد كان جلها على حساب الارضي الزراعية وفي كلا الفترتين، بينما نلاحظ أن مساحة مقالع الحجر ازدادت جميعها على حساب الاراضي الرعوية في الفترة الاولى أما الفترة الثانية فتعدت على الاراضي الزراعية بنسبة 40% من مجموع الزيادة والباقي في الاراضي الرعوية.

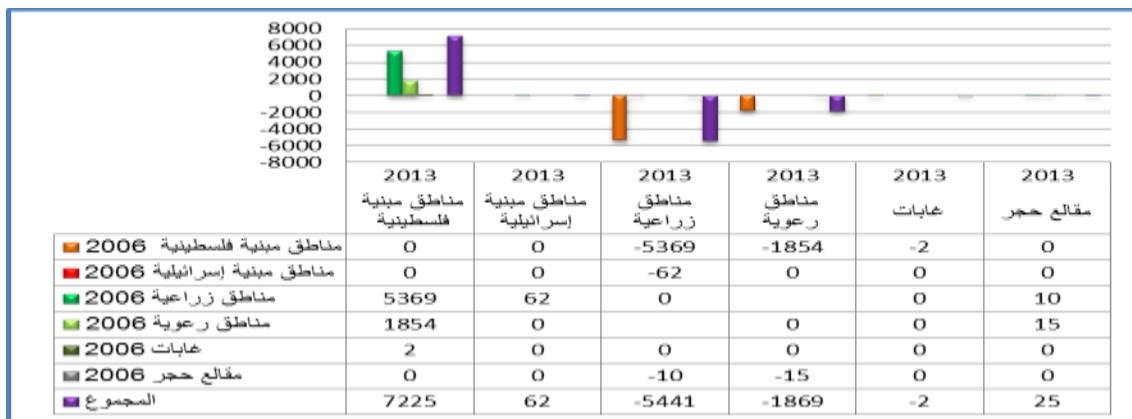
الشكل رقم (4): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لمدينة الخليل خلال الفترة الزمنية

الاولى بوحدة الدونم.



الشكل رقم (5): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة الخليل خلال الفترة الزمنية

الثانية بوحدة الدونم.



وعند توزيع استعمالات الاراضي في المدينة على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة نستنتج في تحليلها كما

هو موضح في الشكل رقم (6) ما يلي:

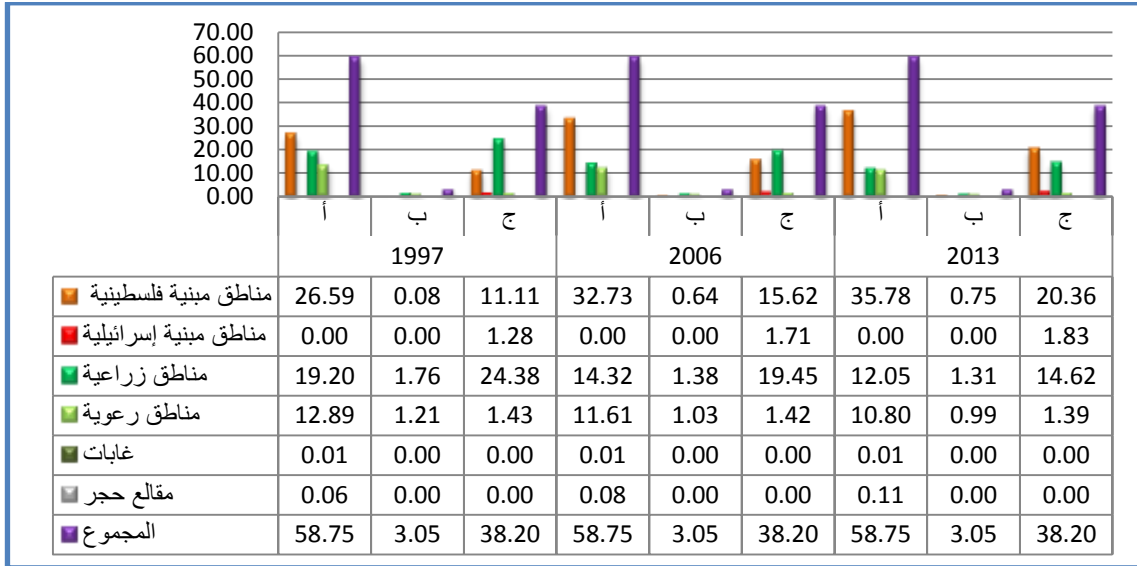
يشكل التصنيف الجيوسياسي (أ) 58.75% من المساحة الاجمالية للتجمع وتقع 64% من اجمالي مساحة المنطقة

المبنية الفلسطينية ضمن هذا التصنيف وذلك عام 2013، بينما نلاحظ أن مساحة المناطق الزراعية والرعية تتناقص

وبشكل اكبر في تصنيف (أ) من تناقصها في التصنيف (ج) ويعود ذلك بسبب امتداد المناطق المبنية الفلسطينية على حسابها، بينما تزداد مساحة مقالع الحجر جلياً في هذا التصنيف.

الشكل رقم (6): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لمدينة الخليل خلال السلسلة

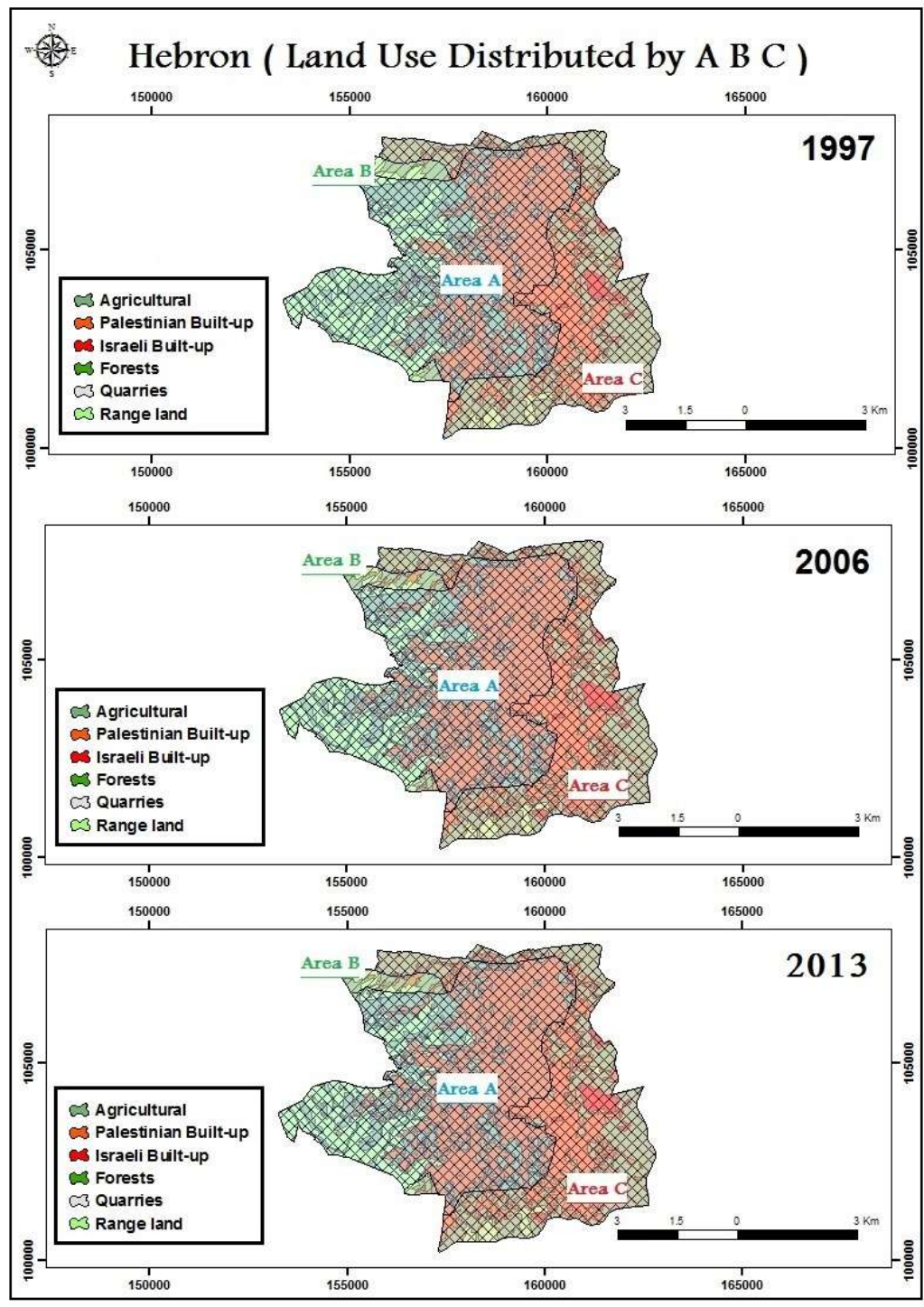
الزمنية (1997 - 2013).



تمثل المناطق المصنفة (ب) ما مساحته 3.05% من المساحة الكلية لأراضي الخليل وقد شهدت تزايد طفيف في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية بنسبة لا تزيد عن 1% من إجمالي مساحتها ، أما المناطق الزراعية والرعوية فهي بحالة تناقص لصالح امتداد المناطق المبنية الفلسطينية ولا يوجد أي مساحة تذكر للغابات ومقالع الحجر في هذا التصنيف .

أما التصنيف (ج) فيشكل ما نسبته 38.20% من المساحة الإجمالية للتجمع و يمتاز باحتضانه جل مساحة المستعمرات الاسرائيلية ويتواجد فيه اغلب المساحات الزراعية مقارنة بباقي التصنيفات، وقد ازدادت فيه مساحة المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة بنسبة 36% من مجموع مساحتها الإجمالية في عام 2013 وهي نسبة قليلة مقارنة بمساحتها في التصنيف (أ)، أما مساحة المناطق الرعوية فيها لا تتجاوز 1.39% من مساحة التصنيف في عام 2013، و بالنسبة للاستعمالات الأخرى فلا يوجد أي مساحة تذكر للغابات ومقالع الحجر (انظر الى الخريطة رقم (14)).

الخريطة رقم (14): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لمدينة الخليل خلال السلسلة الزمنية
(1997- 2013).



عمل الباحث بتصريف من (مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان).

والجدير بالذكر ان في كانون الثاني 1997 وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

بروتوكول مدينة الخليل، والذي قسم مدينة الخليل إلى منطقتين H1 و H2 و تعتبر منطقة H1

جزءاً من التصنيف (أ) أما منطقة H2 فتغطي ما يقارب 20% من مساحة الحدود البلدية لمدينة الخليل داخل حدود التصنيف (ج) وتضم السوق القديم (السوق) والمناطق المجاورة للمستعمرات الإسرائيلية وتخضع بصورة كاملة لسيطرة الجيش الإسرائيلي (لجنة اعمار الخليل 2011).

أما تأثير القرب والبعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية على استعمالات الاراضي في مدينة الخليل، فيشير الشكل رقم (7) الى النسب المئوية للاستعمالات المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولاً الى مركز التجمع، ويتضح انه كلما اقتربنا من المستعمرات قلت مساحة المناطق المبنية الفلسطينية وزادت مساحة المناطق الزراعية والعكس صحيح بينما نشهد تذبذب في مساحة المناطق الرعوية وعدم وجود مساحة تذكر لباقي الاستعمالات (أنظر الى الخريطة رقم (15))، وهذه النتائج مشابهة لنتائج تجمع بيت أمر ومدينة البيرة وقد يعود السبب في ذلك الى التشابه في الخصائص الطبيعية في هذه التجمعات كما هو واضح في ملحق الاشكال رقم(4) و(5) وملحق الخرائط رقم (4 و5).

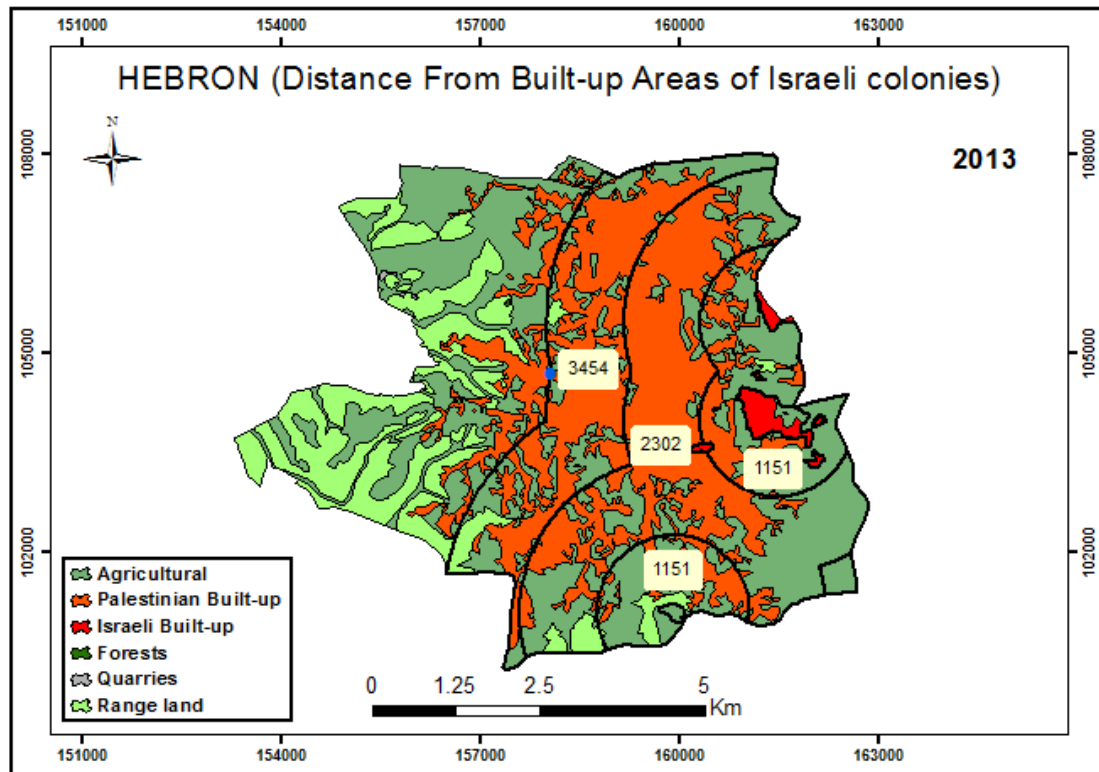
الشكل رقم (7): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية

للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة الخليل لعام 2013.



الخريطة رقم (15): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة الخليل للعام

.2013



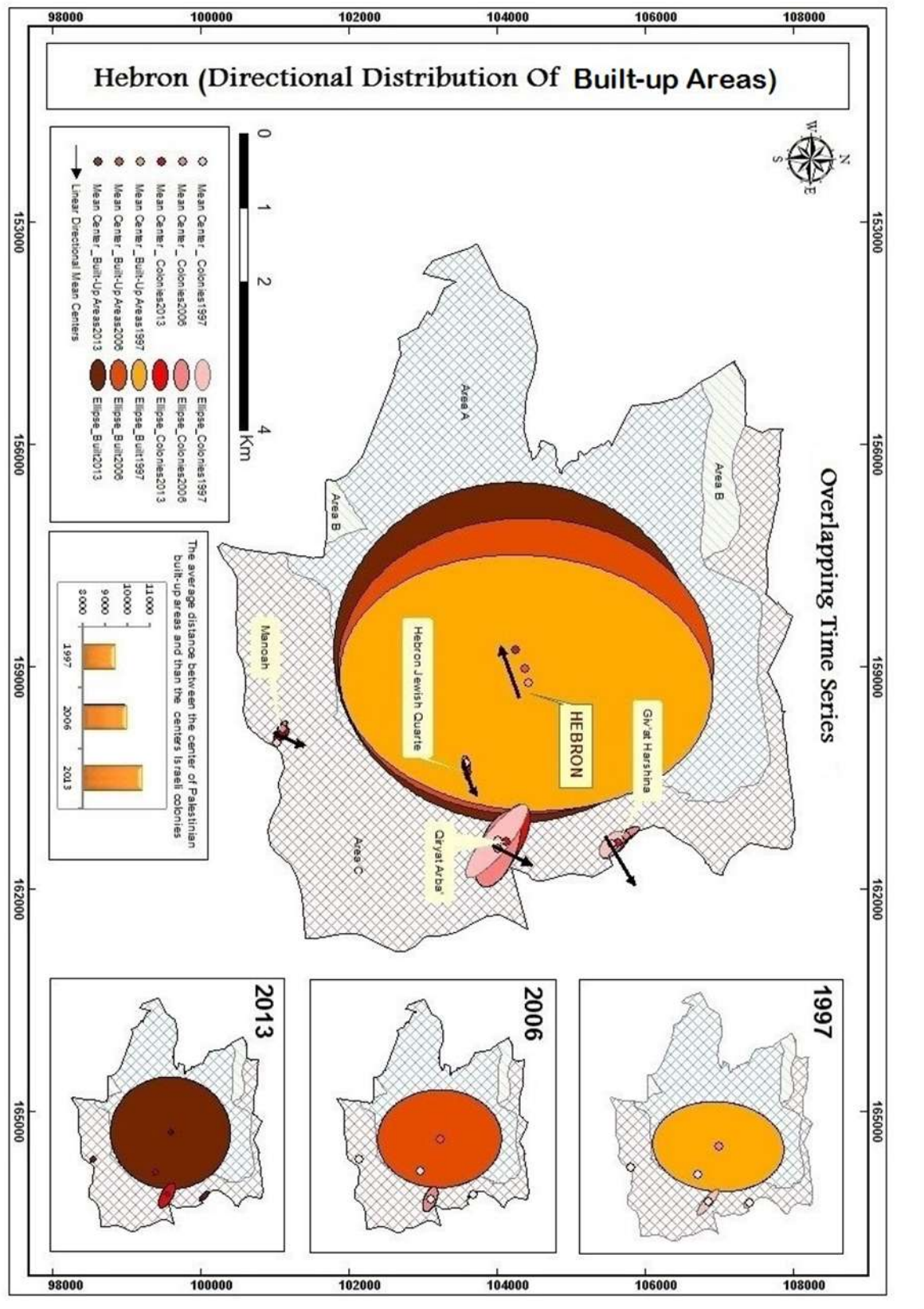
و تشير الخريطة رقم (16) الى اتجاه توزيع المناطق المبنية في مدينة الخليل إذ يلاحظ ان توسع المناطق المبنية الفلسطينية بشكل رئيسي داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (أ) مع وجود امتداد قليل داخل حدود التصنيف (ج)، وتمتد

هذه المناطق المبنية نحو الاتجاه الغربي لمركز التجمع بعكس اتجاه امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية المحاذية.

وبالنظر الى امتداد المناطق المبنية الإسرائيلية نلاحظ أنها تتسع داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ج) و بالاتجاه الشمالي الشرقي كما هو واضح بالنسبة لمستعمرات خارسينا وكريات أربع و منواح، كما نلاحظ ان البؤرة الاستيطانية في البلدة القديمة تمتد شرقا نحو مستعمرة كريات أربع، أي بما معناه ان المستعمرات الاسرائيلية في مدينة الخليل تتجه نحو الالتحام ببعضها البعض في الاتجاه الشرقي للمدينة.

بالإضافة الى ذلك نلاحظ أن المسافة تزداد بين مركز المناطق المبنية الفلسطينية و مركز المناطق المبنية داخل المستعمرات الاسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة ويشير ذلك الى ان الامتداد العمراني الفلسطيني والاسرائيلي في مدينة الخليل بحالة تباعد وتنافر.

الخريطة رقم (16): اتجاه توزيع المناطق المبنية في مدينة الخليل.



2-1-5 التجمع الريفي (بيت أمر)

بالنظر الى التغيير في مساحة استعمالات الأراضي في بيت أمر عبر سنوات الدراسة و كما هو موضح في الشكل ملحق رقم (6)، نجد أن الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية حصلت على أعلى مرتبة ويلبها المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية وكلاهما بنسبة أكبر في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى، بينما حصلت المناطق الزراعية على المرتبة الاولى من حيث النقصان ويلبها الغابات والمناطق الرعوية ومقالع الحجر على التوالي، وعند مقارنة الزيادة والنقصان في مساحة الاستعمالات بين الفترات الزمنية نجد انها برزت بنسبة اكبر خلال الفترة الثانية باستثناء النقصان في مساحة المناطق الرعوية فبرزت أكثر في الفترة الاولى.

أما اتجاه التغيير بين الاستعمالات فقد لوحظ في كلا الفترتين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية ازدادت اساساً على حساب مساحة الاراضي الزراعية بما يعادل نسبته 95% في الفترة الاولى و90% في الفترة الثانية من مجموع نسبة الزيادة في كل فترة، أما الباقي فكان على حساب مساحة الاراضي الرعوية بالإضافة الى التعدي على الغابات بمقدار 26 دونم والزحف على مساحة مقالع الحجر ب22 دونم في الفترة الثانية.

وبالنسبة للزيادة في المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فكانت اغلبها على حساب الارضي الزراعية بما يعادل نسبته 90% في الفترة الاولى و99% في الفترة الثانية من مجموع الزيادة في كل فترة، أما الباقي فكانت على حساب الاراضي الرعوية كما هو واضح في الشكل ملحق رقم (7) و الشكل ملحق رقم (8).

ويلخص الشكل ملحق رقم (9) توزيع استعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة وبنظرة فاحصة يمكن استنتاج انه لا يوجد اراضي مصنفة (أ) ضمن حدود التجمع، بينما تبلغ مساحة التصنيف (ب) ما نسبته 39.21% من مجمل اراضي التجمع واغلبها اراضٍ زراعية ويلبها الاراضي الرعوية وكلاهما آخذة بالتناقص أما المناطق المبنية الفلسطينية فتتواجد بهذا التصنيف بالمرتبة الثالثة وهي بحالة تزايد في المناطق المصنفة

(ب) لتصل الى ما نسبته 74% من مجموعها الاجمالي في التجمع وذلك في عام 2013، و بالنسبة للغابات ومقالع الحجر فتتواجد في هذا التصنيف بنسب قليلة مقارنة بما هو متواجد منها في التصنيف (ج) الذي يعد أكبر التصنيفات مساحة بنسبة 60.79% من المساحة الاجمالية للتجمع، وهو التصنيف يحتضن جميع مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بالإضافة الى انه اكثر التصنيفين تواجداً للأراضي الزراعية واقلها مساحة للمناطق المبنية الفلسطينية و الرعوية (انظر الى الخريطة ملحق رقم 6)).

و تشير الخريطة ملحق رقم (7) أن امتداد المناطق المبنية في بيت أمر خلال سنوات الدراسة ينحصر بشكل رئيسي داخل حدود التقسيم الجيوسياسي (ب) مع وجود امتداد محدود داخل حدود التقسيم (ج) ويجدر ذكره ان الامتداد العمراني الفلسطيني يتجه نحو الاتجاه الشمال الغربي من مركز.

أما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فتتصدر داخل التقسيم الجيوسياسي (ج) و باتجاهات تختلف حسب المستعمرة فمستعمرتي كرم تسور وكفار عتصيون تمتد نحو الشمال الغربي اي نحو الامتداد العمراني الفلسطيني لحصره من تلك الجهات، بينما نلاحظ ان اتجاه امتداد المناطق المبنية لمستعمرة مجدل عوز يتجه نحو الاتجاه الشمالي الشرقي نحو الالتحام بمستعمرة كفار عتصيون كما يلاحظ ايضا في الخريطة ملحق (7).

أما بالنسبة للمسافة بين مركز امتداد المناطق المبنية الفلسطينية و مركز امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد تبين زيادتها خلال الفترة الزمنية الاولى (1997- 2006) وتراجعت قليلا في الفترة الثانية وذلك بسبب توجه المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية

نحو المناطق الفلسطينية في نفس الفترة، مما يشير الى محاولة حصر الامتداد الفلسطيني من عدة اتجاهات.

3-1-5 التجمع الحضري (تقوع)

نجد عند قراءة التغيرات في استعمالات الاراضي عبر سنوات الدراسة وكما هو واضح في الشكل ملحق رقم (10) أن أكبر التغيرات حصلت على المناطق المبنية الفلسطينية ويليها الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات خاصة في الفترة الثانية، ويلاحظ ان اكثر الاستعمالات تراجعاً من حيث المساحة كانت المناطق الزراعية وفي الفترة الثانية على وجه الخصوص .

ومما يلفت النظر ان 92% من الزيادة في المناطق المبنية الفلسطينية كانت على حساب الاراضي الزراعية وذلك في الفترة الواقعة ما بين 1997-2013، اما بالنسبة للامتداد للمستعمرات فكانت الزيادة في الفترة الاولى وبالكامل على حساب الاراضي الرعوية الا ان جزء من هذه الزيادة اصبحت على حساب الاراضي الزراعية مما يشير الى تصاعد تهديد الاستعمار للأراضي الزراعية في تجمع تقوع كما هو واضح في الشكل ملحق رقم(11) والشكل ملحق رقم (12).

وبالنظر الى توزيع استعمالات الاراضي حسب التصنيفات الجيوسياسية والملخصة بالشكل ملحق رقم (13) يمكن استنتاج عدم وجود اراضي مصنفة (أ) وحوالي ربع مساحة اراضي تقوع مصنفة (ب) اغلبها مناطق رعوية، أما بقية المساحة من مناطق (ج) فتشكل المناطق الرعوية جلها، وتتركز المناطق المبنية الفلسطينية في مناطق (ب) كما يلاحظ تراجع مساحة الاراضي الزراعية في هذه المنطقة. وتمتاز المنطقة (ج) باحتضانها جل مساحة المستعمرات

الإسرائيلية والقليل من المناطق المبنية الفلسطينية كما انها تحتوي على معظم الاراضي الزراعية والرعية كما يتضح في الخريطة ملحق رقم (8).

و يشير الشكل ملحق رقم (14) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولا الى مركز التجمع، انه كلما اقتربنا من المستعمرات قلت مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والاراضي الزراعية وزادت مساحة المناطق الرعية والعكس صحيح في البعدين الاول والثاني، اما في البعد الثالث عن المستعمرات تقل بها المساحات الزراعية والمبنية الفلسطينية بسبب ان هذه المناطق يتواجد جزء كبير منها في القسم الشرقي من التجمع وهي اراضي جرداء واقعة في ظل المطر كما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (9).

و بالإشارة الى امتداد المناطق المبنية وكما يظهر في الخريطة ملحق رقم (10) نلاحظ ان امتداد المناطق المبنية الفلسطينية ينحصر بشكل رئيسي داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ب) مع وجود امتداد قليل داخل التصنيف (ج) ويلاحظ ان اتجاه هذا الامتداد هو الجنوب الغربي.

اما امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية فيلاحظ تركزها داخل التصنيف (ج) آخذة اتجاه الجنوبي الشرقي المعاكس لامتداد المناطق المبنية الفلسطينية ويلاحظ ان كل من مستعمرتي نقواع ونوكديم تمتدان لإغلاق فاصل الاراضي بينهما كما يلاحظ زيادة في المسافة بين كل من مركز المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية مما يشير الى حالة تباعد وتنافر كما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (10).

5-1-4 التجمع الريفي (عناتا)

يشير الشكل ملحق رقم (15) الى مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي عبر الفترات الزمنية للدراسة اذ نجد أن أكبر نسبة من الزيادة قد حصلت على المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية ويليها المناطق المبنية الفلسطينية وكلاهما في كلا الفترتين (1997-2006)(2006-2013)، بينما سجلت مساحة المناطق الزراعية أكبر حصيلة من التراجع تليها الغابات في الدرجة الثانية والمناطق الرعية في الدرجة الثالثة وذلك في كلا الفترتين.

أما اتجاه التغيير بين الاستعمالات، فقد تبين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية تزداد بالدرجة الأولى على حساب الغابات بفارق 15 دونم عن المناطق الرعوية بينما بالفترة الثانية كانت على حساب المناطق الرعوية وبفارق كبير عن باقي الاستعمالات .

وبالنسبة للمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فزادت وفي كلا الفترتين على حساب الاراضي الرعوية فقط كما يظهر في الشكل ملحق رقم (16) والشكل ملحق رقم (17).

وعند توزيع استعمالات الاراضي في تجمع عناتا على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة نستنتج في تحليلها وكما هو موضح في الشكل ملحق رقم (18) عدم وجود اراضي مصنفة (أ) ضمن حدود التجمع، و يمتد التصنيف (ب) على 3.54% من المساحة الاجمالية للتجمع و أما التصنيف (ج) فيعد أكبر التصنيفات مساحة بنسبة 96.46% من المساحة الاجمالية للتجمع وتتواجد فيه جل مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بالإضافة الى انه اكثر التصنيفين احتواءً للمناطق الزراعية واقلها للمناطق المبنية الفلسطينية كما يبدو في الخريطة ملحق رقم (11).

و يشير الشكل ملحق رقم (19) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولا الى مركز تجمع عناتا ، ويتضح ان المناطق الرعوية هي السائدة في المناطق المحيطة بالمستعمرات اما المناطق الزراعية فتزداد مساحتها بالاقتراب من المستعمرات وبالنسبة للمناطق المبنية الفلسطينية لا يوجد لها أي مساحة تذكر في المناطق القريبة من المستعمرات وكما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (12).

و تشير الخريطة ملحق رقم (13) الى ان امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة منحصر داخل حدود التقسيم الجيوسياسي (ب) بشكل رئيسي مع وجود امتداد قليل داخل التقسيم (ج)، وبشكل عام يتجه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية الى جنوب مركز التجمع و

باتجاه امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية التي تمتد داخل التقسيم الجيوسياسي (ج) ويقل البعد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية و المستعمرات الاسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة.

نلاحظ ان هذه النتائج مخالفة لنتائج التجمعات السابقة ويعود السبب في ذلك الى أن تجمع عناتا يحيطه جدار الفصل العنصري من جميع الاتجاهات المصنفة (ب) وتتحصر الاراضي غير المبنية فيها في الجهة الغربية للتجمع أي المناطق المحاذية لمستعمرة علمون التي تتجه فيها المناطق المبنية نحو المناطق المبنية الفلسطينية لتجمع عناتا (أنظر الى الخريطة ملحق رقم (33))، وهذا يعني ان امتداد المناطق المبنية الفلسطينية سوف يتجه نحو الجدار ومن ثم يقف في نهايته ليجبر سكان المنطقة فيما بعد الى التوجه نحو الامتداد العمراني العمودي فقط.

وقد تبين ايضا ان امتداد المناطق المبنية الاسرائيلية لمستعمرتي كفار ادوميم والون يتجه نحو الاتجاه الشمالي من اجل الالتحام بمستعمرة معالي مخماس المقامة على اراضي تجمع دير دبوان (أنظر الى الخريطة ملحق رقم (33)).

5-1-5 التجمع الحضري (مدينة البيرة)

يتضح في الشكل ملحق رقم (20) النسب المئوية لاستعمالات الاراضي في مدينة البيرة من مجموع مساحة اراضي التجمع خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013)، ولقد تبين وجود زيادة ملحوظة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية و تراجعاً ملحوظاً في مساحة المناطق الزراعية وبنسبة كبيرة جداً مقارنة بمساحة المناطق الرعوية، أما الغابات فقد تراجعت تدريجياً حتى اختفت تماماً في حلول عام 2013، ولا توجد أي مساحة

تذكر لمقالع الحجر، وقد برزت نسبة الزيادة والنقصان في مساحة الاستعمالات في مدينة البيرة بنسب متقاربه باستثناء الغابات خلال الفترات الزمنية للدراسة (انظر الى الخريطة ملحق رقم (14)).

وبالنظر الى التغير في المساحة على مستوى نوع الاستعمال مقارنة بالسنوات السابقة أي بين الفترتين الاولى والفترة الثانية كما هو موضح في الشكل ملحق رقم (21) نجد أن الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية حصلت على المرتبة الاولى ويليها المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية ، بينما حصلت اكبر نسبة تراجع في الغابات ويليها المناطق الزراعية . أما اتجاه التغير في الاستعمالات فقد تبين أن 82% من نسبة الزيادة في مساحة المنطقة المبنية الفلسطينية كانت على حساب الاراضي الزراعية وذلك في الفترة الاولى كما أن 93% من نسبة الزيادة في الفترة الثانية كانت على حساب الاراضي الزراعية، واحتلت الاراضي الرعوية والغابات بالدرجة الثانية والثالثة على التوالي من حيث امتداد المناطق المبنية الفلسطينية نحوها. أما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فزادت بالدرجة الاولى على حساب مساحة المناطق الرعوية في الفترة الاولى والزراعية في الفترة الثانية وكما يظهر في الشكل ملحق رقم (22) و الشكل ملحق رقم (23).

وعند قراءة توزيع استعمالات الاراضي في المدينة على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة نستنتج في تحليلها كما هو موضح في الشكل ملحق رقم (24) أن مساحة التصنيف الجيوسياسي تبلغ (أ) تعادل ما نسبته 36.86% من المساحة الاجمالية لأراضي المدينة وتحتل المناطق المبنية الفلسطينية 78% من مساحة منطقة (أ) وذلك عام 2013،

وبالنسبة للتصنيف (ب) فهو اقل التصنيفات مساحة ويعادل 5.06% من المساحة الاجمالية لأراضي المدينة و تزداد فيه المناطق المبنية الفلسطينية لتشكل عام 2013 ما نسبته 13% من مجموع مساحة المنطقة المبنية للمدينة.

ويعد التصنيف (ج) أكبر التصنيفات مساحة بنسبة تساوي 58.08% من المساحة الاجمالية لأراضي المدينة وتشكل الاراضي الرعوية أكبر الاستعمالات انتشارا في مناطق (ج) تليها المناطق الزراعية بالدرجة الثانية وهي بحالة تناقص بينما تزداد مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في مناطق (ج)، و سجل كامل امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في هذه المنطقة وكما يظهر في الخريطة ملحق رقم(15).
و تشير الخريطة ملحق رقم (16) أن امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة يتركز داخل حدود منطقة (أ) مع وجود امتداد قليل داخل حدود التقسيم (ج)، وبشكل عام ينتج امتداد المناطق المبنية الفلسطينية الى غرب مركز التجمع في حين يسجل امتداد المناطق المبنية لمستعمرة بيت إيل نحو الشمال وتسجل مستعمرة بيسجوت امتداداً باتجاه الجنوب الغربي نحو المنطقة المبنية الفلسطينية مما يشير الى محاولة حصر المناطق المبنية الفلسطينية من تلك الجهة. كما يلاحظ أن المسافة تزداد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة وخاصة في عام 2013 أي انهما بحالة تباعد وتنافر وكما يتضح ايضا في الخريطة ملحق رقم (16).

5-1-6 التجمع الريفي(نعلين)

يتضح في الشكل ملحق رقم (25) النسب المئوية للمساحات المختلفة لاستعمالات الاراضي في تجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013) ويتضح أن استعمالات الأراضى قد شهدت تغيرات عدة اهمها زيادة ملحوظة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية و تراجع في مساحة المناطق الزراعية والمناطق الرعوية أما مساحة الغابات فبقيت على حالها، وقد برزت الزيادة والنقصان في الاستعمالات بشكل اكبر خلال الفترة الأولى للدراسة (انظر الى الخريطة ملحق رقم 17).

وبالنظر الى التغير في المساحة على مستوى نوع الاستعمال بين الفترتين الاولى و الثانية كما هو موضح في الشكل رقم (26) نجد أن الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية هي الاعلى نسبياً ويليها المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بالدرجة الثانية وبنسبة اكبر في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية الا ان المساحة الكلية للمناطق المبنية داخل المستعمرات اكبر بكثير من مساحة المناطق المبنية الفلسطينية (انظر الى الشكل الملحق السابق(25))، ولوحظ اكبر نقص في مساحة المناطق الرعوية تليها المناطق الزراعية وبنسبة اكبر في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية أما الغابات فلم يحدث عليها اي تغير.

أما من حيث اتجاه التغير بين الاستعمالات فقد تبين في كلا الفترتين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية تزداد بالدرجة الأولى على حساب الاراضي الزراعية ثم على حساب مساحة الاراضي الرعوية بالإضافة الى التعدي على الغابات بمقدار 12 دونم في الفترة الزمنية الثانية . وبالنسبة للزيادة في المناطق المبنية الاسرائيلية فكانت على حساب المناطق الرعوية بالدرجة الأولى ثم على حساب الاراضي الزراعية (انظر الى الشكل ملحق رقم (27) والشكل ملحق رقم ((28)).

وعند توزيع استعمالات الاراضي في نعلين على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الشكل ملحق رقم (29) نستنتج انه لا يوجد تصنيف جيوسياسي (أ) ضمن اراضي نعلين وتصل نسبة الاراضي المصنفة (ب) الى 6.41% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع وأغلبية منطقة (ب) هي عبارة عن مناطق مبنية، أما مساحة المناطق الزراعية فهي بحالة تراجع خلال السلسلة الزمنية للدراسة لتصل في عام 2013 الى ما نسبته 6% فقط من مجموعها العام في التجمع وهي نسبة قليلة مقارنة بالتصنيف (ج) الذي يحتوي

على 94% من مساحة المناطق الزراعية، كما نلاحظ أن المناطق الرعوية هي في الترتيب الثالث من حيث المساحة وهي بحالة تناقص ايضاً.

ويشغل التصنيف (ج) بنسبه 93.59% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع، وهو التصنيف الذي يحتضن 100% من مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية (انظر الى الخريطة ملحق رقم (18)).

و يشير الشكل ملحق رقم (30) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولا الى مركز تجمع نعلين في عام 2013، إذ يتضح انها كلما اقتربنا من المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية نقل مساحة المناطق المبنية الفلسطينية وتزداد مساحة الاراضي الرعوية بشكل اساسي والزراعية نوعا ما وكما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (19).

وبالنظر الى الخريطة ملحق رقم (20) نجد أن امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة ينحصر اساساً داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ب) مع وجود امتداد قليل داخل حدود التصنيف (ج)، وبشكل عام يتجه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية الى شمال غرب مركز التجمع بعكس اتجاه امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية التي تمتد نحو الشمال الشرقي لتلتحم بمستعمرة موديعين عليت و المقامة على اراضي تجمع دير قديس انظر الى الخريطة ملحق رقم (33)).

يجدر ذكره أن المسافة تزداد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والإسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة وخاصة في عام 2013 أي انهما بحالة تباعد وتنافر وكما يظهر ذلك في الخريطة ملحق رقم (20).

5-1-7 التجمع الريفي (مردا)

يتضح في الشكل رقم (31) النسب المئوية لاستعمالات الاراضي من مجموع الاراضي التابعة لتجمع مردا خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013) ويظهر الشكل زيادة ملحوظة في المساحة المبنية الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية كما يظهر تراجعاً واضحاً في مساحة المناطق الزراعية والمناطق الرعوية، أما مساحة الغابات فبقيت على حالها، وبالنسبة لمقالع الحجر فهي معدومة في القرية، وقد برزت حالات الزيادة والنقصان في الاستعمالات بشكل اكبر خلال عام 2013 باستثناء المناطق الزراعية التي تراجعت مساحتها بشكل اكبر في عام 2006 (انظر الى الخريطة ملحق رقم (21)).

و بالإشارة الى الشكل ملحق رقم (32) نجد أن أكبر نسبة في الزيادة قد حصلت على المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية تليها المناطق المبنية الفلسطينية و في كلا الفترتين وبنسبة اكبر في الفترة الاولى مقارنة بالفترة الثانية، بينما حلت المناطق الرعوية اولا من حيث النقصان وتليها المناطق الزراعية وذلك في كلا الفترتين وبنسبة اكبر في الفترة الاولى مقارنة بالفترة الثانية أما بالنسبة للغابات فبقيت مساحتها ثابتة.

أما اتجاه التغير بين الاستعمالات فقد تبين في كلا الفترتين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية تزداد بالدرجة الأولى على حساب الاراضي الزراعية وبنسبة 100% في كلا الفترتين، أما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد زادت على حساب الاراضي الرعوية

بالدرجة الأولى والباقي على حساب الاراضي الزراعية كما يلاحظ في الشكل ملحق رقم (33) و الشكل ملحق رقم (34).

وعند توزيع استعمالات الاراضي في مردا على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة نستنتج وبالنظر الى الشكل رقم (35) غياب التصنيف الجيوسياسي (أ) عن اراضي التجمع، أما التصنيف (ب) فيغطي نسبة 15.48% من المساحة الاجمالية لأراضي للتجمع وأغلبية هذه المساحة عبارة عن مناطق زراعية وهي بحالة تناقص في التصنيف (ب)، أما التصنيف (ج) فهو أكبر التصنيفات مساحة بنسبة 84.52% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع، وهو التصنيف الذي حصلت ضمن حدوده جميع الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية كما انه اكثر التصنيفين احتواءً للمناطق الزراعية وقلها احتواءً للمناطق المبنية الفلسطينية بالإضافة الى ان جميع الاراضي الرعوية لتجمع مردا تقع ضمن تصنيف (ج) وهي بحالة تناقص لصالح المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية كما يتضح في الخريطة ملحق رقم (22).

ويشير الشكل ملحق رقم (36) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولاً الى مركز تجمع نعلين في عام 2013، ويتضح انه كلما اقتربنا من المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية تزداد مساحة المناطق الرعوية وتقل كل من مساحة الاراضي الزراعية ومساحة الغابات مع عدم وجود اي مساحة تذكر للمناطق المبنية الفلسطينية وباقي الاستعمالات وكما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (23).

وتشير الخريطة ملحق رقم (24) الى أن امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة منحصر داخل حدود التقسيم الجيوسياسي (ب) و متجه نحو الاتجاه الشمالي الشرقي بعكس اتجاه امتداد المناطق المبنية لمستعمرة ارتيل التي تتجه نحو الجنوب الشرقي .

كما يلاحظ أن المسافة تزداد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة أي انهما بحالة تباعد وتنافر.

5-1-8 التجمع الريفي (دير شرف)

بمراجعة الشكل ملحق رقم (37) و الخريطة رقم (25) نجد أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية قد شهدت زيادة ملحوظة في حين تراجعت مساحة المناطق الزراعية والمناطق الرعوية أما بالنسبة لمساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد بقيت مساحتها ثابتة، وبالنسبة لمقالع الحجر فقد زادت مساحتها في 2006 ثم تراجعت بحلول عام 2013

وبالنظر الى التغير في المساحة على مستوى نوع الاستعمال وعند مقارنة الفترتين الاولى و الثانية وكما هو موضح في الشكل ملحق رقم (38) نجد أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية تزداد في كلا الفترتين وبنسبة أكبر في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى، بينما تراجعت مساحة المناطق الزراعية و الرعوية في كلا الفترتين وبنسبة اكبر في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى، أما مقالع الحجر فقد برز التراجع فيها بشكل ملحوظ في الفترة الثانية، وبالنسبة لمساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد بقيت على ما كانت عليه في عام 1997.

وبمراجعة اتجاه التغير بين الاستعمالات فقد تبين في كلا الفترتين أن مساحة المناطق المبنية الفلسطينية زادت بالدرجة الأولى على حساب مساحة الاراضي الزراعية وبما يعادل نسبة 99% في الفترة الاولى و88% في الفترة الثانية من مجموع نسبة الزيادة في كل فترة أما الباقي فكان على حساب مساحة الاراضي الرعوية كما هو واضح في الشكل ملحق رقم (39) و الشكل ملحق رقم (40).

وعند توزيع استعمالات اراضي التجمع على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة وبالنظر الى الشكل ملحق رقم(41) نستنتج غياب التصنيف الجيوسياسي (أ) عن اراضي التجمع وتبلغ نسبة الاراضي المصنفة (ب) 18.64% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع وهي بمعظمها مناطق زراعية أخذة بالتناقص خلال السلسلة الزمنية للدراسة لتصل الى ما نسبته 10% من مجموع الاراضي الزراعية عام 2013 وهي نسبة قليلة مقارنة بتصنيف (ج) الذي تقع ضمن حدوده 90% من المناطق الزراعية، أما المناطق المبنية الفلسطينية فهي بحالة تزايد إذ يقع 45% منها في المناطق المصنفة (ب) اما الباقي فيقع في مناطق التصنيف (ج)، وبالنسبة للمناطق الرعوية فهي آخذة في التناقص لتصل الى ما نسبته 35% منها ضمن مناطق (ب) والباقي يقع ضمن حدود التصنيف (ج).

ويغطي التصنيف (ج) أكبر التصنيفات مساحة بنسبة 81.37% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع، وهو التصنيف الذي يوجد فيه جميع المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بالإضافة الى انه اكثر التصنيفين تواجداً للمناطق الزراعية والرعوية ومقالع الحجر واقلها للمناطق المبنية الفلسطينية كما وضحنا ذلك سابقاً (انظر الى الخريطة ملحق رقم (26)).

و يشير الشكل ملحق رقم (42) الى النسب المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة بالمستعمرات الاسرائيلية وصولاً الى مركز تجمع دير شرف في عام 2013، ويتضح انها كلما اقتربنا من المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية تقل مساحة المناطق المبنية الفلسطينية وتزداد مساحة الاراضي الزراعية مع عدم وجود اي مساحة تذكر لباقي الاستعمالات كما هو واضح في الخريطة رقم (27).

تشير الخريطة ملحق رقم (28) الى ان امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة يتركز داخل حدود مناطق (ب) مع وجود امتداد ملحوظ في التقسيم (ج)، وبشكل عام تتجه المناطق المبنية الفلسطينية الى الجنوب من مركز التجمع بعكس اتجاه امتداد المناطق المبنية للمستعمرة الاسرائيلية شافي شمرون التي تمتد داخل حدود التصنيف

الجيوسياسي (ج) بالاتجاه الشمالي الغربي والجدير بالذكر أن هذا الامتداد يمثل جزءاً قليلاً من المناطق المبنية الاسرائيلية في مستعمرة شفي شمرون المقام اغلبها على أراضي تجمع الناقورة المجاورة لحدود تجمع دير شرف من الجهة الشمالية كما هو واضح في خريطة ملحق رقم (33).

من الملاحظ أيضاً أن المسافة تزداد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية و المستعمرة الإسرائيلية خلال جميع سنوات الدراسة أي انهما بحالة تباعد وتنافروكما يتضح ايضاً في الخريطة ملحق رقم (28).

5-1-9 التجمع الحضري (يعبد)

يتضح في الشكل ملحق رقم (43) النسب المئوية لاستعمالات الاراضي في تجمع يعبد من مجموع مساحة اراضي التجمع الاجمالية خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013) وإذ تبين أن استعمالات الأراضي فيها شهدت زيادة ملحوظة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والإسرائيلية، بينما شهدت مساحة كل من المناطق الزراعية والمناطق الرعوية تراجعاً مع بقاء مساحة الغابات ومقالع الحجر على وضعها، وقد برزت الزيادة والنقصان في مساحة الاستعمالات بشكل أكبر خلال عام 2013 كما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (29).

وبالنظر الى التغير في مساحة استعمالات الاراضي خلال الفترتين الاولى و الثانية وكما هو موضح في الشكل ملحق رقم (44) نجد أن الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية تحتل المرتبة الاولى ويليهما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية و في كلا الفترتين وبنسبة اكبر في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى، بينما كانت اكبر نسبة تراجع من حيث المساحة من نصيب المناطق الزراعية وتليها المناطق الرعوية وفي كلا الفترتين وبنسبة اكبر في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الاولى.

اما اتجاه التغير بين الاستعمالات فقد تبين في كلا الفترتين أن 100% من الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية كانت على حساب مساحة الاراضي الزراعية في الفترة الاولى و93% في الفترة الثانية أما باقي الزيادة فكان على حساب مساحة الاراضي الرعوية.

أما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فبقيت على حالها في الفترة الزمنية الاولى في حين أن نسبة 45% من الزيادة التي طرأت في الفترة الثانية كانت على حساب الاراضي الزراعية والباقي على حساب الغابات وكما يظهر في الشكل ملحق رقم (45) و الشكل ملحق رقم (46).

وبالنظر الى توزيع استعمالات الاراضي في التجمع على التصنيفات الجيوسياسية خلال سنوات الدراسة و كما هو موضح في الشكل ملحق رقم (47) نستنتج أن الاراضي المصنفة (أ) هي أقل التصنيفات مساحة وتغطي نسبة 5.62% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع و ان أغلبية هذه المساحة مناطق زراعية وهي بحالة ثبات خلال سنوات الدراسة تليها المناطق الرعوية، بينما يمثل التصنيف (ب) ما نسبته 26.35% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع و تزداد فيه المناطق المبنية الفلسطينية لتشكل ما نسبته 77% من مساحة هذه المناطق في عام 2013 أما النسبة الباقية للمناطق المبنية الفلسطينية فتمتد في منطقة (ج)، وبالنسبة للمناطق الزراعية والرعوية فهما بحالة تناقص.

وتغطي مناطق (ج) ما نسبته 68.03% من المساحة الاجمالية لأراضي التجمع اكثرها من الاراضي الزراعية وتليها الرعوية وكلاهما بفارق كبير عن باقي الاستعمالات و بحالة تناقص، كما زادت مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في منطقة (ج) خلال سنوات الدراسة وبنسبة تصل الى حوالي 22% من مجموع مساحة المنطقة المبنية الكلية للتجمع أما المناطق المبنية

للمستعمرات الإسرائيلية فشهدت جل زيادتها على حساب المناطق المصنفة (ج)، و بالنسبة للاستعمالات الأخرى كالغابات ومقالع الحجر فتقع بمجملها في مناطق (ج) دون أن تشهد تغيراً على سنوات الدراسة وكما يظهر في الخريطة ملحق رقم(30).

ويشير الشكل ملحق رقم (48) الى النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية وصولاً الى مركز التجمع في عام 2013، حيث نلاحظ كل ما اقتربنا من المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية تزداد مساحة المناطق الزراعية ونقصاً في المساحات الرعوية والغابات بينما يوجد نسبة قليلة من مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في المنطقة الاقرب الى المستعمرة كما هو واضح في الخريطة ملحق رقم (31). وبالنظر الى الخريطة رقم (32) نلاحظ ان امتداد المناطق المبنية الفلسطينية خلال سنوات الدراسة يتركز داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ب) بشكل رئيسي مع وجود امتداد قليل داخل مناطق (ج)، و بشكل عام يتجه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية الى جنوب غرب مركز التجمع مقترباً من المناطق المبنية لمستعمرة حرميش ، بالإضافة الى ذلك نجد أن البعد بين مركز امتداد المناطق المبنية الفلسطينية يقترب من مركز المناطق المبنية للمستعمرة الاسرائيلية في جميع سنوات الدراسة وخاصة في عام 2013.

هذه النتائج مشابهة الى حد كبير لنتائج المناطق المبنية في تجمع عناتا ومخالفه لباقي تجمعات الدراسة ويعود السبب في ذلك الى ان هنالك مساحات خالية من المناطق المبنية داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ب) و الواقعة في الاتجاه الجنوب الغربي من مركز التجمع أي أن امتداد المناطق المبنية الفلسطينية في يعبد سوف يمتد في السنوات القادمة حتى نهاية حدود التقسيم (ب) وباتجاه المناطق المبنية للمستعمرة الاسرائيلية ومن ثم ينحصر أو يتجاوز حدود التصنيف الجيوسياسي (ج) و بالنسبة لامتداد المناطق المبنية الاسرائيلية فتمتد داخل حدودا التصنيف الجيوسياسي (ج) و باتجاه الجنوبي الشرقي.

5-2 المقارنة والاجابة عن أسئلة الدراسة

5-2-1 مقارنة التغير في استعمالات الاراضي في تجمعات الدراسة

1. التجمعات الحضرية: تزداد فيها مساحة المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية و بعض مقالع الحجر كما هو الحال في مدينة الخليل على حساب مساحة المناطق

الزراعية والرعية، وقد اتضح ان الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية كانت أكبر مقارنة بالزيادة في المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية وعلى حساب الاراضي الزراعية مقارنة بالرعية وبنسبة أكبر بالفترة الزمنية الأولى (1997 - 2006) مقارنة بالفترة الزمنية الثانية (2006 - 2013).

أما الزيادة في مساحة المناطق المبنية الإسرائيلية فكانت أقل من الفلسطينية وبنسبة أكبر بالفترة الزمنية الأولى في كل من مدينتي الخليل والبيرة، وبالدرجة الثانية وبالفترة الزمنية الثانية في تجمعي يعبد وتقوع، وكانت وتيرة الزيادة في مساحتها في تجمعي مدينة الخليل ويعبد على حساب الارضي الزراعية بالدرجة الاولى وعلى حساب الرعية اساساً في تجمع تقوع، ومناصفة بين الزراعية والرعية في مدينة البيرة.

2. التجمعات الريفية: تزداد فيها مساحة المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية و بعض مقالع الحجر كما هو الحال في تجمع بيت أمر و على حساب مساحة المناطق الزراعية والرعية وبعض الغابات أن وجدت كما هو الحال في تجمع عناتا و دير شرف، وقد اتضح ان الزيادة في مساحة المناطق المبنية للتجمعات الفلسطينية في التجمعين الريفيين (بيت أمر ودير شرف) فاقت الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية وبنسبة أكبر في الفترة الزمنية الثانية مقارنة بالأولى وعلى حساب الاراضي الزراعية مقارنة بالرعية، كما انها امتدت بنسبة اقل من المستعمرات في التجمعات الريفية (نعلين ومردا) وبنسبة أكبر بالفترة الزمنية الاولى وعلى حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الأولى ، أما التجمع الريفي عناتا فزادت فيه المناطق المبنية الفلسطينية على حساب المناطق الرعية. وبنسبة لمساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فقد فاقت نسبة الزيادة فيها عن المناطق المبنية الفلسطينية في ثلاث تجمعات ريفية وهي (عناتا ونعلين ومردا) وبنسبة أكبر في الفترة الزمنية الأولى، وكانت تلك الزيادة على حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الاولى بالنسبة لتجمع (مردا) والرعية بالنسبة لتجمعي (عناتا ونعلين)، أما بالنسبة للتجمع الريفي (بيت أمر) فكانت الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية اقل من نسبة النمو العمراني

الفلسطيني لبلدة بيت أمر ونسبة أكبر في الفترة الزمنية الثانية على حساب المناطق الزراعية ، وبالنسبة للتجمع الريفي (دير شرف) فقد بقيت مساحة المناطق المبنية الاسرائيلية فيها ثابتة طوال فترة الدراسة.

نستنتج مما سبق أن المناطق المبنية الفلسطينية في مجمل التجمعات الحضرية للدراسة ازدادت بنسبة 100% تتقدم على الزيادة في المناطق المبنية للمستعمرات وبنسب متساوية في كلا الفترتين وكان ذلك بالدرجة الأولى على حساب الاراضي الزراعية اساساً، أما في التجمعات الريفية نلاحظ ان المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية احتلت المرتبة الاولى من حيث الزيادة في مساحتها مقارنة بالفلسطينية في اغلب التجمعات الريفية وبشكل رئيسي على حساب الاراضي الزراعية و بنسبة 80%.

وبالمقابل احتلت الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية المرتبة الثانية في جميع التجمعات الحضرية وبنسب متساوية بين كلا الفترتين وكان 67% من تلك الزيادة على حساب الاراضي الزراعية ، أما في التجمعات الريفية فقد فاقت نسبة زيادة مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية مثيلاتها الفلسطينية خاصة في الفترة الاولى التي شهدت زيادة في مساحة المستعمرات بنسبة 76% وحلت ثانية في الفترة الثانية بنسبة 25%، وكانت مجموع الزيادة فيها على حساب الاراضي الزراعية والرعية بنسب متساوية.

يتضح لنا ان هنالك اختلاف في امتداد المناطق المبنية الاسرائيلية داخل الحدود الادارية للتجمعات الفلسطينية باختلاف انواعها حضرية كانت ام ريفية، حيث تزداد مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية الواقعة في المناطق الريفية على حساب كل من الاراضي الزراعية والرعية بشكل متساوٍ تقريباً وقد فاقت نسبة نموها تلك مثيلتها في المناطق المبنية الفلسطينية وخاصة قبل عام 2006 على عكس التجمعات الحضرية التي زادت فيها مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بمقدار اقل من المنطقة المبنية الفلسطينية وعلى حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الأولى وبوتيرة متساوية خلال سنوات الدراسة، وبناء على ذلك يمكننا الإجابة بنعم على التساؤل الاول في هذه الدراسة وهو "هل هنالك علاقة تربط بين المناطق المبنية الاسرائيلية وطبيعة استعمالات الاراضي في التجمعات الفلسطينية؟" _

ولكن لماذا تزداد مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في كل من التجمعات الريفية والحضرية على حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الاولى ؟ على خلاف الاسرائيلية التي تمتد الى كل من الاراضي الزراعية والرعية، للإجابة على هذا السؤال يستعرض الباحث أثر التصنيفات الجيوسياسية على استعمالات الاراضي موضحة كيفية توزيع استعمالات الاراضي فيها.

5-2-2 أثر التصنيفات الجيوسياسية على استعمالات الاراضي في التجمعات الفلسطينية.

التجمعات الحضرية: تتواجد على اراضيها جميع التصنيفات الجيوسياسية (أ، ب، ج) ماعدا تجمع تقوع الذي يخلو من التصنيف (أ)، وتنحصر المناطق المبنية الفلسطينية بالدرجة الاولى في التصنيف (أ) في تجمعي مدينة الخليل ومدينة البيرة وفي التصنيف (ب) في كل من يعبد وتقوع، مع وجود نسب قليلة من المناطق المبنية الفلسطينية في كافة التجمعات الحضرية داخل التصنيف (ج). ولكن يعاني مواطني هذه التصنيف من العديد من الاجراءات والاعتداءات التي تمارس في حقهم من قبل جيش الاحتلال والمستعمرين الذي يسكنون في المستعمرات المقامة على اراضيها ومن ابرز تلك الاعتداءات على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي (وزارة العمل الفلسطيني 2014):

- إصدار وتنفيذ اوامر عسكرية بمصادرة الاراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية منها.
- اصدار وتنفيذ اوامر عسكرية لهدم مئات المنازل والورش والمنشآت بحجة عدم الترخيص.
- قيام المستوطنون بتنفيذ مئات الاعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت حماية الجيش

الاسرائيلي.

- مدهمة عشرات المواقع الدينية والاثرية الفلسطينية.

هذه الاعتداءات والاجراءات جميعها تشكل عوائق كبيرة امام المواطن الفلسطيني في استثمار ارضه الواقعة في التصنيف (ج) مما اجبره بممارسة نشاطاته بمختلف اشكالها وخاصة النشاط العمراني داخل حدود التصنيفين (أ) و(ب) والتي تكاد مساحتهما تملو من الاراضي الزراعية والرعية في بعض التجمعات كما لاحظنا ذلك في مدينتي البيرة و الخليل.

أما المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية فهي تتوسع وتزداد مساحتها بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة داخل حدود التقسيم الجيوسياسي (ج) ويعد هذا التصنيف مقارنة بباقي التصنيفات الاكثر مساحة ونصييا من الاراضي الزراعية مما يشير الى استهداف دولة الاحتلال الأراضى الزراعية والموارد الطبيعية في بعض التجمعات وخاصة الريفية الواقعة في منطقة (ج) من اجل دعم مشروعها الاستعماري، وتعد الاجراءات والاعتداءات الممارسة في حق المواطنين الفلسطينيين في اراضي التصنيف (ج) السابقة الذكر تأكيدا على ذلك.

التجمعات الريفية: يتواجد داخل حدودها الادارية التقسيمين (ب) و(ج) فقط أما التصنيف الجيوسياسي (أ) غير موجود ويعد التصنيف (ج) اكثر التصنيفين مساحة ويعاني سكانه من الفلسطينيين كما في التجمعات الحضرية من اجراءات واعتداءات جيش الاحتلال والمستعمرين، وبما انه الاكثر مساحة في التجمعات الريفية وبنسبة اكبر منها في التجمعات الحضرية تصبح هذه التجمعات اكثر استهدافاً للامتداد الاستعماري، ويعتبر سكان هذه التجمعات الاكثر معاناه من سكان

التجمعات الحضرية، حيث تشير نتائج الدراسة الى ان المناطق المبنية الفلسطينية فيها تنحصر داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ب) اما المناطق المبنية الاسرائيلية فتتوسع داخل حدود التصنيف (ج) الاكثر مساحة ونصيبا من المناطق الزراعية.

وبناء على ما سبق يمكننا الاجابة بنعم على التساؤل الثاني في هذه الدراسة وهو "هل هنالك علاقة تربط بين التصنيفات الجيوسياسية واستعمالات الاراضي للتجمعات الفلسطينية؟"، وان سبب الزحف العمراني الفلسطيني نحو الاراضي الزراعية قد يرجع الى مصادرة اغلب مساحات الاراضي الفلسطينية داخل حدود التصنيف (ج) لصالح دولة الاحتلال ومشروعها الاستعماري، مما اجبر المواطن الفلسطيني على ممارسة نشاطه العمراني على حساب الاراضي الزراعية كخياره الوحيد، على خلاف الفرص المتاحة داخل التصنيف (ج) من مساحات زراعية ورعية تستغلها دولة الاحتلال لزيادة نشاطها العمراني وتوسيع مستعمراتها، ولكن الى اين يتجه توزيع المناطق المبنية الفلسطينية وما هو تأثير كل من المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية عليها؟ للإجابة على هذه السؤال يستعرض الباحث اثر كل من المناطق المبنية الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية على اتجاه المناطق المبنية الفلسطينية.

5-2-3 اثر كل من المناطق المبنية الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسية على اتجاه المناطق المبنية الفلسطينية:

التجمعات الحضرية: يتركز امتداد المناطق المبنية الفلسطينية في التجمعين (مدينتي البيرة والخليل) داخل حدود التقسيم الجيوسياسي (أ) بالدرجة الاولى ويتجه بعكس اتجاه امتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية، والمسافة بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والاسرائيلية خلال السلسلة الزمنية للدراسة (1997-2013) آخذة في الزيادة مما يشير الى ان المستعمرات الاسرائيلية تعتبر عامل طرد للمناطق المبنية الفلسطينية مثلها كمثل مكبات النفايات أما تجمع (تقوع) فإنه يخلو من التصنيف (أ) وينحصر البناء الفلسطيني فيه داخل حدود التصنيف (ب) بالدرجة الاولى والمسافة تزداد بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية، وبالنسبة للتجمع (بعبد) ينحصر امتداد المناطق المبنية الفلسطينية فيه داخل حدود التصنيف (ب) أما التصنيف (أ) فلا يوجد امتداد كبير للمناطق المبنية ضمن حدوده وربما يعود السبب في ذلك لوجود مناطق تابعه للتصنيف (ج) تفصله عن مركز التجمع المتواجد في التصنيف (ب) بالإضافة لوجود مخطط لإقامة طريق التفافي يفصله عن الاراضي (ج) مما ادا الى وجود تقارب بين المناطق المبنية الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية خلال فترة الدراسة.

التجمعات الريفية: تنحصر فيها المناطق المبنية الفلسطينية داخل حدود التصنيف (ب) بالدرجة الاولى، و تزداد المسافة تدريجياً بين مركزي المناطق المبنية الفلسطينية والاسرائيلية خلال السلسلة الزمنية للدراسة باستثناء تجمعي (عناتا وبيت

أمر) حيث تقل بهما المسافة ويعود السبب في ذلك أن تجمع عناتا محاصر بجدار الفصل العنصري من جميع الاتجاهات والمنطقة الوحيدة غير المبنية والمصنفة (ب) قريبة من مستعمرة علمون مما اجبر سكان عناتا على البناء في المنطقة كخيار وحيد. أما تجمع بيت أمر فقد تبين ان هنالك مساحات خالية من المناطق المبنية في التصنيف (ب) يمكن البناء فيها وهي قريبة نوعا ما من المناطق المبنية الاسرائيلية ولكن من المتوقع في الاعوام القادمة أن تسلك بيت أمر في امتدادها العمراني مثل باقي التجمعات بعد ان يخلو التصنيف (ب) من المساحات الخالية.

أن ما يميز امتداد المناطق المبنية الفلسطينية في التجمعات الحضرية عنها في التجمعات الريفية وجود تصنيفي (أ) و(ب) حيث يمكن البناء فيها دون العودة الى الاحتلال الاسرائيلي بينما يوجد غياب لتصنيف (أ) عن معظم التجمعات الريفية وبذلك تبقى منطقة (ب) وفي معظم المناطق الوحيدة المتاحة للبناء الفلسطيني بدون التعرض للاعتداءات والاجراءات الاسرائيلية لكنها مناطق محدودة المساحة ويقابلها مناطق التصنيف (ج) الذي تتوسع فيها المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية بحرية تامة وبجميع الاتجاهات وبشكل اكبر من التجمعات الحضرية كما وضحنا سابقاً.

ومن هذا المنطلق يمكننا الاجابة بنعم على التساؤل الثالث في هذه الدراسة حول وجود علاقة تربط بين التصنيفات الجيوسياسية واتجاه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية؟

وقد تبين ايضا وفي اغلب تجمعات الدراسة ان دولة الاحتلال تسعى جاهده الى ايجاد حلقة وصل بين المناطق المبنية الاسرائيلية داخل المستعمرات المتواجدة في حدود تجمع اداري واحد او تجمعات مجاورة لبعضها البعض من خلال التسريع في النيل من الاراضي الفاصلة ما بين الانوية الاستعمارية المختلفة وفي ذلك اجابة على السؤال وهو حول توجه الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء حلقة وصل جغرافية بين المناطق المبنية الاسرائيلية في الضفة الغربية.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

1-6 النتائج

- هنالك زيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية والإسرائيلية ومقالع الحجر ونقصان في مساحة الاراضي الزراعية والرعية والغابات داخل الحدود الادارية للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.
- زادت مساحة المناطق المبنية (الفلسطينية والإسرائيلية) في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية بوتيرة متساوية خلال سنوات الدراسة (1997-2013) وعلى حساب الاراضي الزراعية بالدرجة الاولى ، بينما زادت مساحة المناطق المبنية (الفلسطينية والإسرائيلية) في التجمعات الريفية بنسبة اكبر في الفترة الزمنية (1997 - 2006) مقارنة بالفترة الزمنية (2006 - 2013) كما ان المناطق المبنية الفلسطينية زادت على حساب الزراعية بالدرجة الأولى بينما كان امتداد المستعمرات الاسرائيلية مناصفة بين الاراضي الزراعية والرعية.
- مجموع الزيادة في مساحة المناطق المبنية الفلسطينية في التجمعات الحضرية كان أكبر من الزيادة في مساحة المناطق المبنية للمستعمرات الإسرائيلية خلال سنوات الدراسة (1997 - 2013) على خلاف التجمعات الريفية التي فاقت فيها مجموع الزيادة في مساحة المناطق المبنية الاسرائيلية مثلتها الفلسطينية.
- اغلب التجمعات الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية تتواجد فيها التصنيفات الجيوسياسية (أ) و (ب) و (ج) بينما في التجمعات الريفية يسود في اغلبها التصنيفين (ب) و (ج) وتخلو من التصنيف (أ).
- يعد التصنيف الجيوسياسي (أ) في اغلب التجمعات الحضرية في الضفة الغربية أكثر تواجداً للمناطق المبنية الفلسطينية وقل تواجد للمساحات الزراعية مقارنة بباقي التصنيفات الاخرى.
- يعد التصنيف الجيوسياسي (ب) في أغلب التجمعات الريفية في الضفة الغربية أكثر تواجداً للمناطق المبنية الفلسطينية وقل تواجد للمساحات الزراعية مقارنة بتصنيف (ج).
- يعد التصنيف الجيوسياسي (ج) أكثر التصنيفات مساحة مقارنة بالتصنيفات الاخرى واكثرها تواجد للمساحات الزراعية والرعية وأقلها احتضاناً للمناطق المبنية الفلسطينية.

- يتواجد في التصنيف الجيوسياسي (ج) مناطق مبنية فلسطينية الا أن نسبتها قليلة جدا مقارنة بانتشار المناطق المبنية الفلسطينية في مناطق (أ) و(ب).
- تزداد مساحة المناطق المبنية الاسرائيلية داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (ج) في أغلب مناطق التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.
- تقل مساحة المناطق المبنية الفلسطينية كلما اقتربنا من المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية والعكس صحيح.
- يتجه امتداد المناطق المبنية الفلسطينية في أغلب التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية باتجاه معاكس لامتداد المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية، ويزداد الامتداد العمراني في التجمعات الحضرية داخل حدود التصنيف الجيوسياسي (أ) و في التجمعات الريفية داخل حدود التصنيف (ب).
- تزداد المسافة بين مركزي معظم المناطق المبنية الفلسطينية والاسرائيلية خلال سنوات الدراسة ، مما يشير الى أن المستعمرات الاسرائيلية تعتبر عامل طرد لامتداد المناطق المبنية الفلسطينية.
- تحاول دولة الاحتلال جاهدة خلق اتصال جغرافي بين المناطق المبنية التابعة للبور الاستعمارية المتجاورة وهو ما يتجسد في اتجاه نمو المناطق المبنية للمستعمرات.

6-2 التوصيات

- وضع وتطبيق قوانين اكثر صرامة فيما يتعلق في البناء على الاراضي الزراعية وتشجيع البناء في الاراضي الجرداء من خلال اقامة بنى تحتية في هذا النوع من الاستعمالات للتقليل من البناء في الاراضي القيمة.
- تشجيع البناء العمودي ما امكن في المناطق التي تمتاز بوجود اراضي قيمة سعيا للتقليل من الزحف العمراني نحو الاراضي الزراعية.
- تشجيع المواطنين على زراعة الاراضي وخاصة بالزيتون على وجه الخصوص في مناطق (ج) مما يعيق الامتداد العمراني للمستعمرات الاسرائيلية.
- ابداء اهتمام خاص بالتجمعات الريفية لدعم صمود السكان في وجه الاستيطان الاسرائيلي لأسباب مختلفة منها صعوبة الامتداد العمراني الفلسطيني في الريف لمحدودية مناطق (أ) وضعف البنية التحتية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الجابري، نزهه. 2008. أشكال القرى في محافظة الطائف دراسة في السمات والأنماط، جامعة أم القرى.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2009. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2012. المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية التقرير السنوي 2011.

حميد، فيصل. 2003. انماط الشكل الحضري وبعض المشاكل الاجتماعية التي ارتبطت بها لمشاريع سكنية متعددة الطوابق في بريطانيا والخليج.

ضمن الشمولية التحولات في الحضرية العقد الحضرية_ اثر البنية في فينوس. 2008. التحول الحنكاوي، وحدة، سليمان،

دراسة. السليمانية حالة الحضرية مدينة البنية

الدباغ، مصطفى. 1973. بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت.

الرهمي، عبد الله. 1985. التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم

الجغرافيا، الجامعة الاردنية، عمان.

- السعدي، سعدي. 1989. التخطيط الاقليمي نظرية توجه تخطيط، بغداد، جامعة بغداد.
- الخليل، محافظة في السكانية العمراني للتجمعات التطور على وأثرها الإسرائيلية سليمة، محمود. 2006. المستعمرات والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية. الحضري رسالة ماجستير في التخطيط
- السيد، السيد. 1997. علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.
- الطعاني، محمد. 2009. دور العمل الهندسي في تأهيل وتطوير البنية التحتية، قسم الجغرافيا، جامعة العلوم التطبيقية، عمان.
- طميزة، عبد الحليم. 2000. حقوق المياه واستخداماتها في مناطق فلسطين الوسطى، رسالة ماجستير، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل. 1999. جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين - نقابة الجيولوجيين الفلسطينيين، القدس.
- عبد الحميد، علي. 2009. التخطيط العمراني وإدارة الحيز المكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، عدد 9.
- عبد الفتاح، كمال. 1990. الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988.
- عبد الحميد، محمد، المسيند، مساعد. 2003. تطبيق منهجية التحليل المكاني باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في تقييم ملائمة الأرض للتنمية العمرانية دراسة تحليلية لمنطقة الملقا_الدرعية غرب مدينة الرياض، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود.
- عثمان، طاهر. 2009. ديناميكية تغير استعمالات الأراضي بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قسم التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة.
- غني، عثمان. 2001. تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري - إطار جغرافي عام ط1. عمان. الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- قيرة، اسماعيل. 2005. أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، دار الهدى، الجزائر.

- كتانة، محمد. 2009. دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والاراضي الزراعية في مدينتي (رام الله والبيرة) باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة ماجستير، دائرة الجغرافية، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- التحليل تقنيات الحضرية باعتماد الارض استعمالات بين التفاعل مستويات الكناني، كامل، ابراهيم، مصطفى (2007) تحديد الاشراف. النجف مدينة الدراسة المكاني _منطقة
- ليليا، حفيظي. 2009. المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر.
- مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين. 1991. "وقائع ورشة العمل الخاصة بالوضع المائي في الأراضي المحتلة - مشاكل وحلول"، القدس.
- مشيعل، مي. 2013. العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة على مسار جدار الفصل العنصري ونتائجها: دراسة مقارنة بين أم الرياح ومردا ونعلين وبيت أمر، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- المصري، محمد. 2000. التخطيط الاقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1997-2000، رسالة ماجستير في تخصص جغرافيا، جامعة النجاح الوطنية.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (اريج). 2009. دليل بيت أمر.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (اريج). 2009. دليل مدينة البيرة.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (اريج). 2009. دليل مدينة الخليل.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (اريج). 2010. دليل تقوع.
- معهد الدراسات التطبيقية- القدس (اريج). 2012. دليل عناتا.
- مكتب تنسيق الشؤون الانسانية الاراضي الفلسطينية المحتلة. 2010. خطة الاستجابة الانسانية في المنطق (ج) ورقة حقائق.
- النجوم، محمد. 2006. تحليل وتقييم أنماط استعمالات الاراضي في مدينة اريحا، رسالة ماجستير في تخصص التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة النجاح الوطنية.
- (النائي والتحسس الجغرافية المعلومات نظم باستعمال للمدن الحضري التوسع اتجاهات علي. 2009. ادارة النصراوي،)
- (،قسم الجغرافية، جامعة بابل. G.I.S. & R.S.

الهيبي، صبري ، حسن، صالح .1985. جغرافية المدن، الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
وزارة الدولة : مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان. أب -2010.

المراجع باللغة الانجليزية

Alnoubani, Ahmed.2010. Dynamics of Land-Use and Land-Cover Change: The Case of the Palestinian West Bank.

Berry, B.J.1964.Cities as Systems within systems of Cities, Regional Science Associatin, Papers and proceedings 13.

Brian Goodall,1987. Dictionary of Human Geography ،Penquin Books ،England.

BTSELM.2013.Acting the Landlord: Israel's Policy in Area C, the West Bank.

Glasson,J.1924. An introduction to Regional Planning. Hutchinson of, London.

Hartshorn,A.t.1980.Interpreting the City – An Urban Geography, N.Y: John Wiley and Sons.

Herbert, D.1967.Urban Geography, New York, John Wiley and Sons.

Lingjun, Luo,Zong, He, yan, Hu(2008) STUDY ON LAND USE

SUITABILITY ASSESSMENT OF URBAN-RURAL PLANNING BASED

ON REMOTE SENSING—A

Losch, A.1954. Economics of Location. Translated, New Haven, Yale Univ. press.

Ray M. Northam,1979. Urban Geography (2nd Ed.) ،John Wiley & Sons ،New York.

Rick Pruetz, AICP. 1999. APA National Planning Conference,Chief Assistant Community Development Director/City Planner City of Burbank, California .

Zhang, Zhenlong(2010) The Spatiotemporal Change of Urban Form in Nanjing, China.

المواقع الالكترونية

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، جدار الفصل العنصري حقائق وأرقام.

تم دخول الى الموقع بتاريخ: 2013\8\9.

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4981>

بتسليم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. تحليل لخريطة الضفة الغربية.

تم دخول الى الموقع بتاريخ: 2013\11\12.

http://www.btselem.org/arabic/settlements/map_analysis

بتسليم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. منطقة C.

تم دخول الى الموقع بتاريخ: 2013\11\12.

http://www.btselem.org/arabic/topic/area_c

بتسليم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. الحواجز، المعوقات المحسوسة والشوارع الممنوعة.

تم دخول الى الموقع بتاريخ: 2015\5\14.

http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints_and_forbidden_roads

جريدة الدستور، كابوس مرعب يؤرق حياة الفلسطينيين: الطرق الالتفافية تغير معالم الضفة الغربية.

تم دخول الى الموقع بتاريخ: 2015\4\20.

<https://ads2.addustour.com/15590.html>

لجنة اعمار الخليل HRC - بروتوكول الخليل.

www.hebronrc.pc/index.php/ar/hebron-protocol

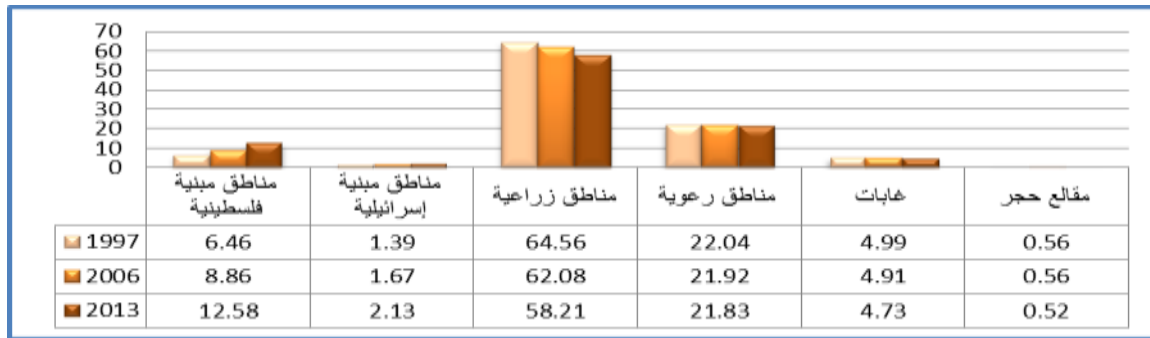
تم الدخول الى الموقع بتاريخ: 2013\11\5

<http://www.cara.psu.edu/land/lu-primer/luprimer08.asp>

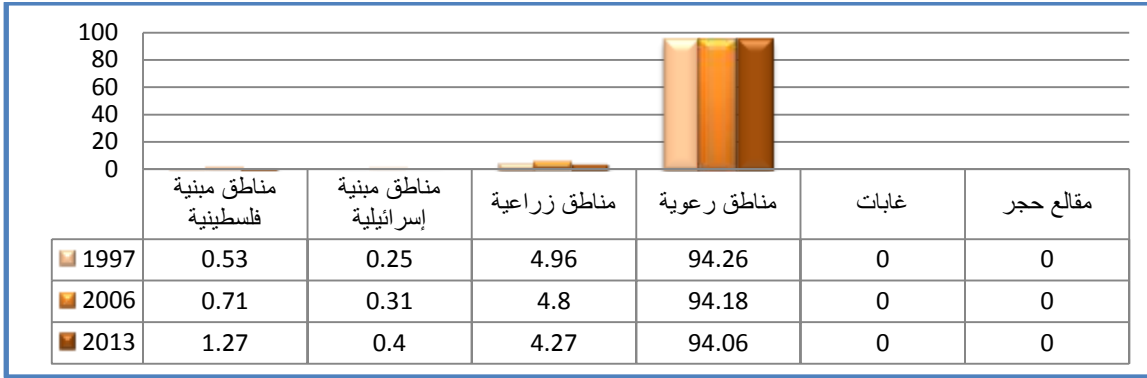
الملاحق

ملحق الاشكال

الشكل رقم (1): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع بيت أمر.



الشكل رقم (2): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع تقوع

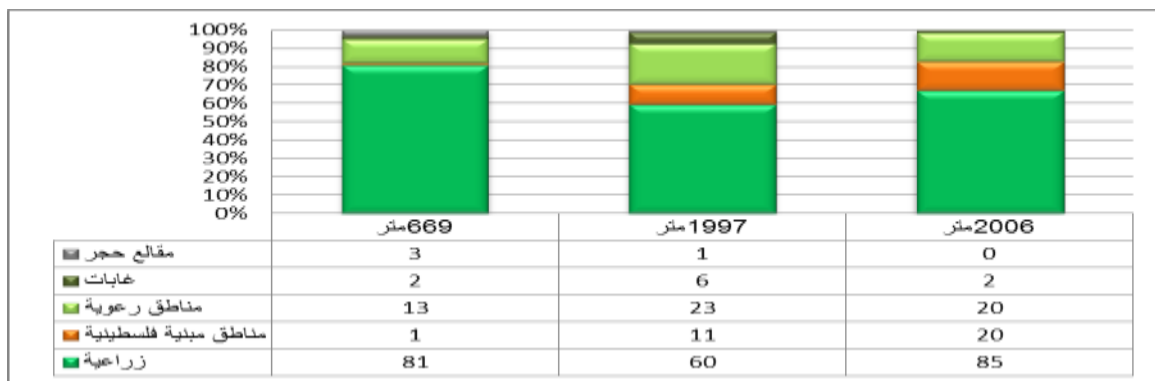


الشكل رقم (3): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع عناتا.



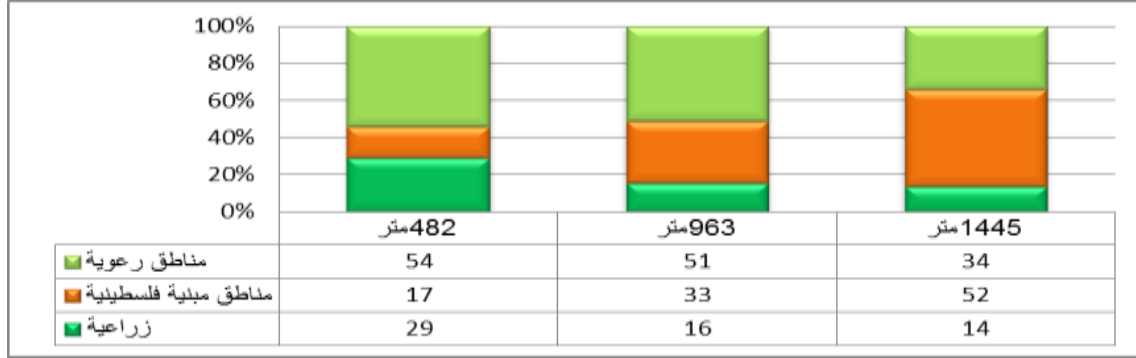
الشكل رقم (4): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية

في تجمع بيت أمر لعام 2013.



الشكل رقم (5): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات

الاسرائيلية في مدينة البيرة.

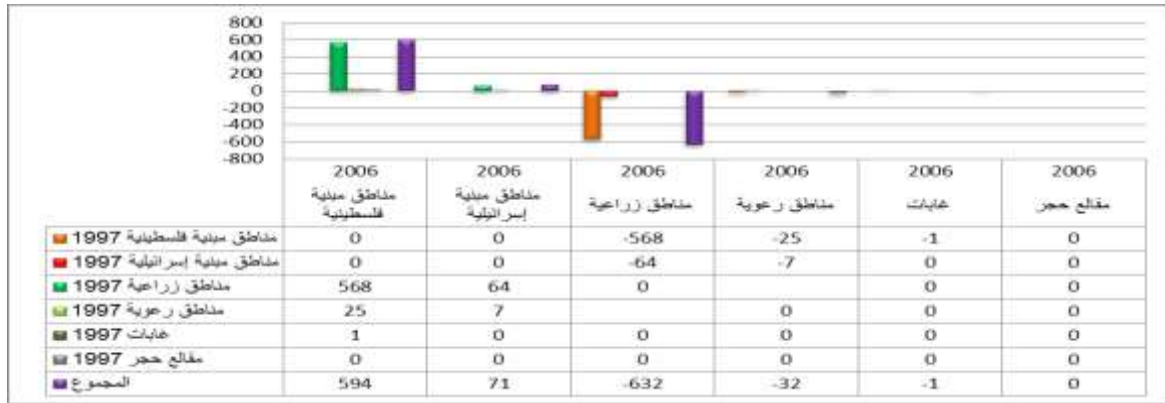


الشكل رقم (6): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال لتجمع بيت أمر مقارنة بالسنوات السابقة.



الشكل رقم (7): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال الفترة الزمنية الأولى

بوحدّة الدونم.

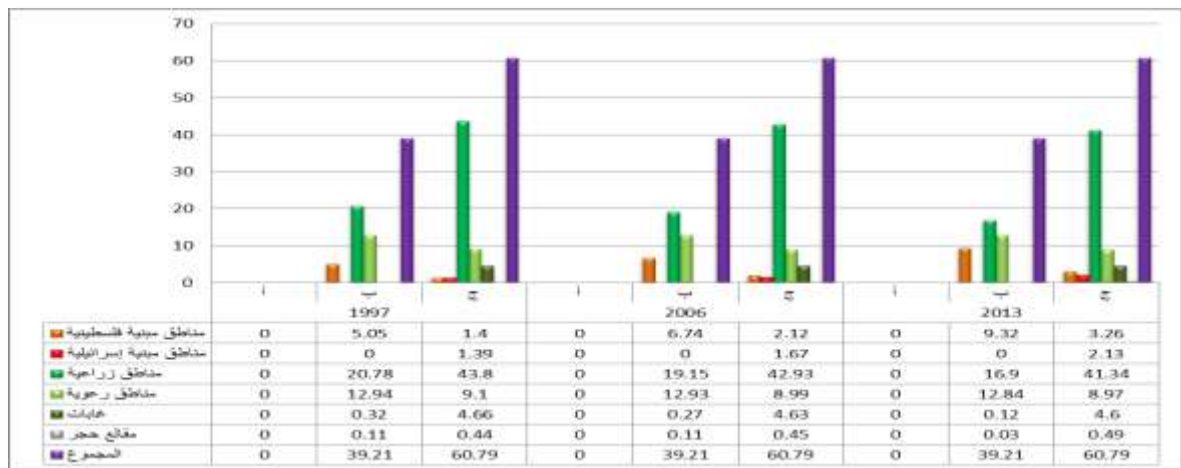


الشكل رقم (8): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال الفترة الزمنية الثانية

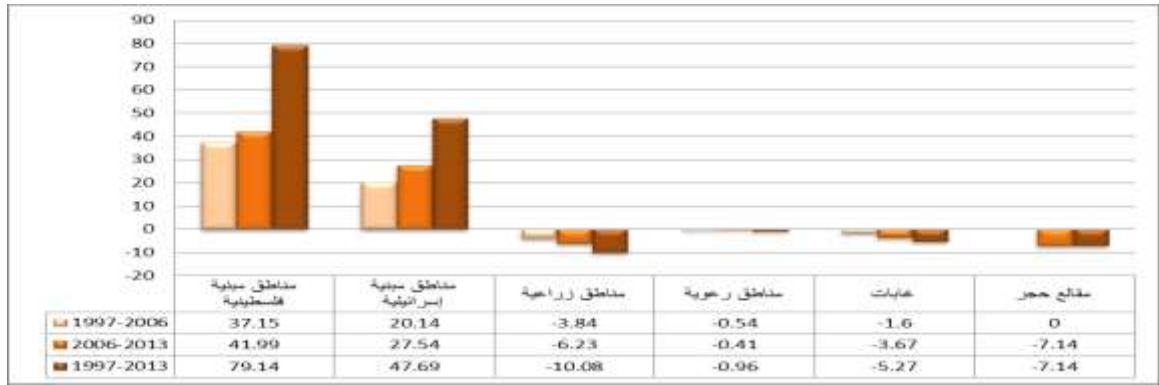
بوحدّة الدونم.



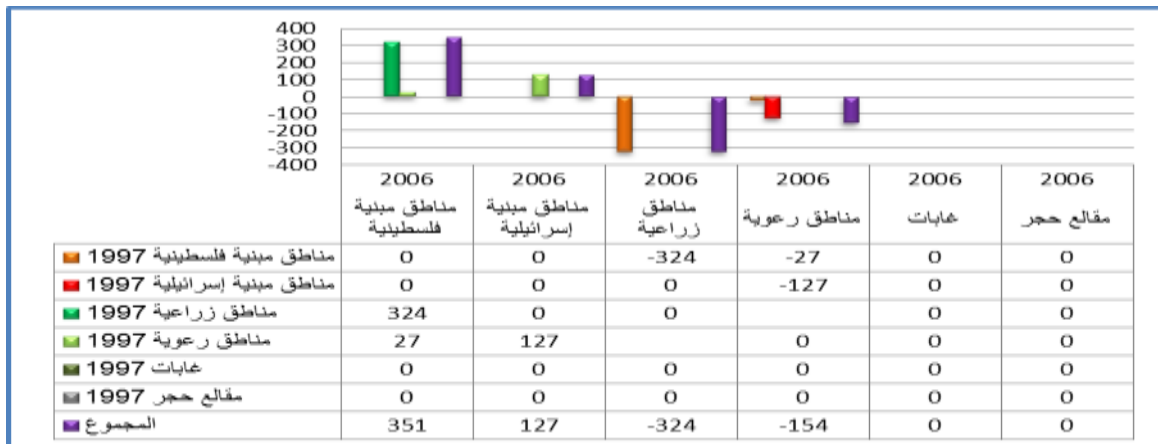
الشكل رقم (9): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع بيت أمر خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).



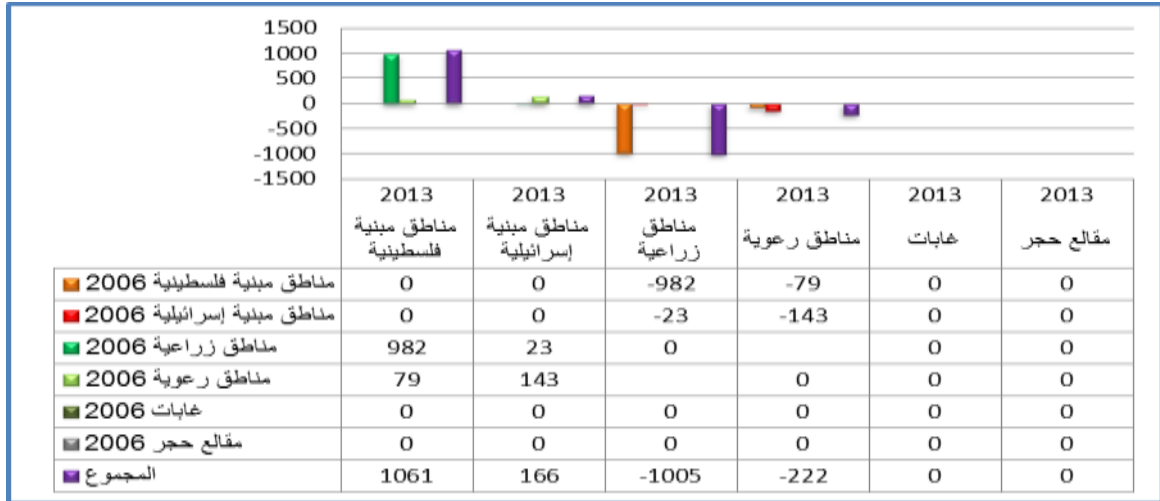
الشكل رقم (10): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال لتجمع تقوع مقارنة بالسنوات السابقة.



الشكل رقم (11): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال الفترة الزمنية الثانية بوحد
الدونم.

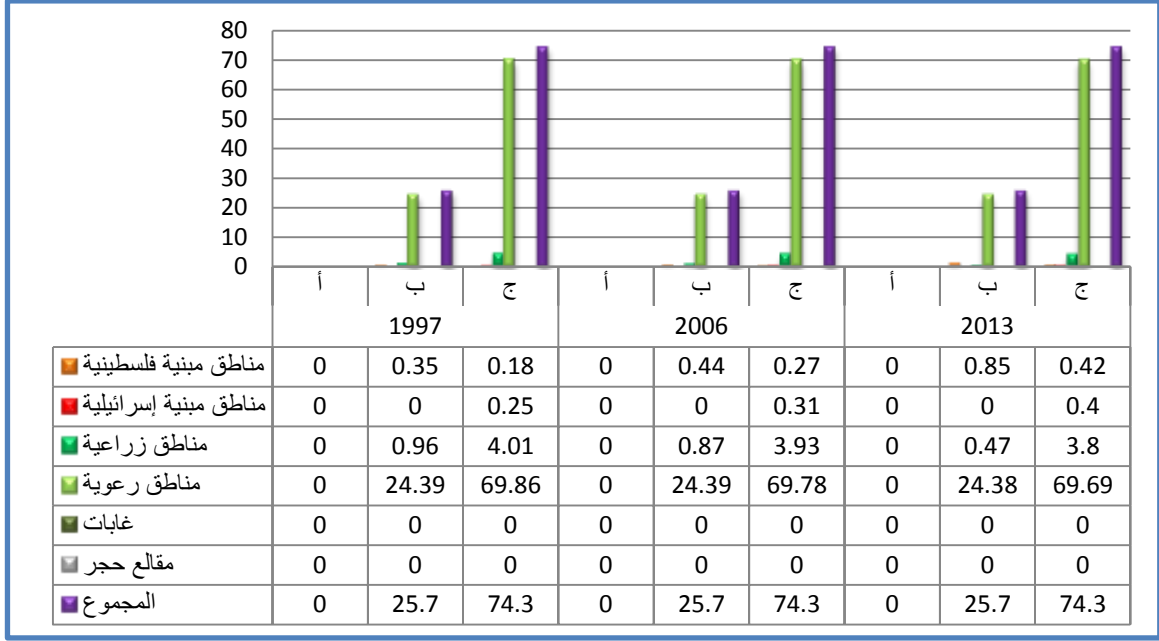


الشكل رقم (12): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال الفترة الزمنية الثانية بوحد
الدونم.



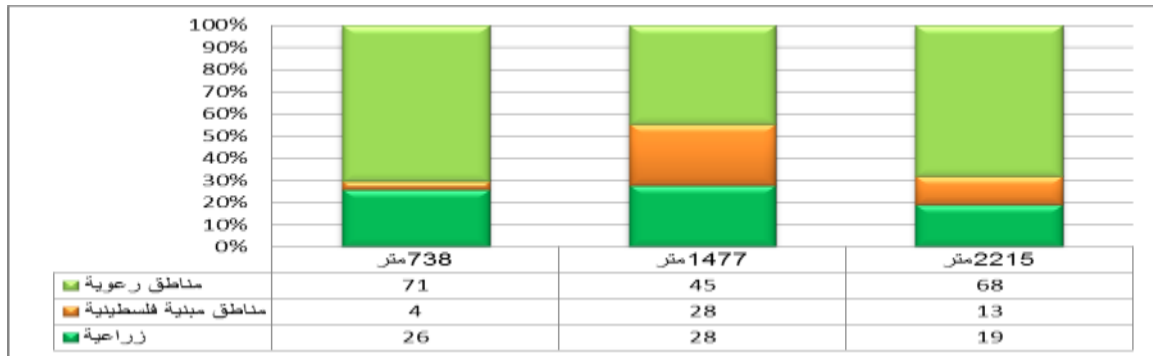
الشكل رقم (13): النسبة المئوية لمساحة استعمال الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع تقوع

خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).

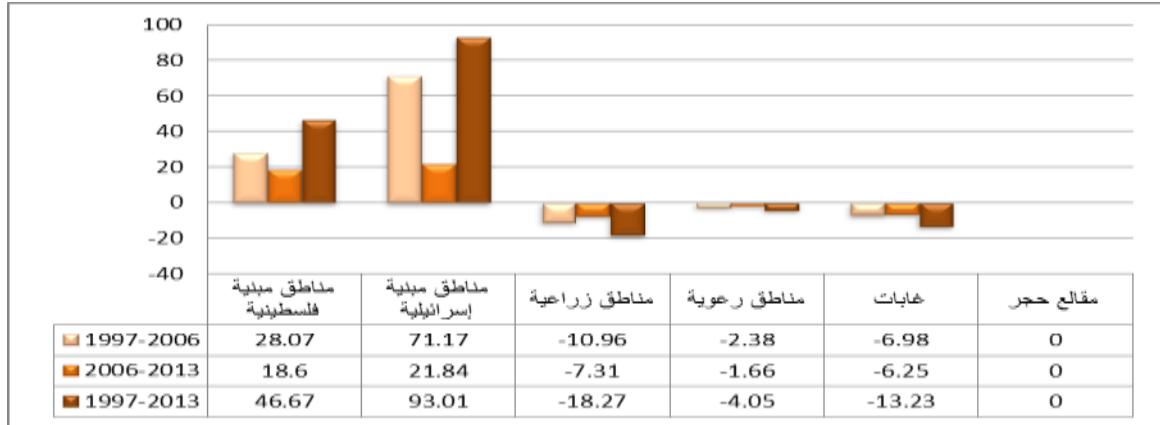


الشكل رقم (14): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات

الاسرائيلية في تجمع تفوح لعام 2013.

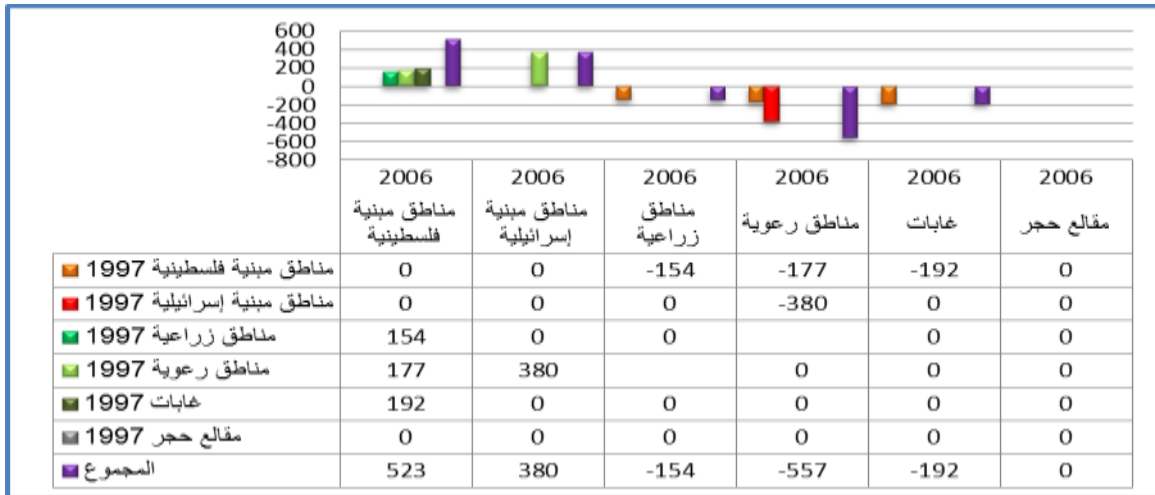


الشكل رقم (15): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال للتجمع عناتا مقارنة بالسنوات السابقة.



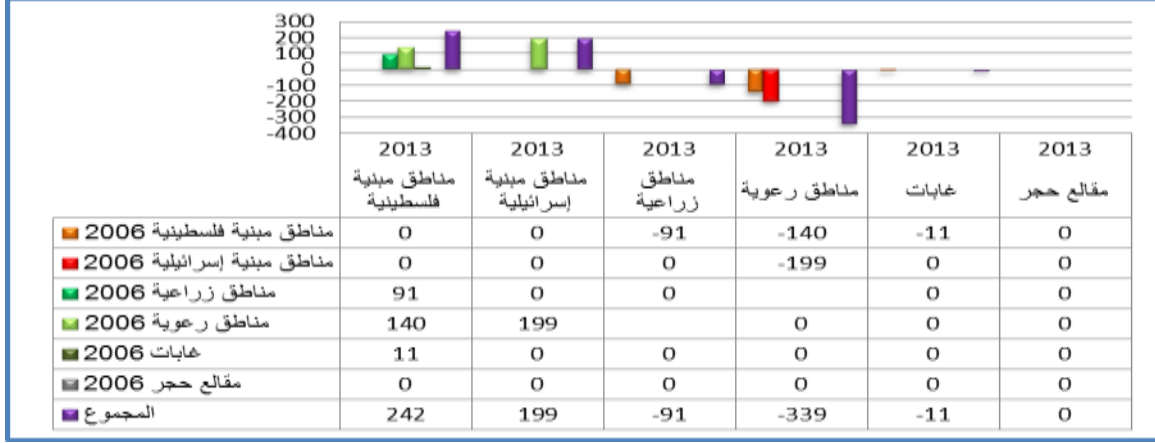
الشكل رقم (16): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدة

الدونم.



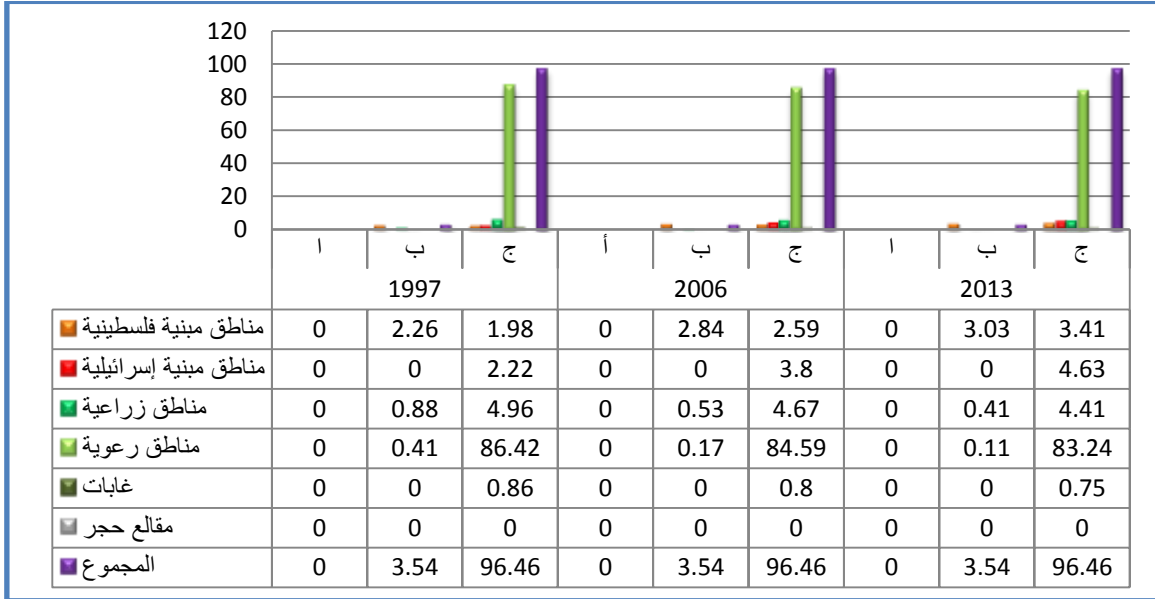
الشكل رقم (17): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة

الدونم.



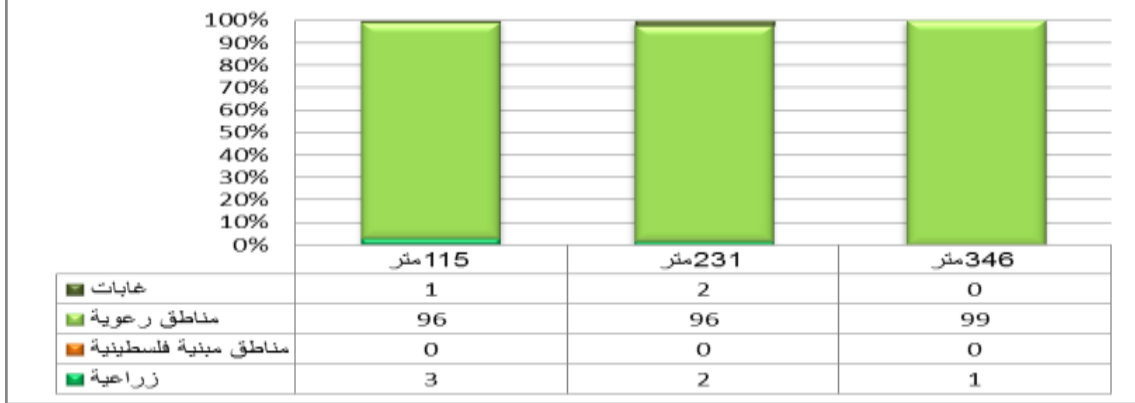
الشكل رقم (18): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع عناتا

خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).

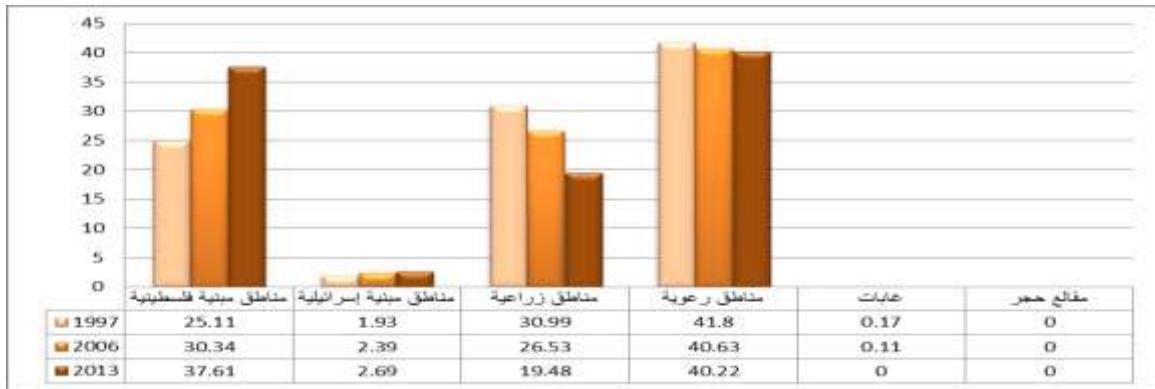


الشكل رقم (19): النسب المئوية لمساحة استعمال الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات

الاسرائيلية في تجمع عناتا.



الشكل رقم (20): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لمدينة البيرة.



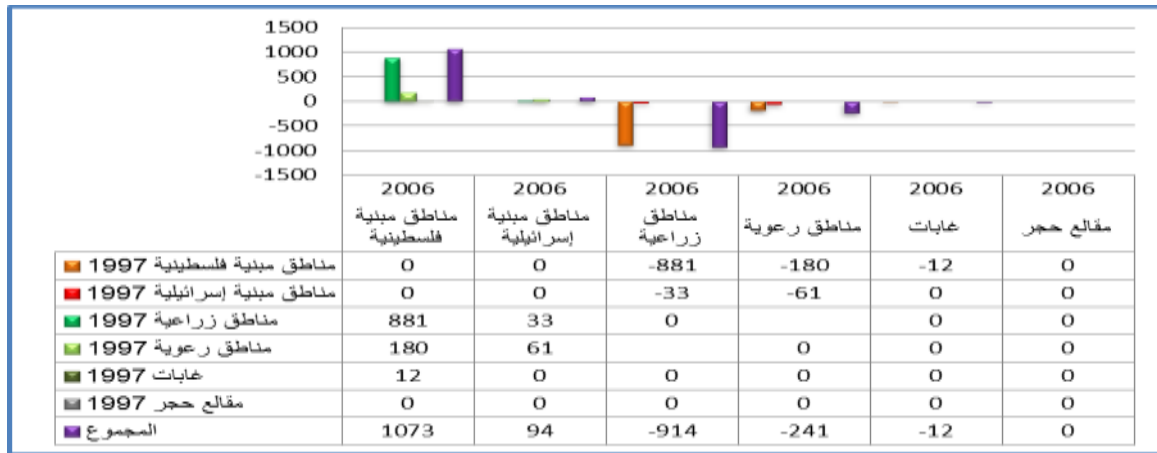
الشكل رقم (21): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في مدينة البيرة مقارنة بالسنوات

السابقة.



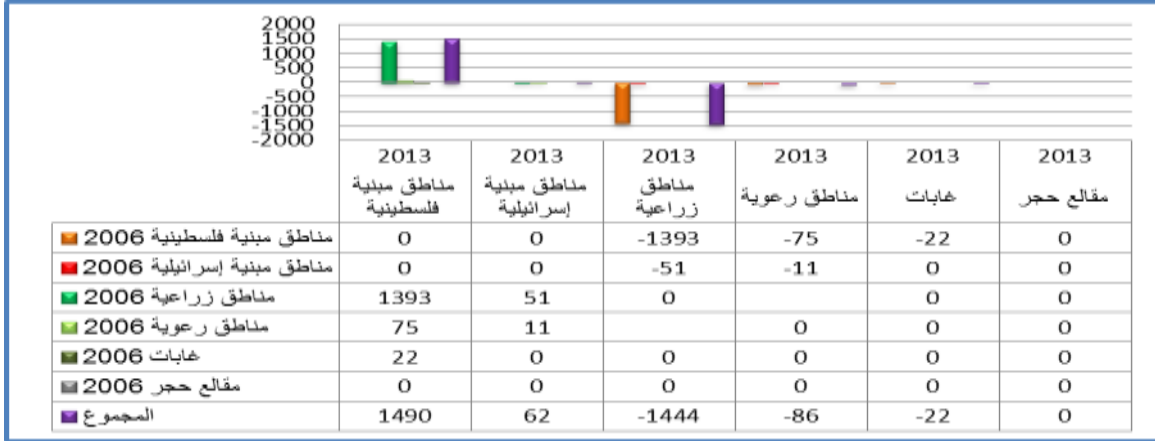
الشكل رقم (22): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال الفترة

الزمنية الأولى بوحدة الدونم.



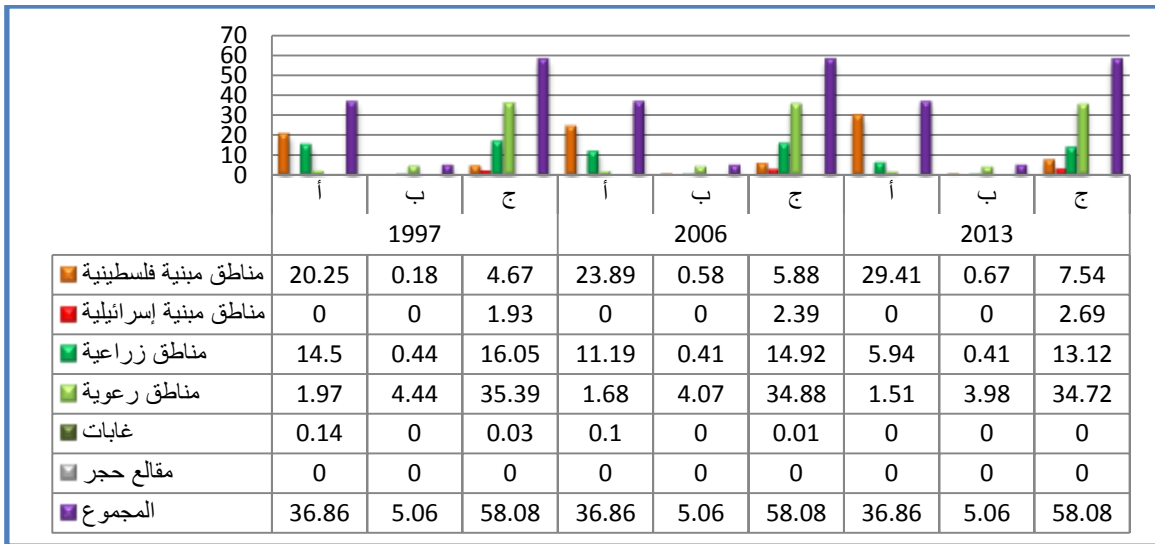
الشكل رقم (23): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال الفترة

الزمنية الثانية بوحدة الدونم.

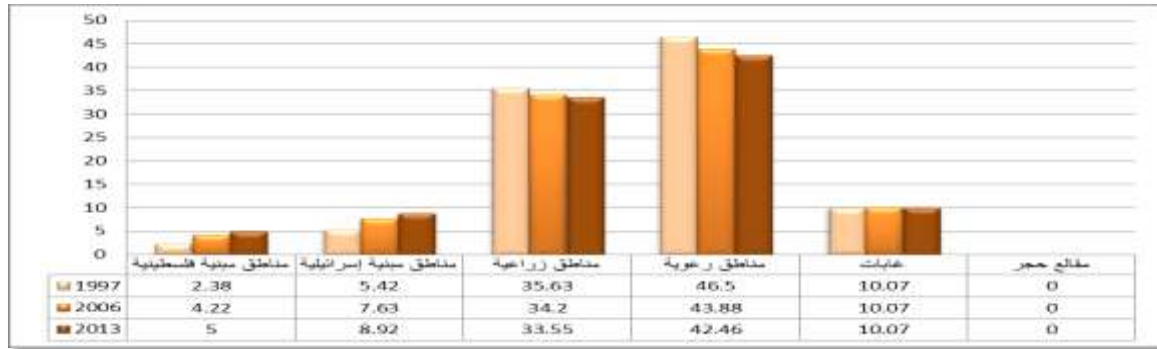


الشكل رقم (24): النسبة المئوية لمساحة استعمال الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية

لتجمع مدينة البيرة خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).



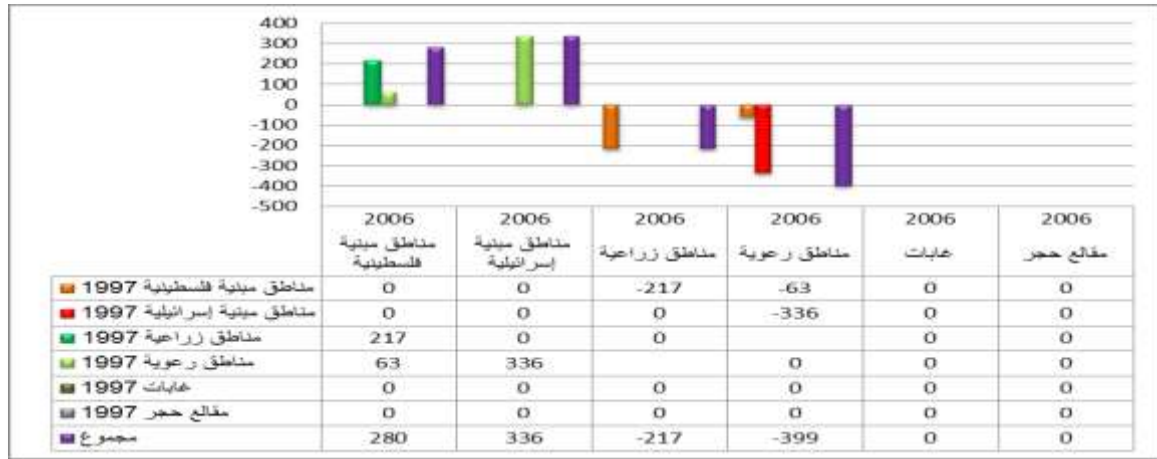
الشكل رقم (25): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع نعلين



الشكل رقم (26): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع نعلين مقارنة بالسنوات السابقة.

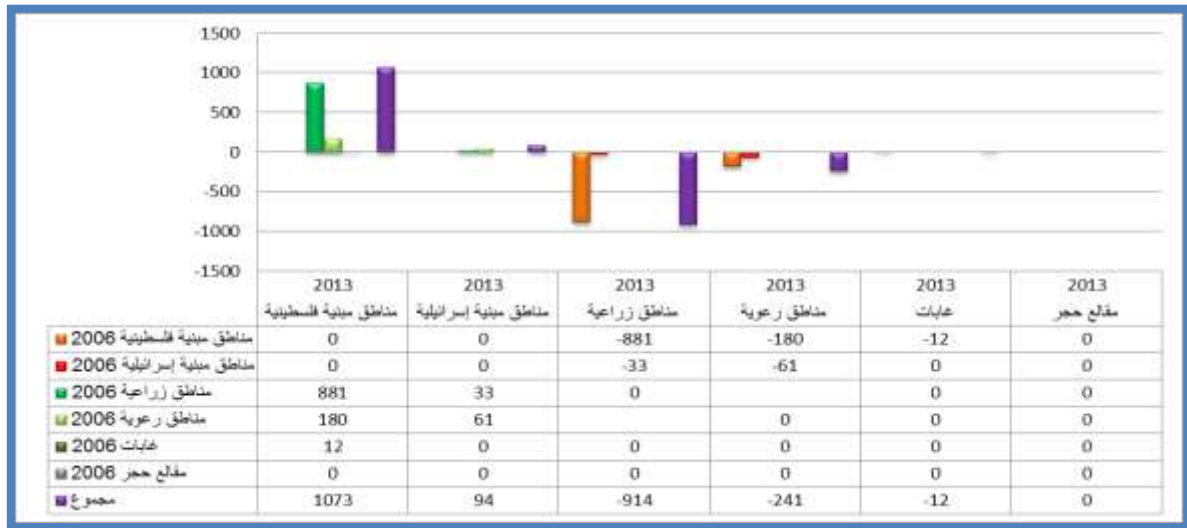


الشكل رقم (27): مصفوفة التغير في استعمالات الأراضي لتجمع نعلين خلال الفترة الزمنية الأولى بوحدة الدونم.



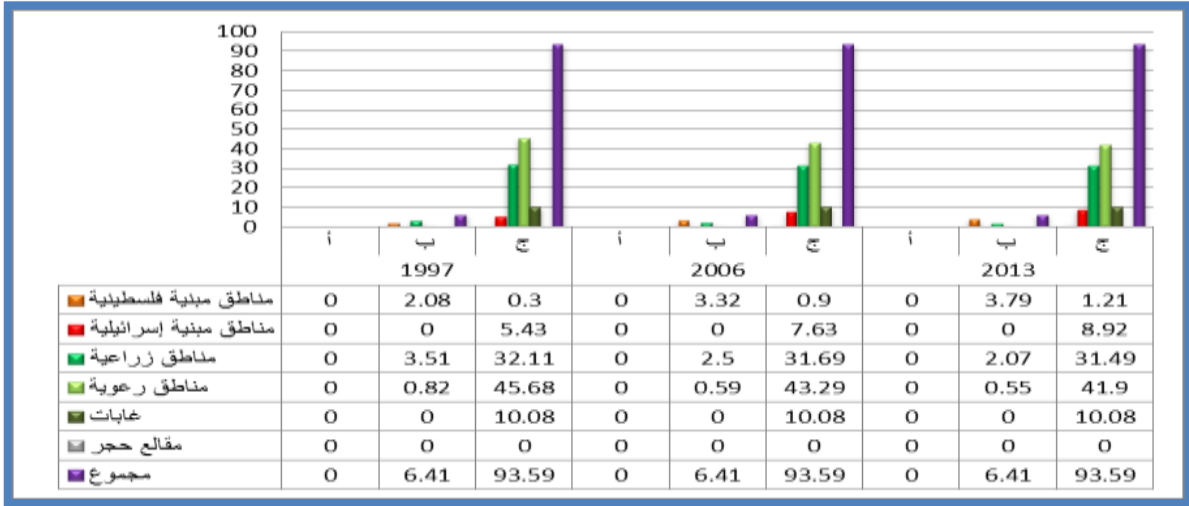
الشكل رقم (28): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع نعلين خلال الفترة

الزمنية الثانية بوحدة الدونم.



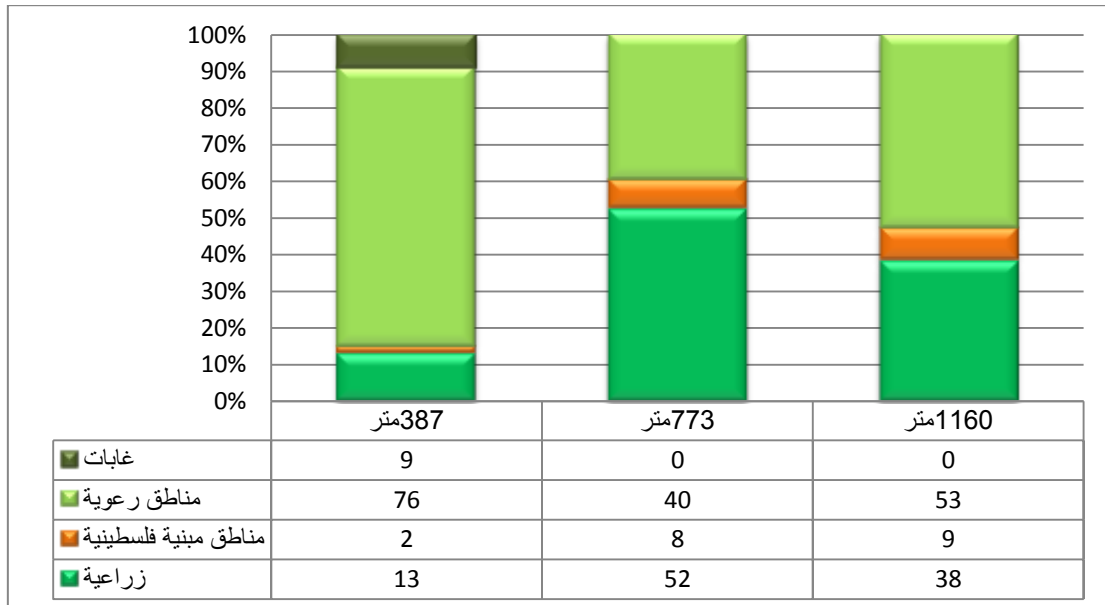
الشكل رقم (29): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية

لتجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).

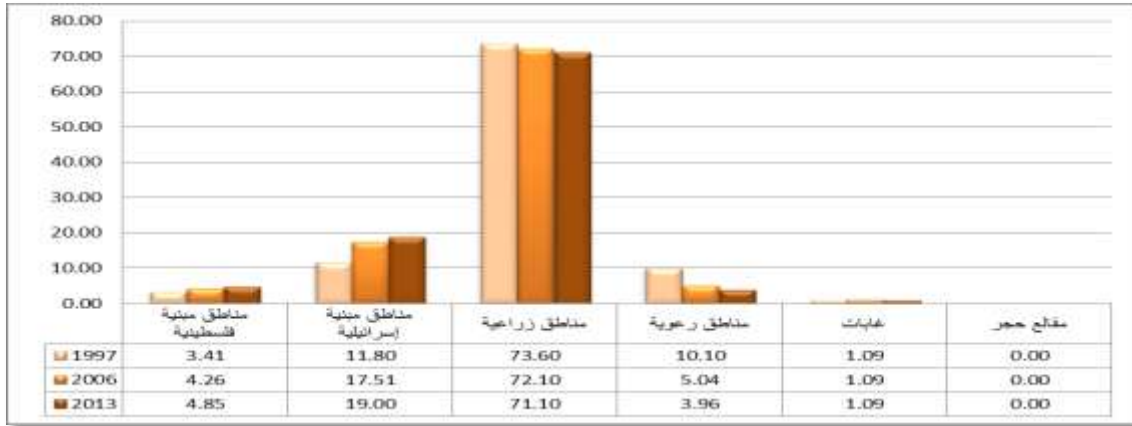


الشكل رقم (30): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية

للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع نعلين.



الشكل رقم (31): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة لمساحة الاجمالية للتجمع مردا.



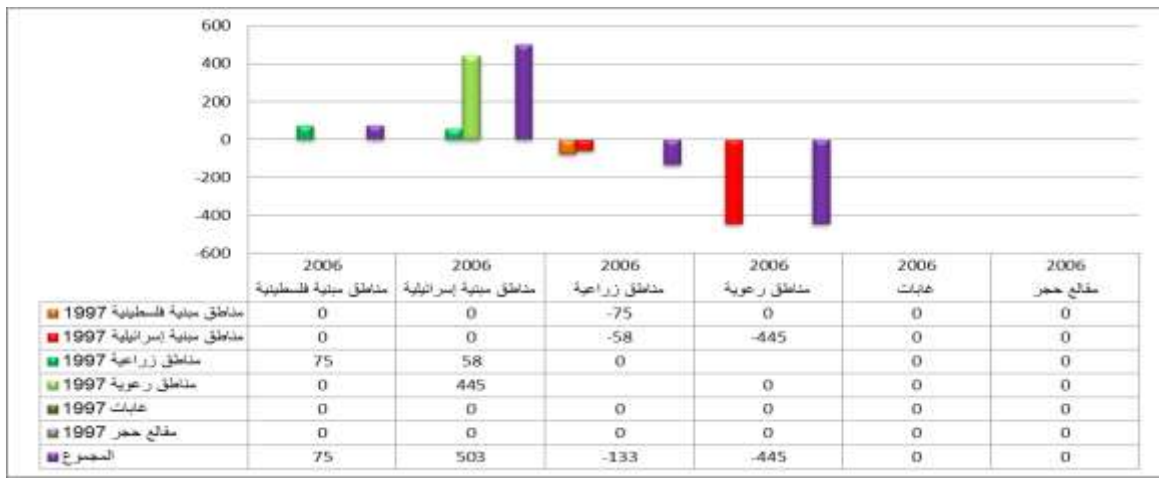
الشكل رقم (32): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع مردا

مقارنة بالسنوات السابقة.



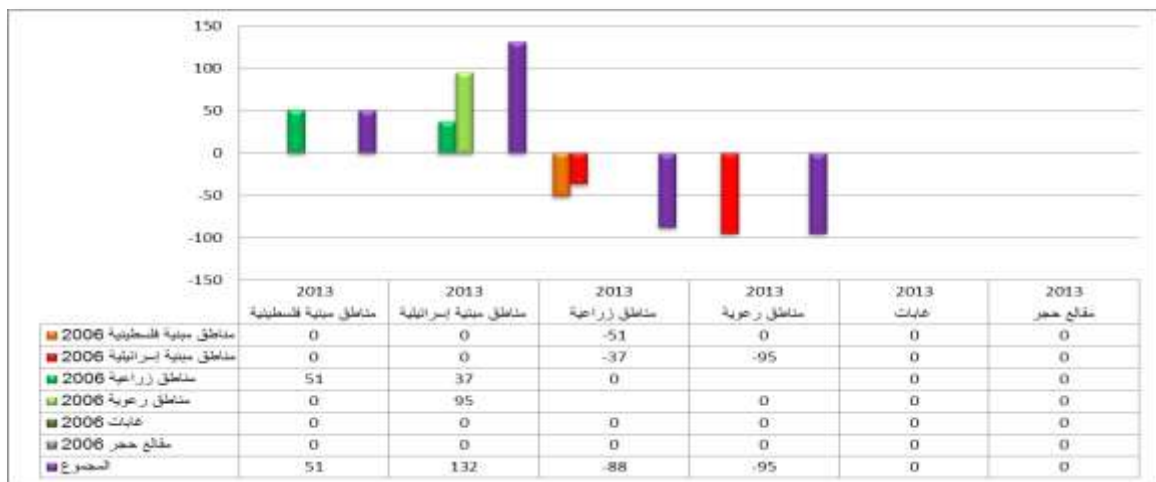
الشكل رقم (33): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في لتجمع مردا خلال الفترة

الزمنية الاولى بوحدة الدونم.

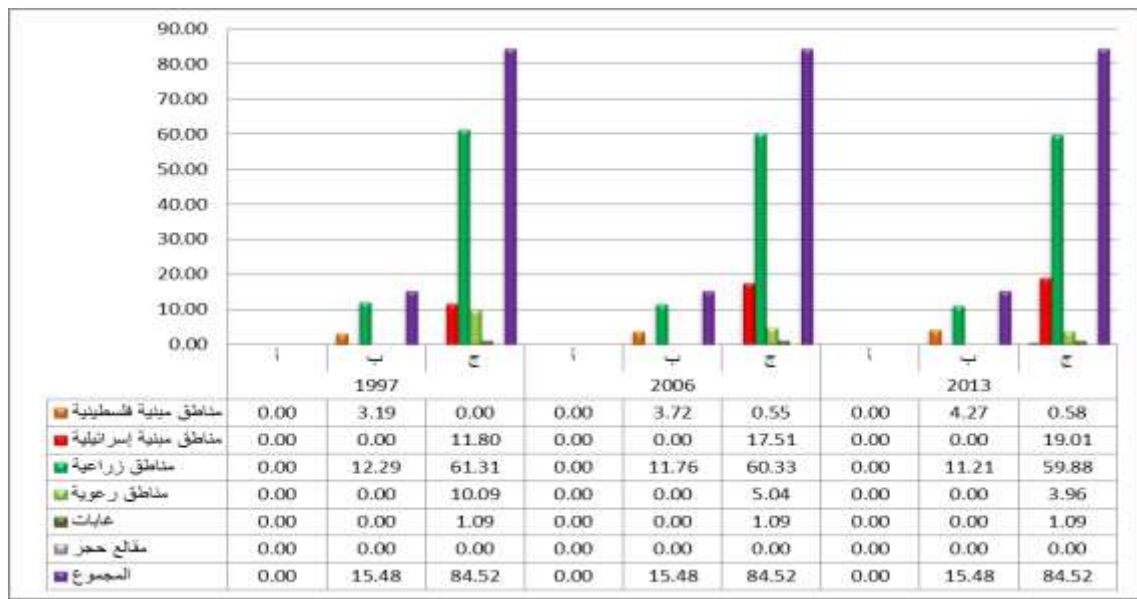


الشكل رقم (34): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في لتجمع مردا خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدة

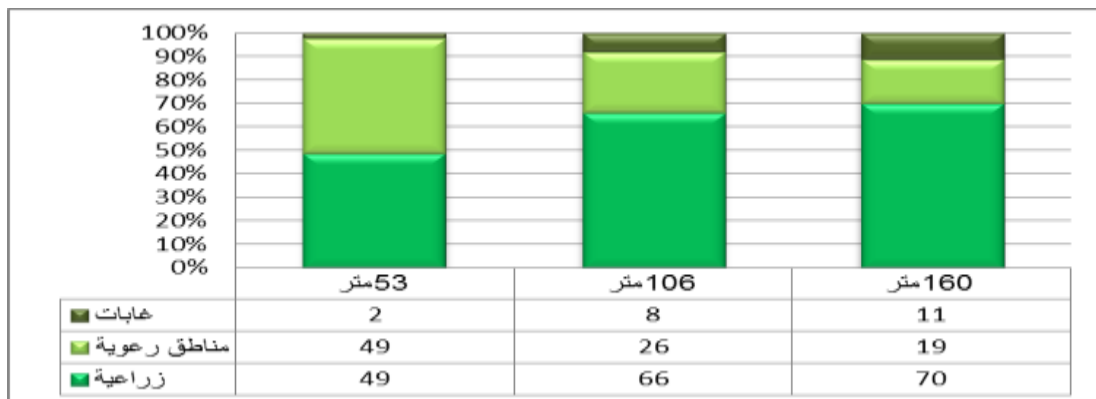
الدونم.



الشكل رقم (35): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع مردا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).

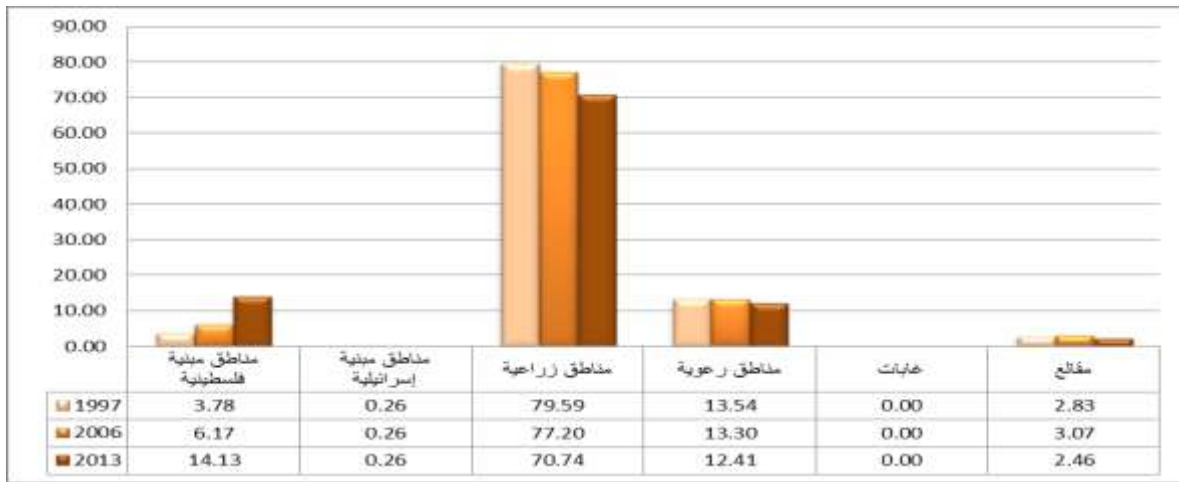


الشكل رقم (49): النسب المئوية لمساحة استعمالات الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع مردا.



الشكل رقم (37): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة لمساحة الاجمالية لتجمع دير

شرف.



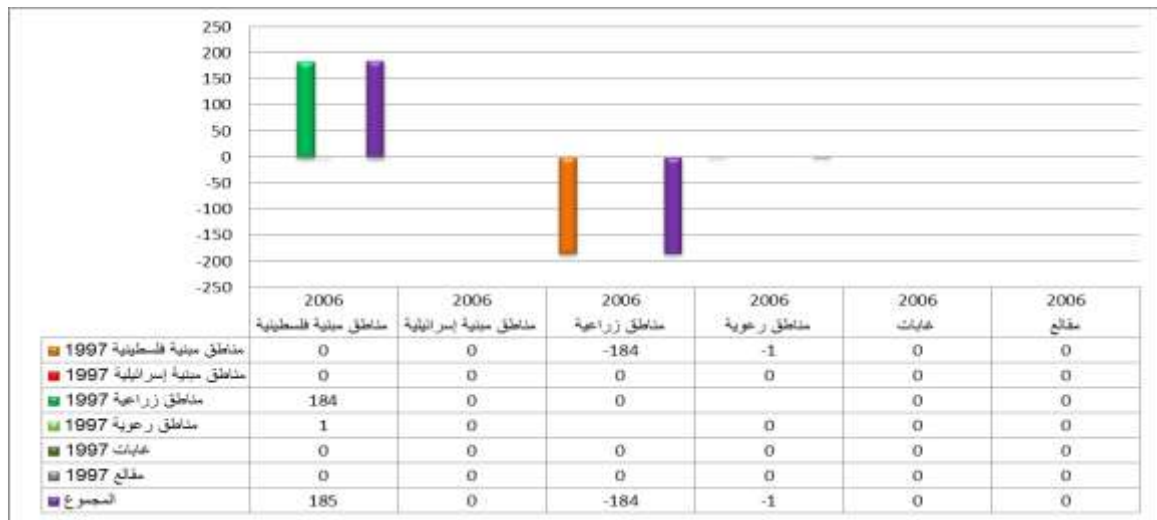
الشكل رقم (38): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال للتجمع قرية دير

شرف مقارنة بالسنوات السابقة.



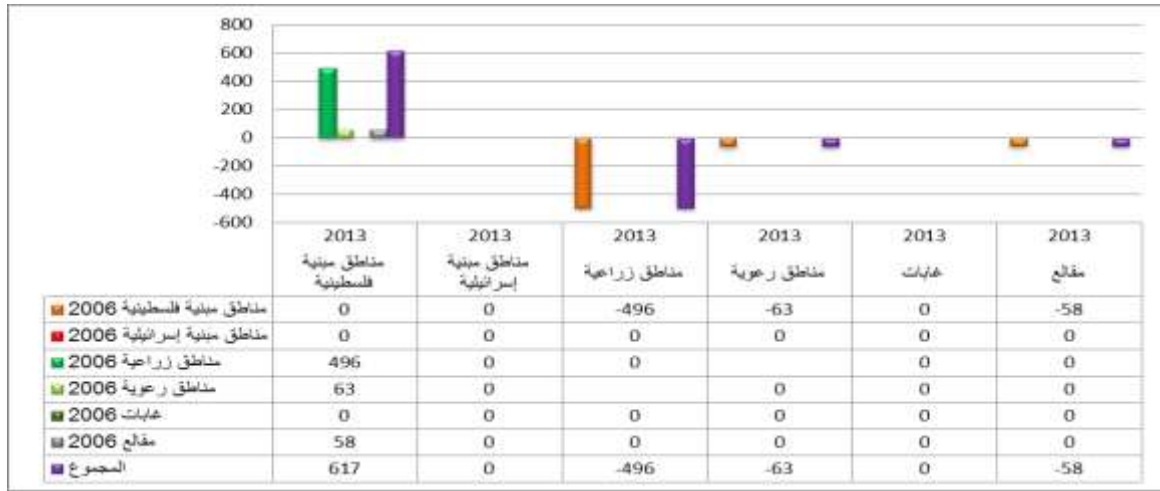
الشكل رقم (39): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع دير شرف خلال الفترة

الزمنية الاولى بوحدة الدونم.

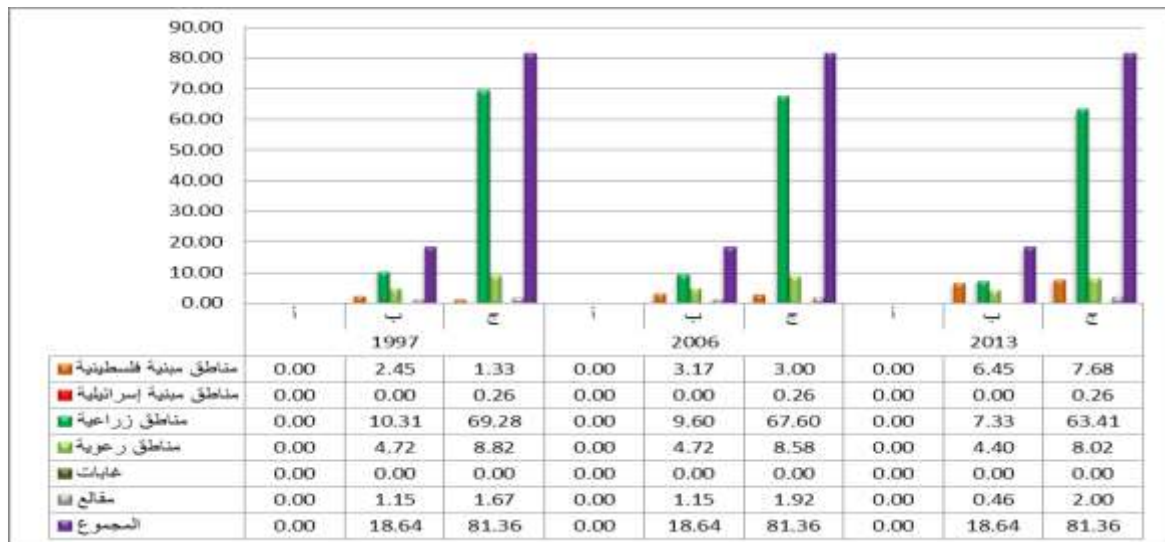


الشكل رقم (40): مصفوفة التغير في استعمالات الاراضي لتجمع دير شرف خلال الفترة

الزمنية الثانية بوحدة الدونم.

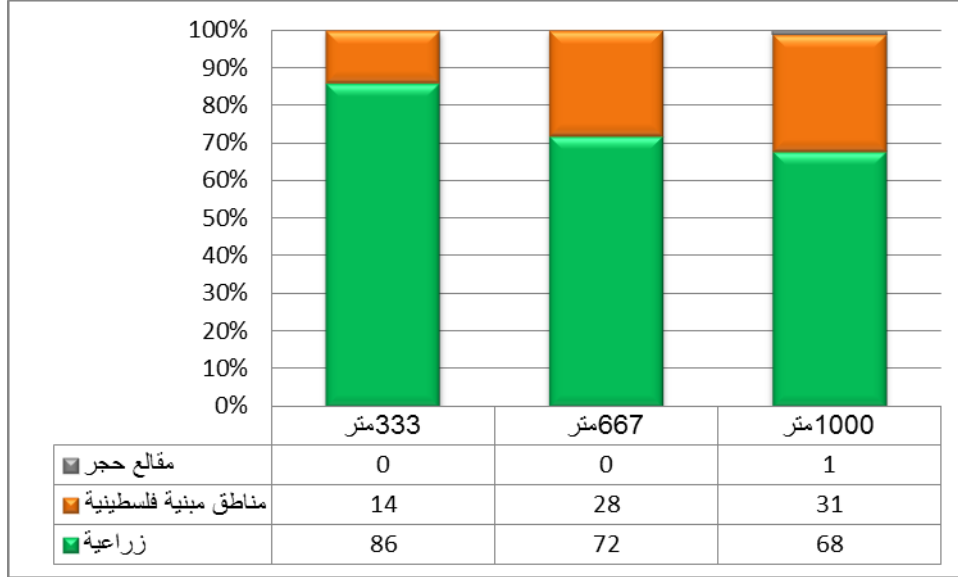


الشكل رقم (41): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية لتجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية (1997 – 2013).

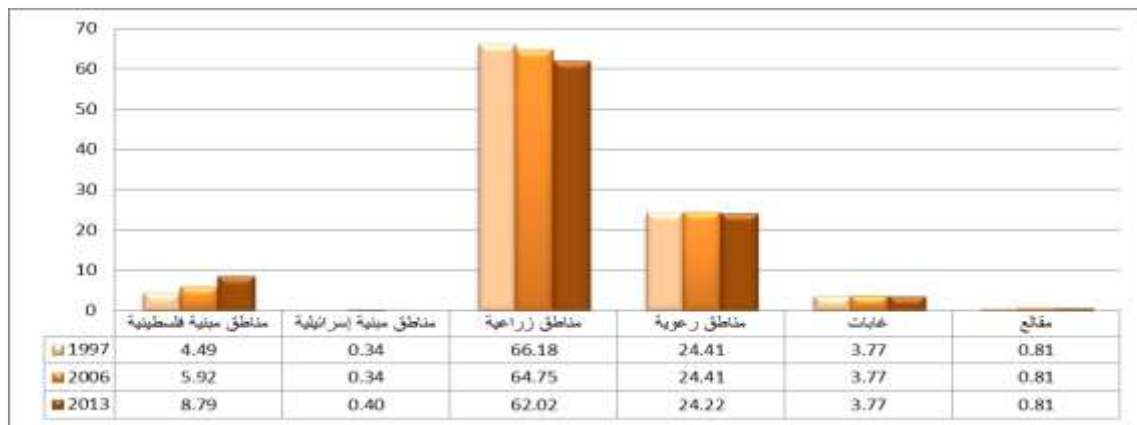


الشكل رقم (42): النسب المئوية لمساحة استعمال الاراضي المحيطة بالمناطق المبنية

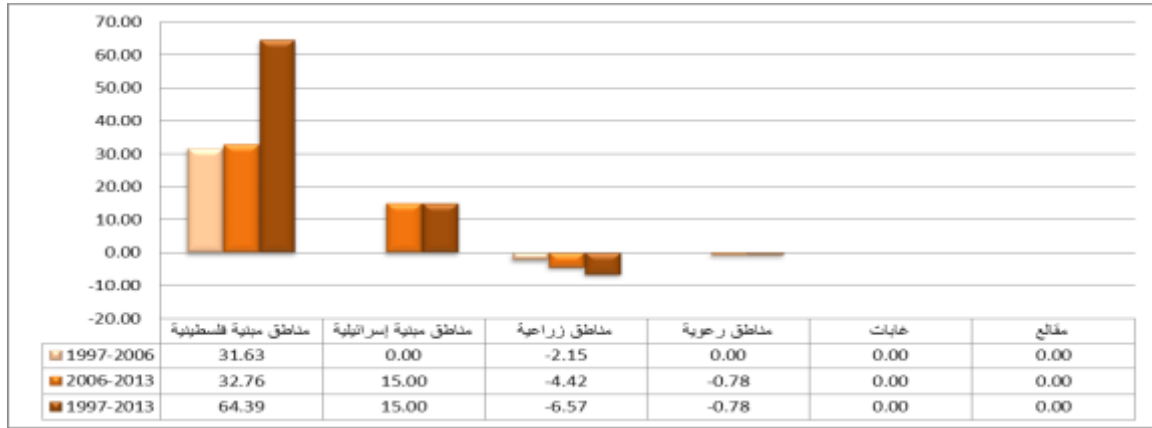
للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع دير شرف.



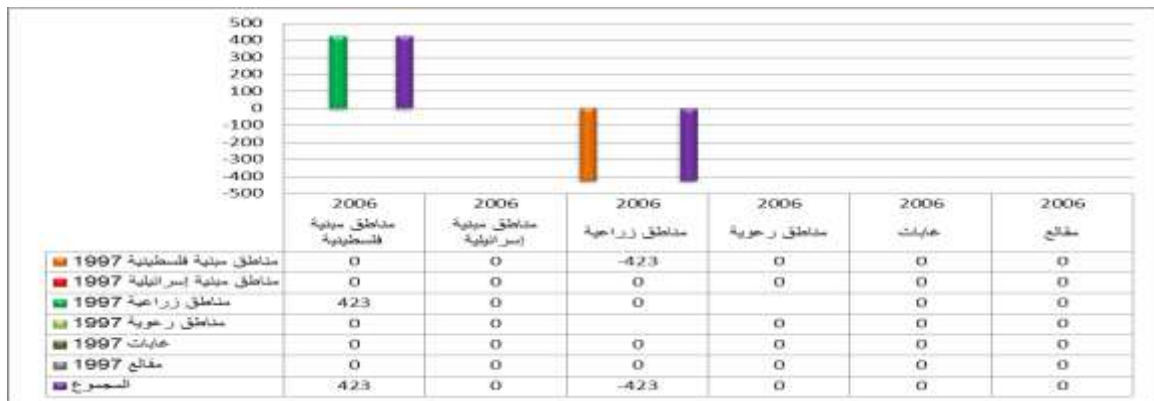
الشكل رقم (43): النسبة المئوية لكل استعمال بالنسبة للمساحة الاجمالية لتجمع يعبد.



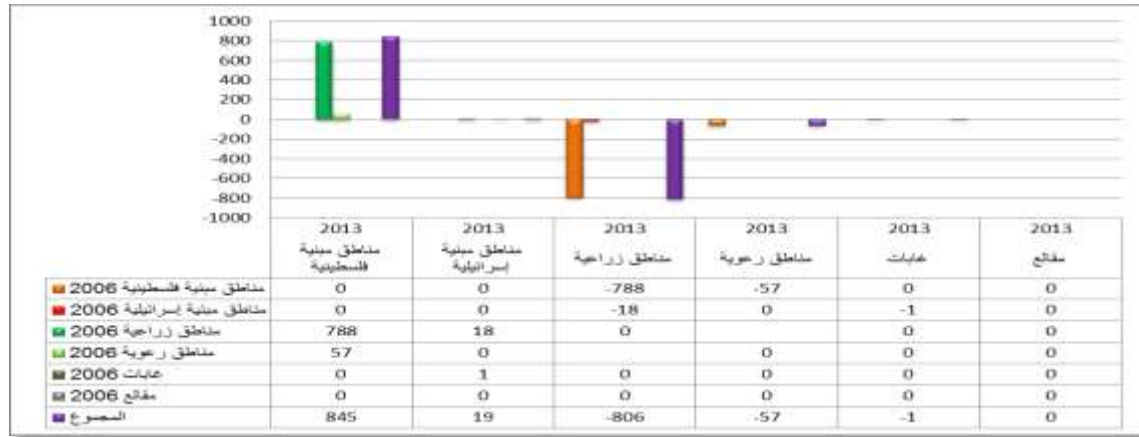
الشكل رقم (44): النسبة المئوية للتغير على مستوى مساحة الاستعمال في تجمع يعبد مقارنة بالسنوات السابقة.



الشكل رقم (45): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال الفترة الزمنية الاولى بوحدّة الدونم.

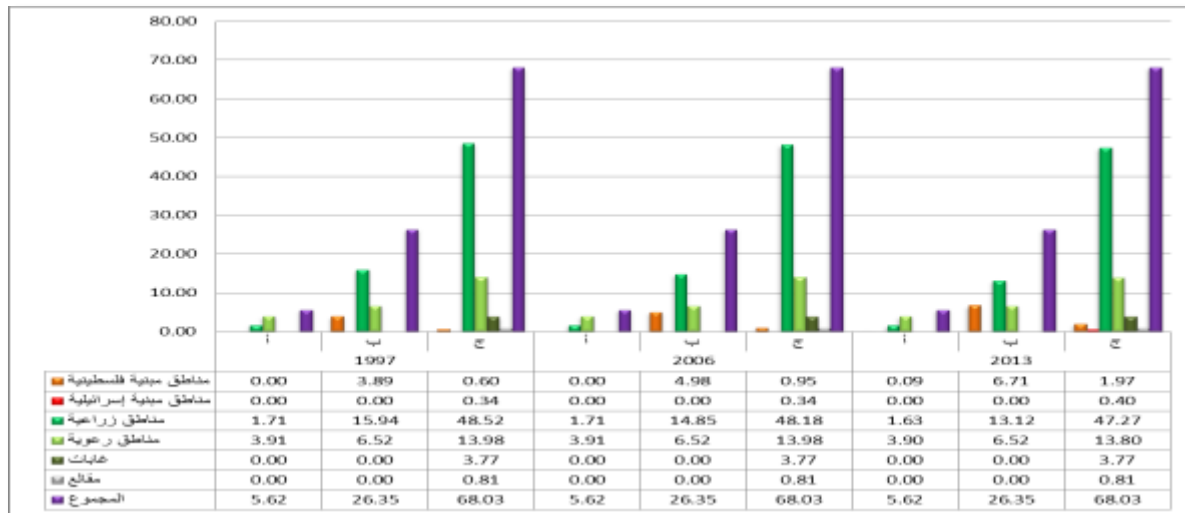


الشكل البياني رقم (46): مصفوفة التغير لاستعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال الفترة الزمنية الثانية بوحدّة الدونم.



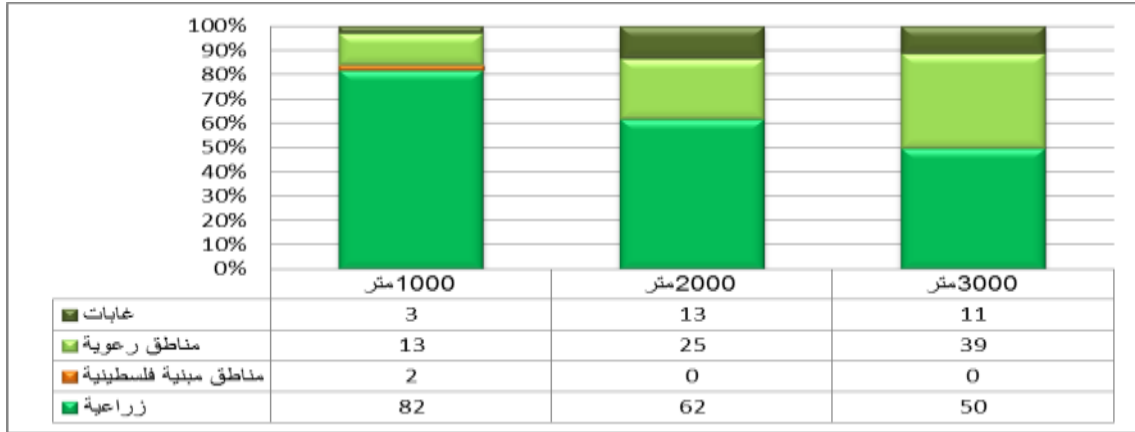
الشكل رقم (47): النسبة المئوية لمساحة استعمالات الاراضي داخل التصنيفات الجيوسياسية

لتجمع يعبد خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).

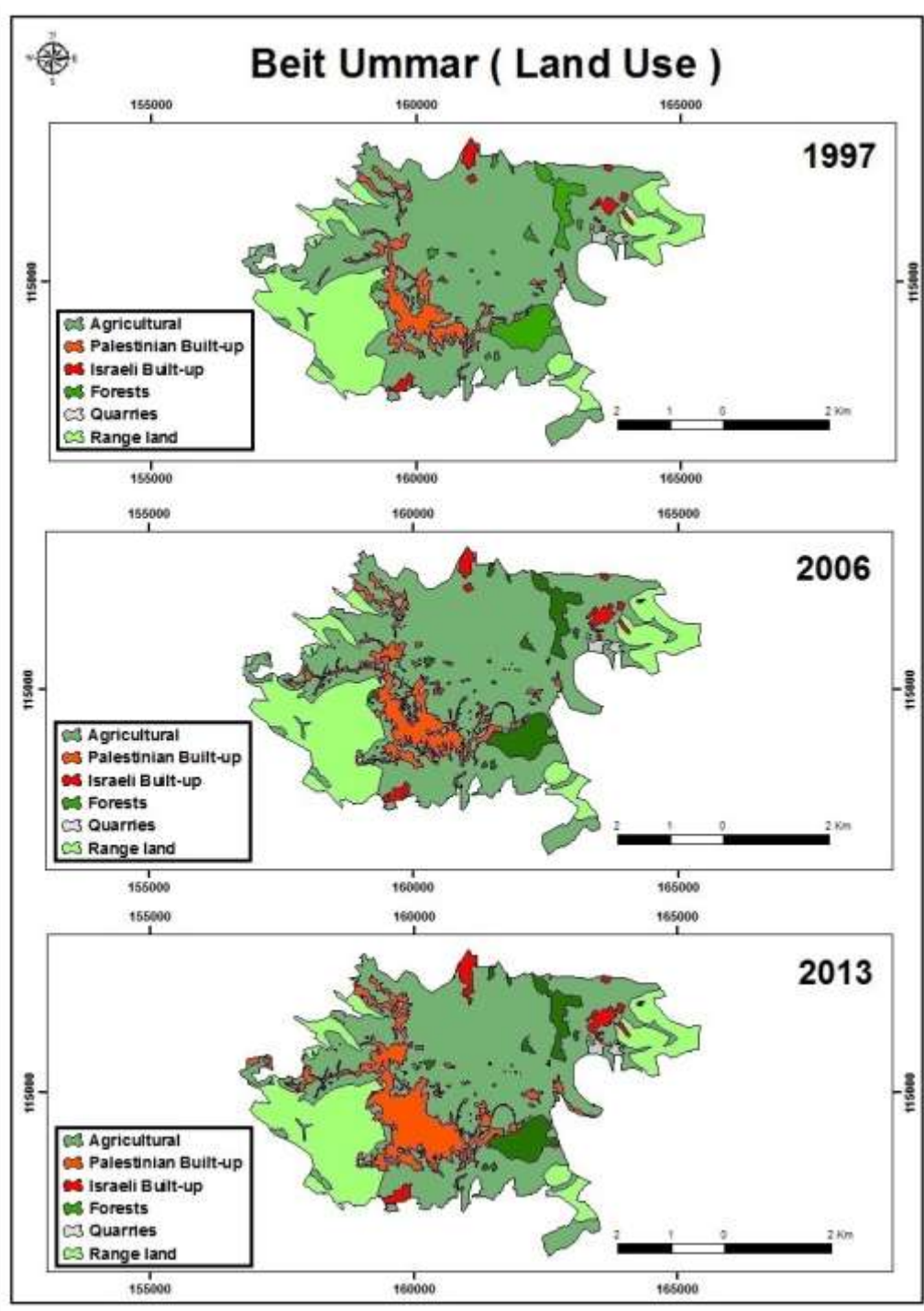


الشكل رقم (48): النسبة المئوية لاستعمالات الاراضي المحيطة في المناطق المبنية الاسرائيلية لتجمع يعبد لعام

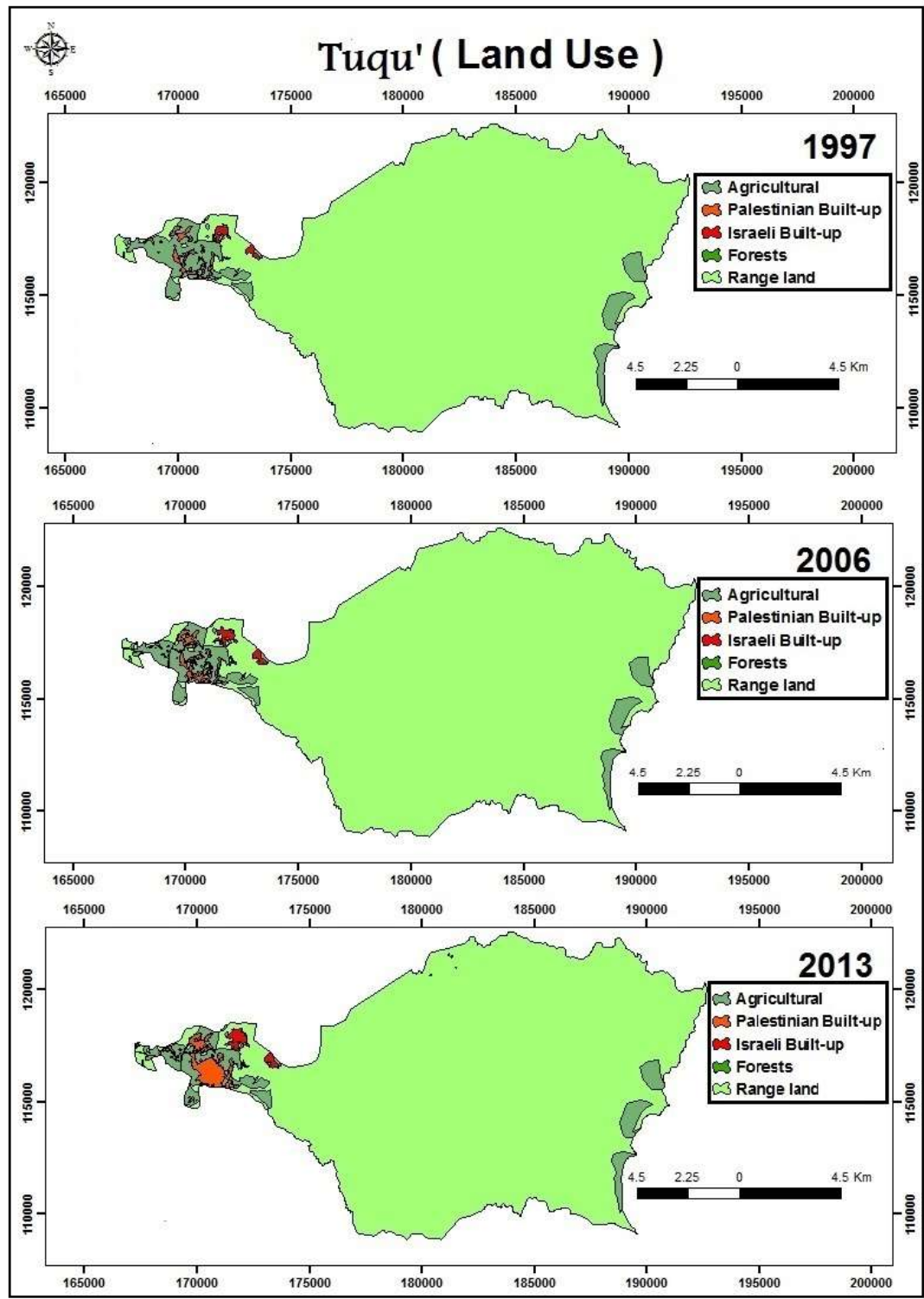
2013.



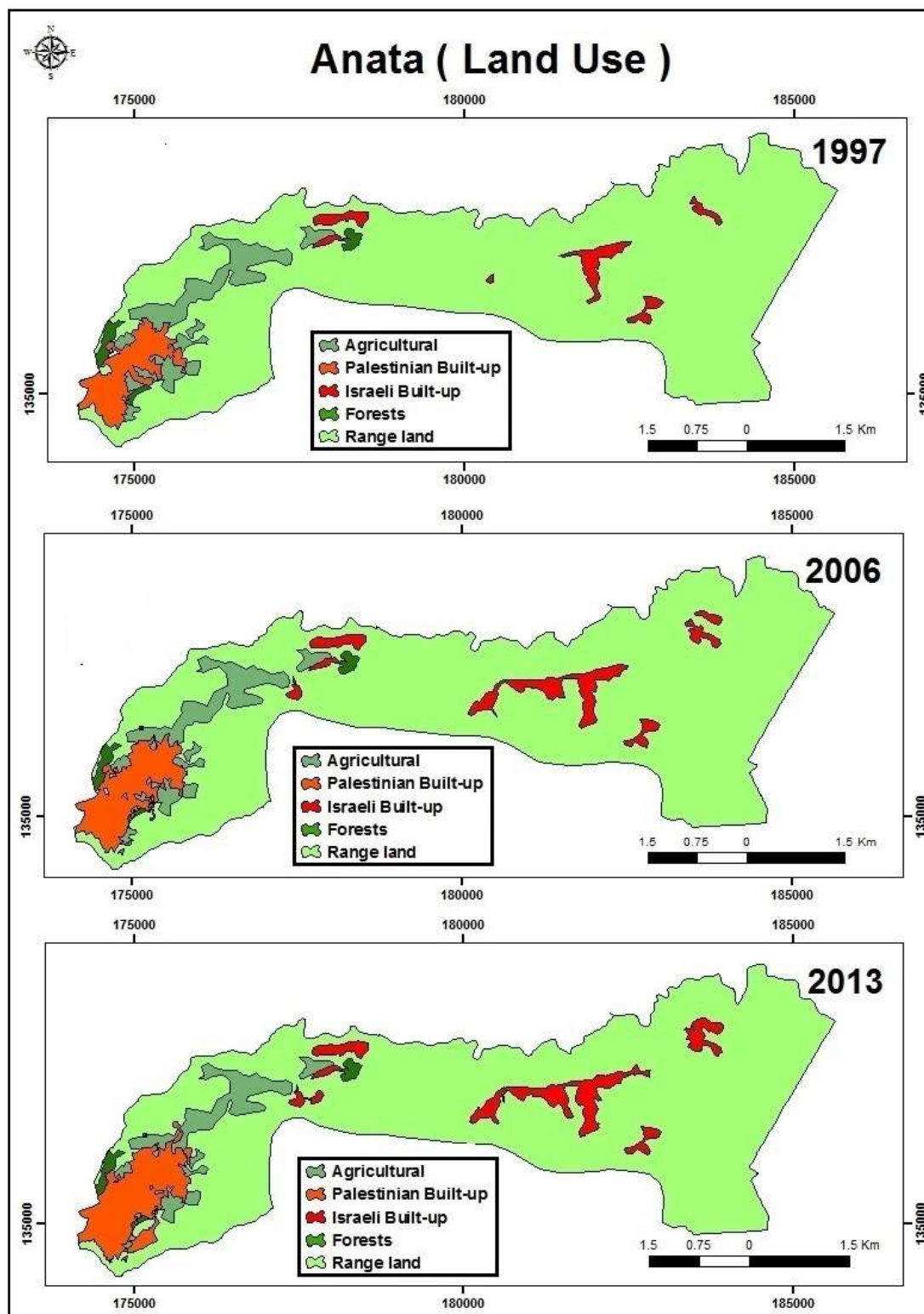
الخريطة رقم (1): استعمالات الاراضي في تجمع بيت أمر خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).



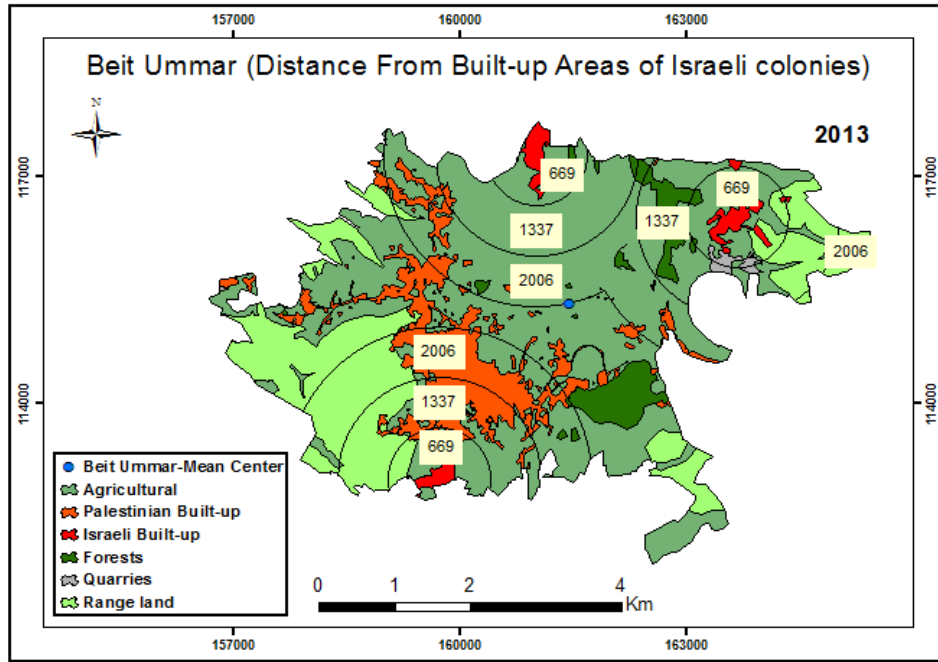
الخريطة رقم (2): استعمالات الاراضي في تجمع تقوع خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).



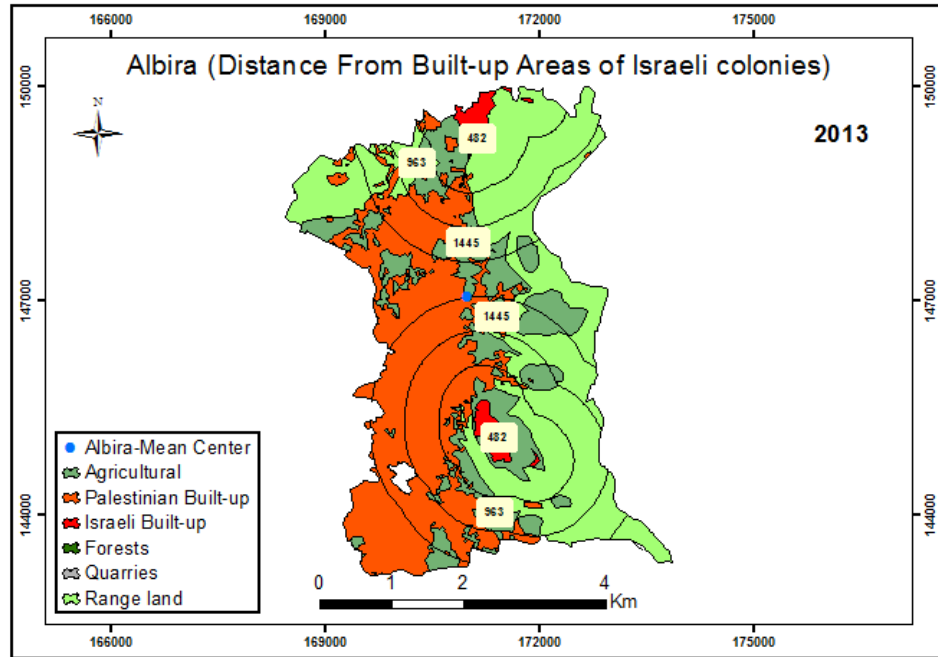
الخرائط رقم (3): استعمالات الاراضي في تجمع عناتا خلال السلسلة الزمنية (1997 - 2013).



الخريطة رقم (4): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع بيت أمر

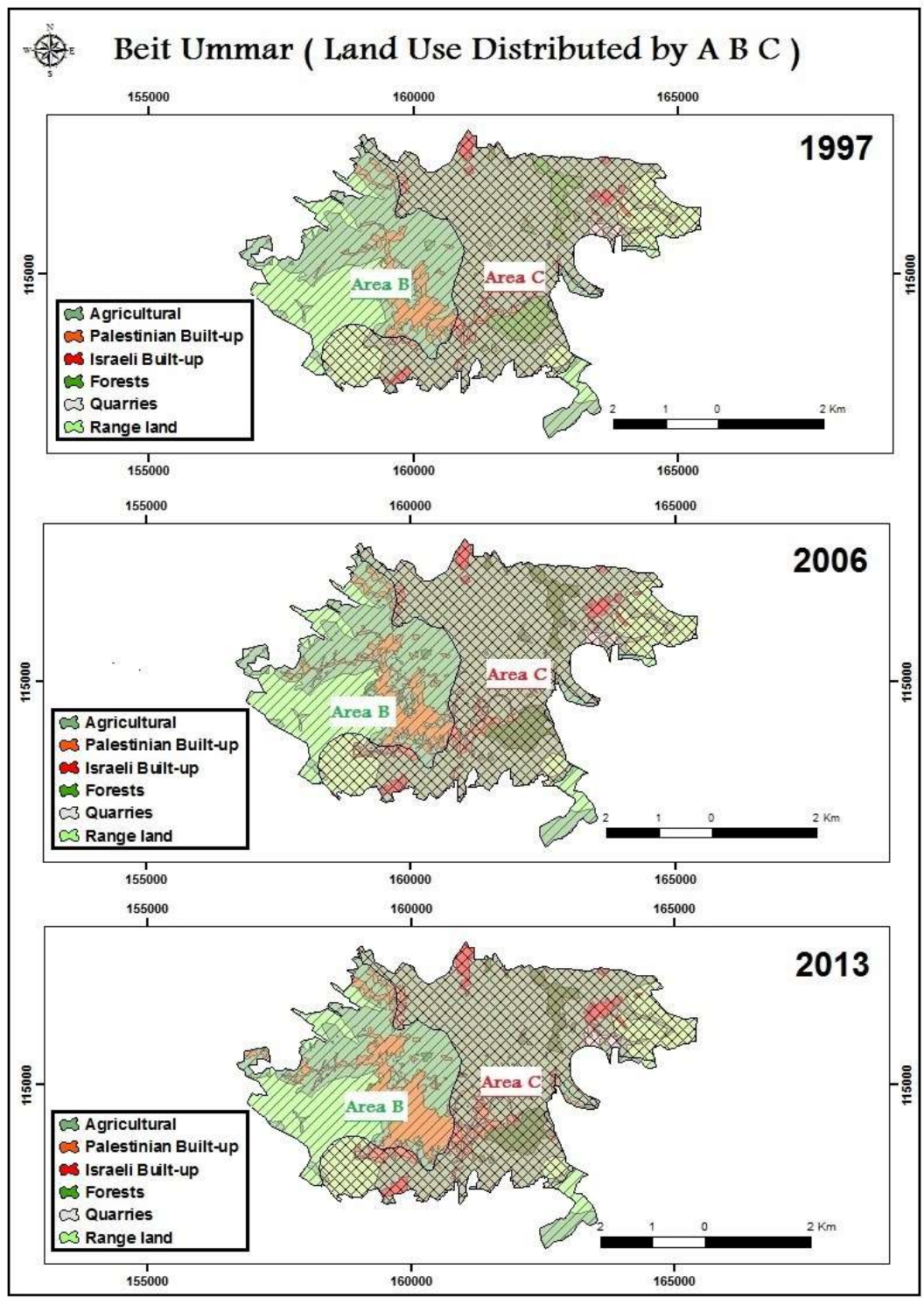


الخريطة رقم (5): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في مدينة البيرة.

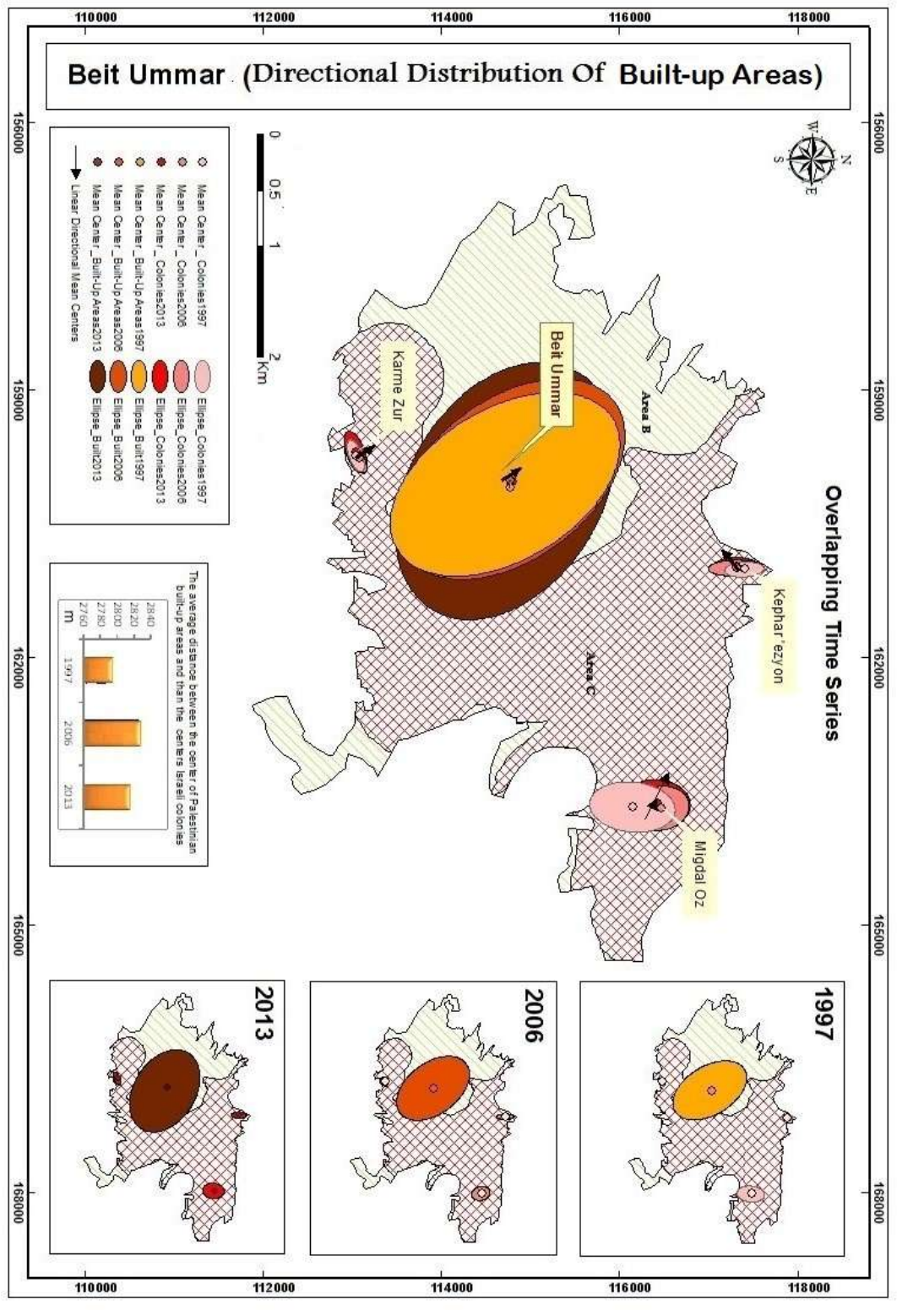


الخريطة رقم (6): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع بيت أمر خلال السلسلة

الزمنية (1997-2013).

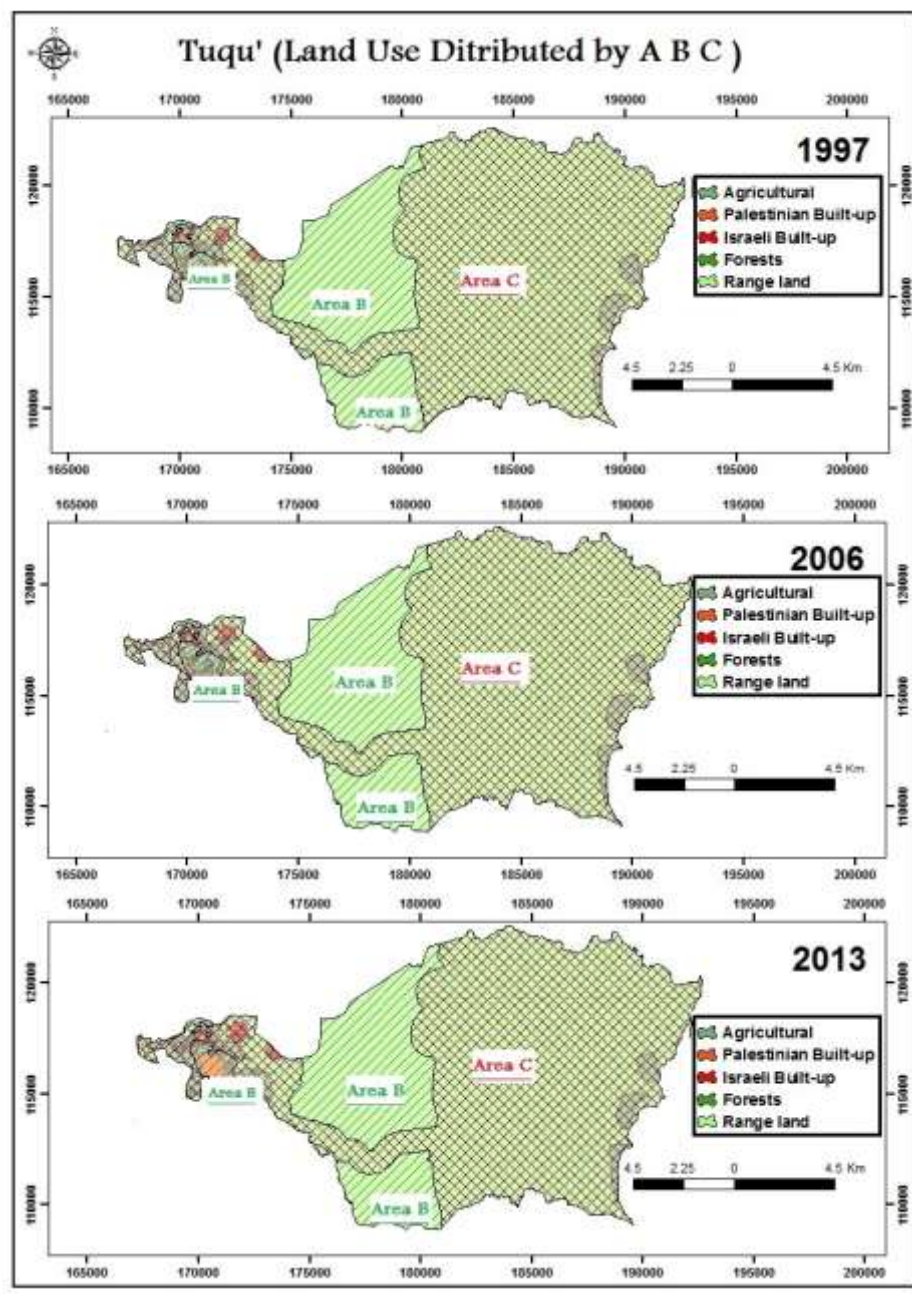


الخريطة رقم (7): اتجاه توزيع المناطق المبنية في بيت أمر.

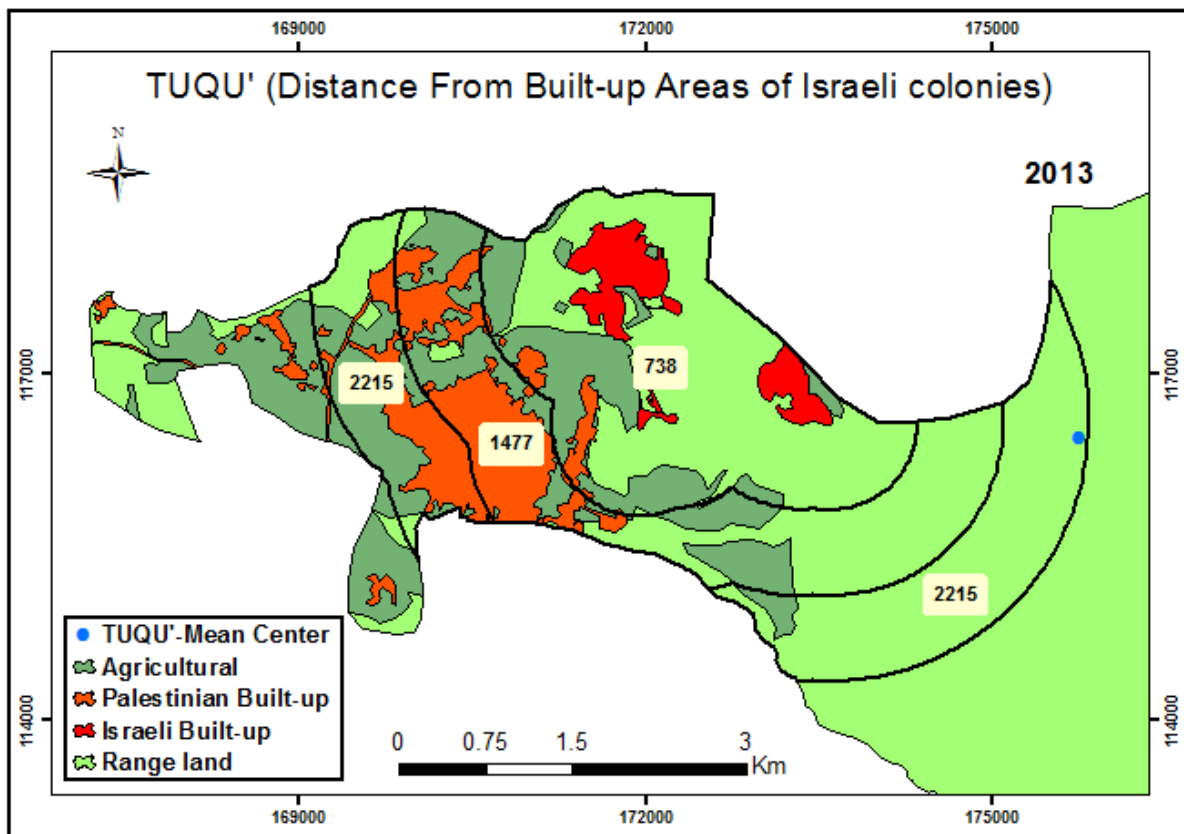


الخريطة رقم (8): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع تقوع خلال السلسلة الزمنية

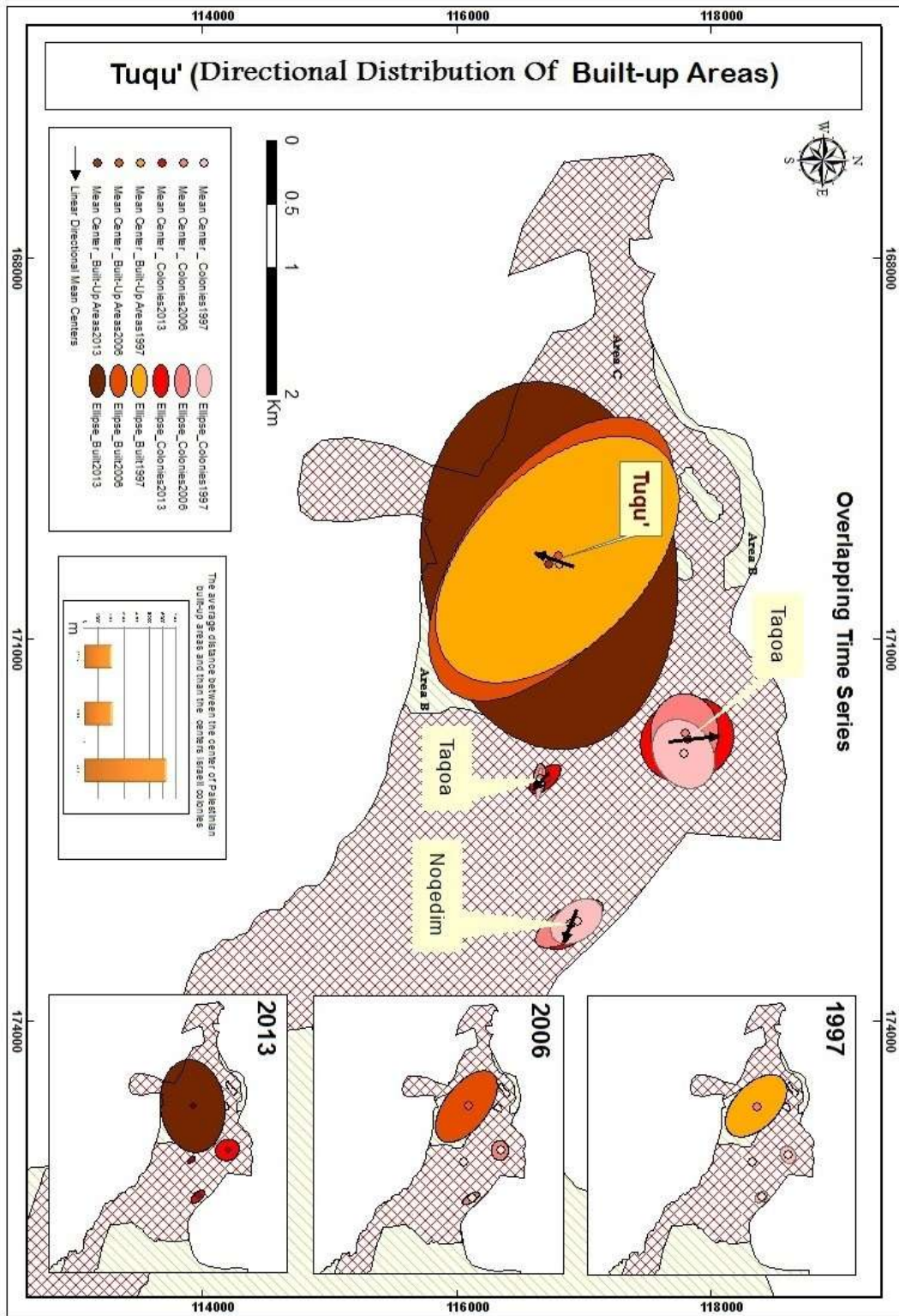
(1997-2013).



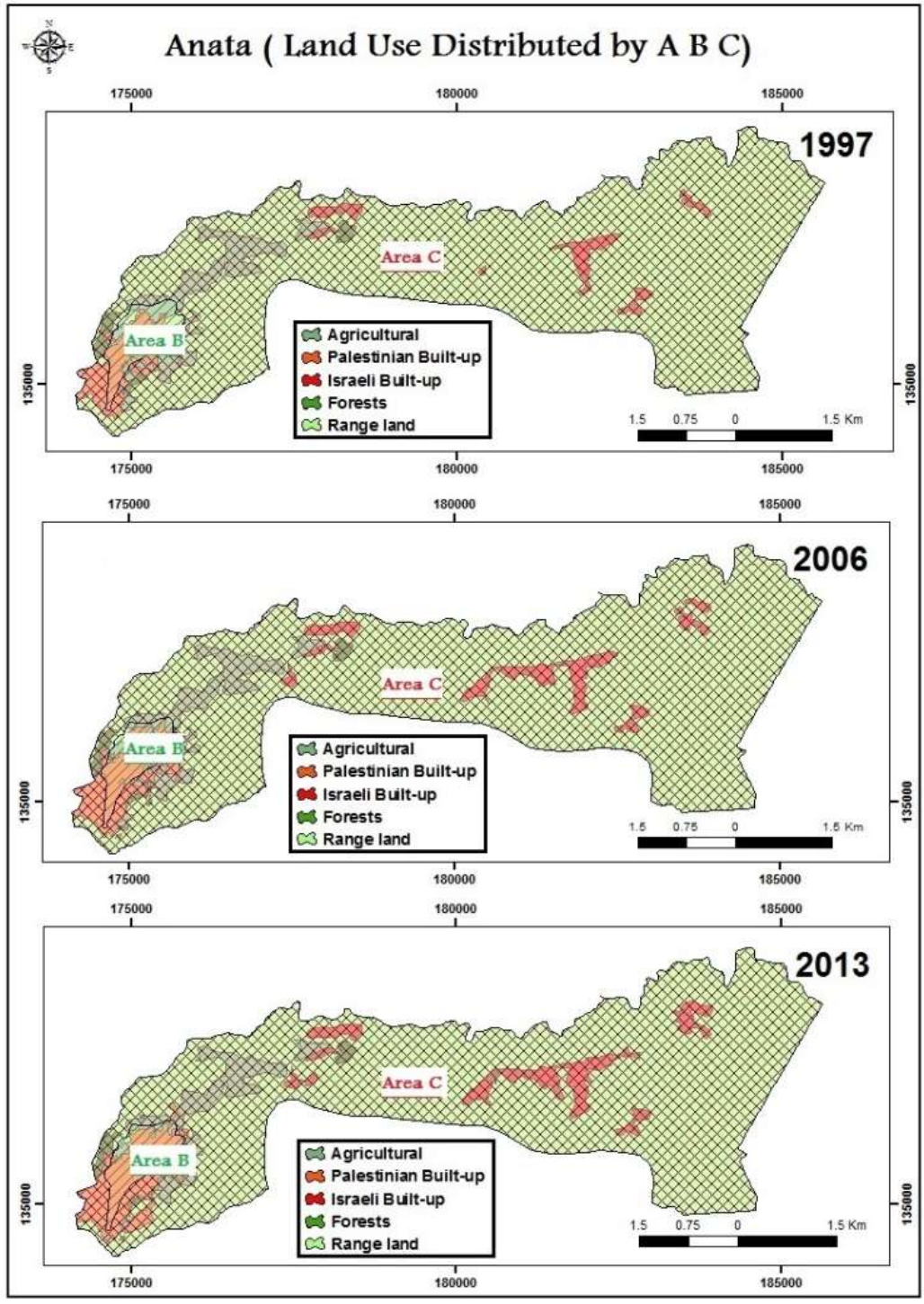
الخريطة رقم (9): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع تقوع



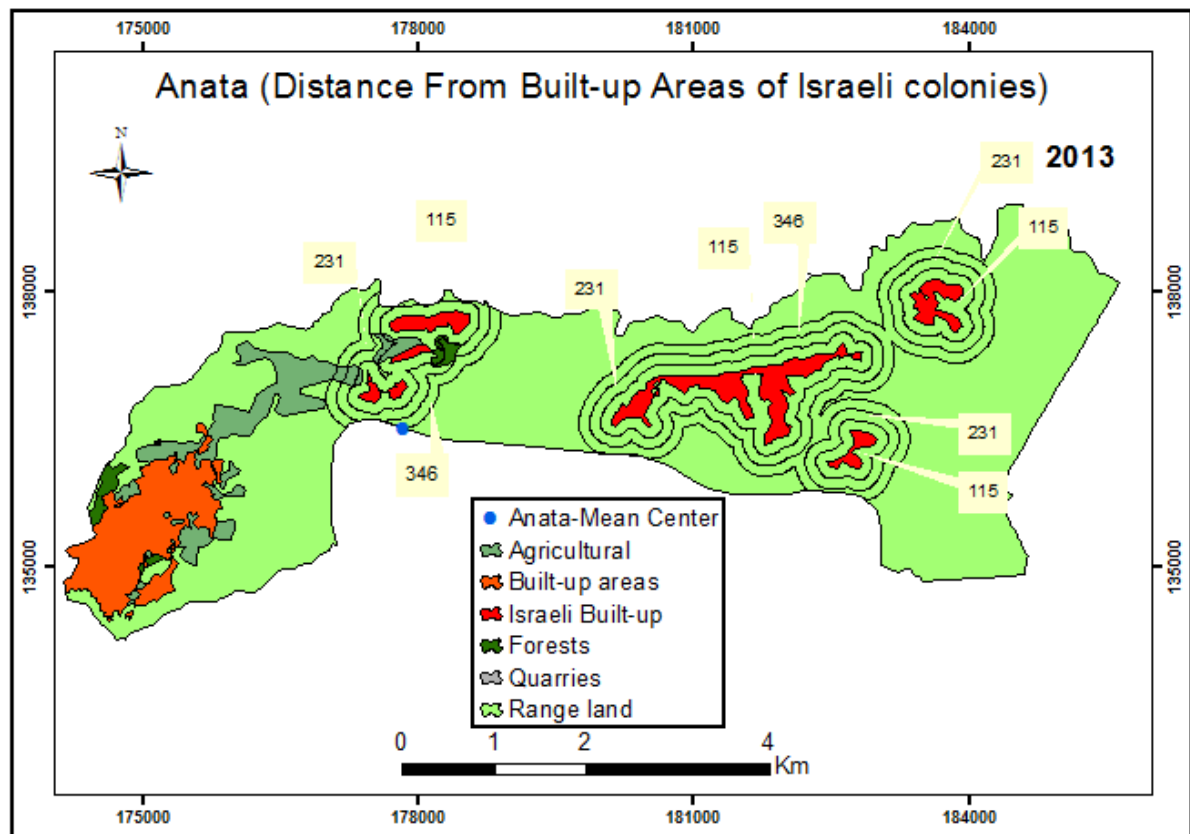
الخريطة رقم (10): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تقوع.



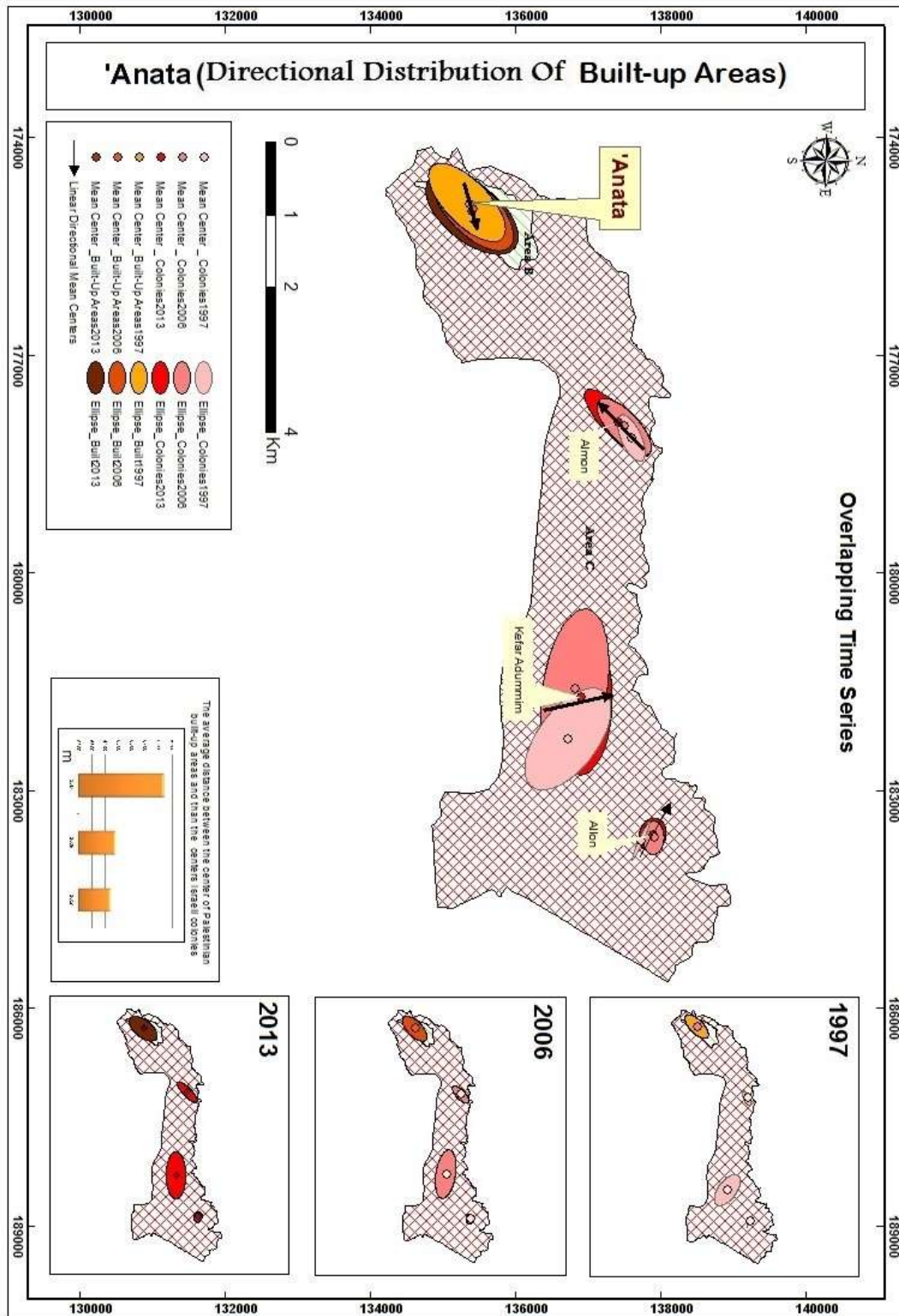
الخريطة رقم (11) : توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع عناتا خلال السلسلة الزمنية (1997-2013).



الخريطة رقم (12): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع عناتا.

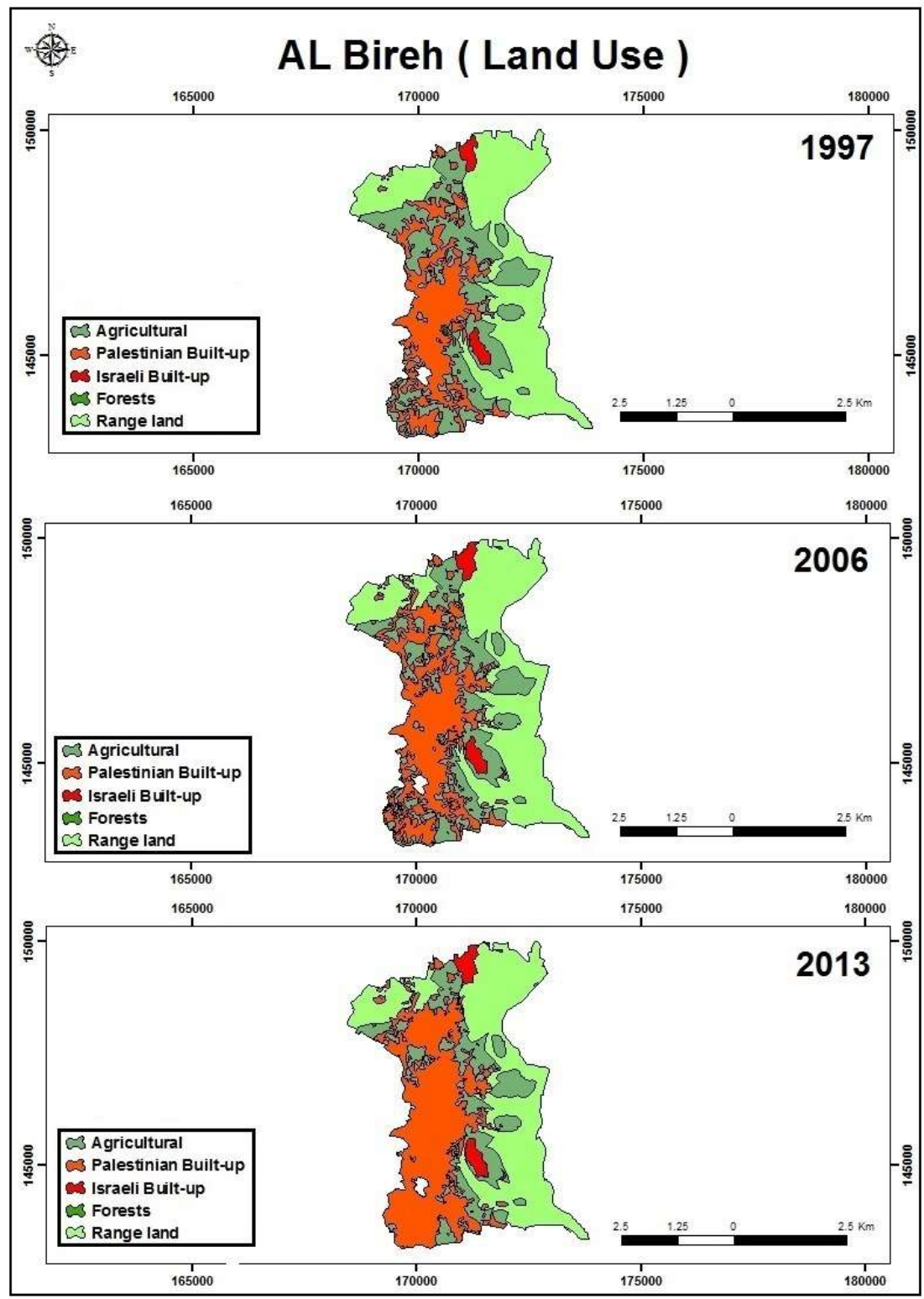


الخريطة رقم (13): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تجمع عناتا.



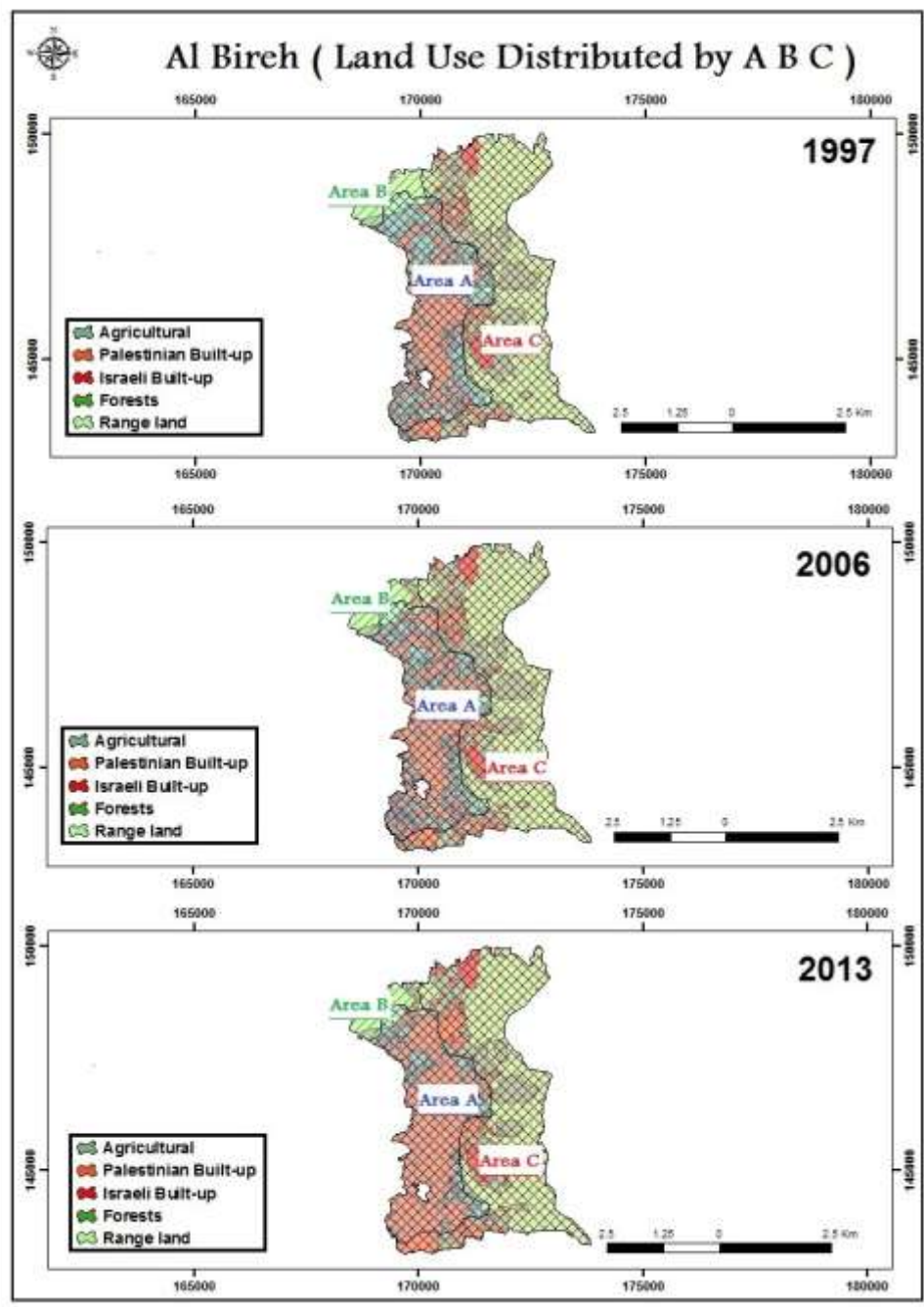
الخريطة رقم (14): استعمالات الاراضي في مدينة البيرة خلال السلسلة الزمنية (1997 -

2013).

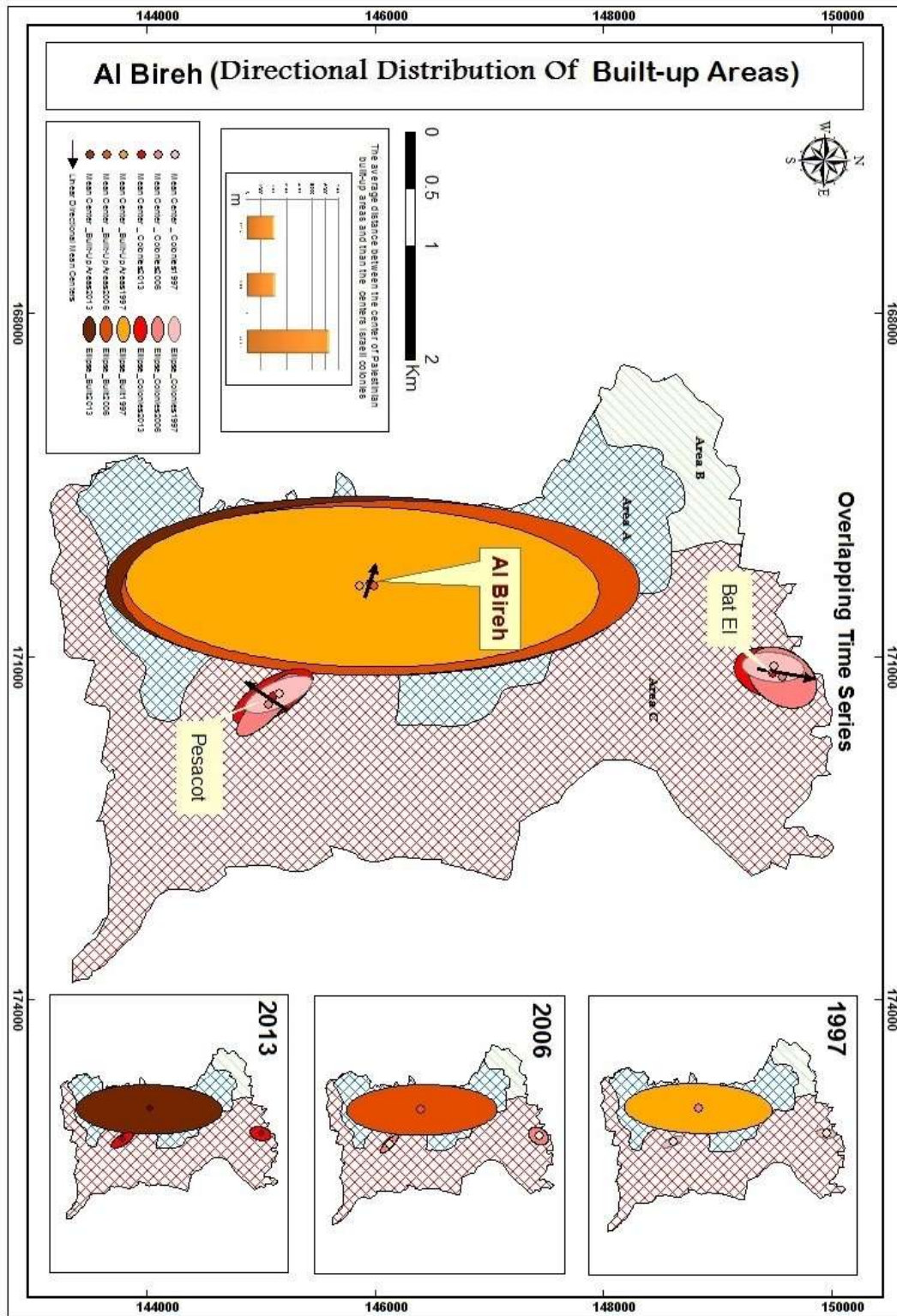


الخريطة رقم (15): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لمدينة البيرة خلال السلسلة

الزمنية (1997-2013).

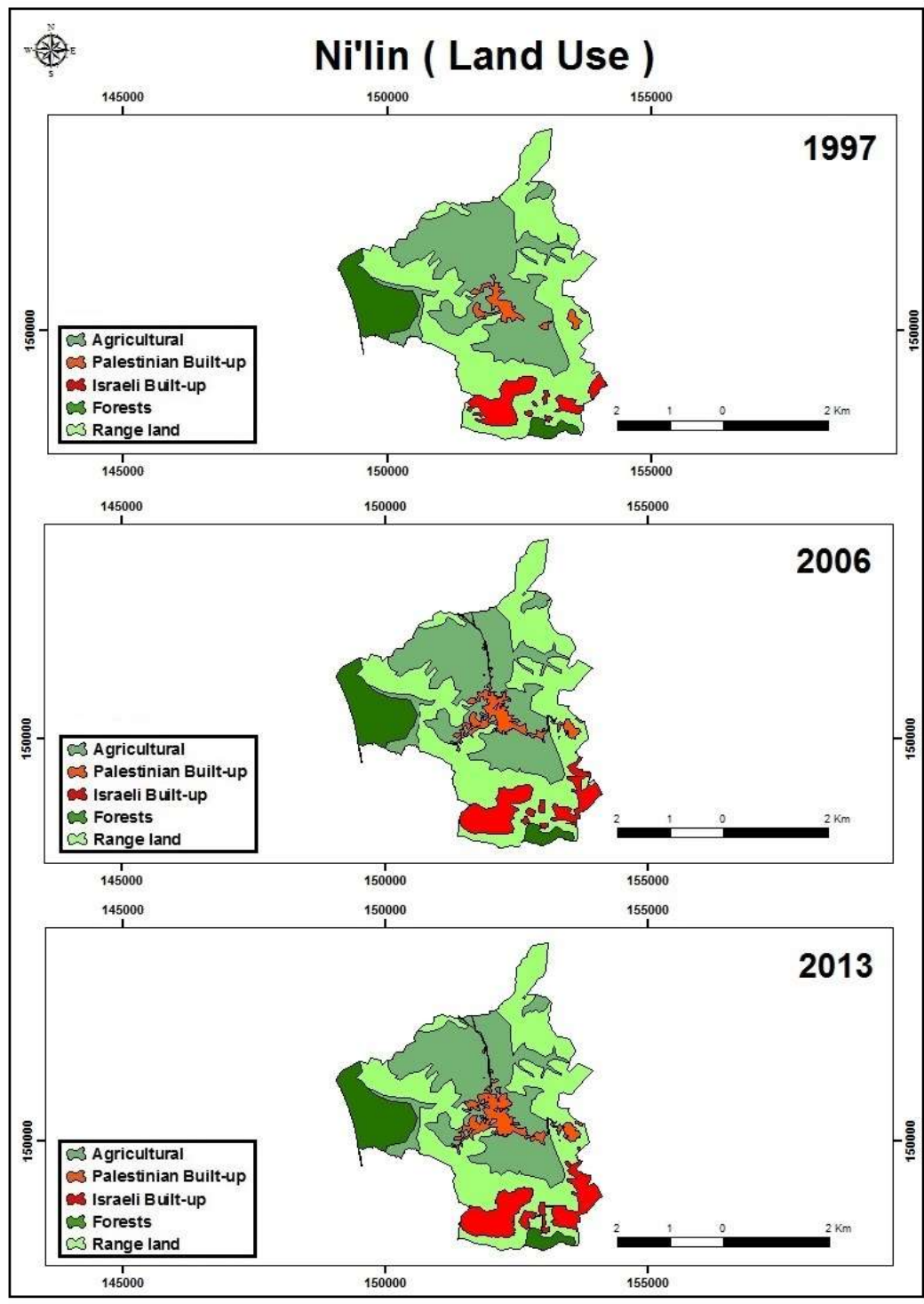


الخريطة رقم (16): اتجاه توزيع المناطق المبنية في مدينة البيرة .



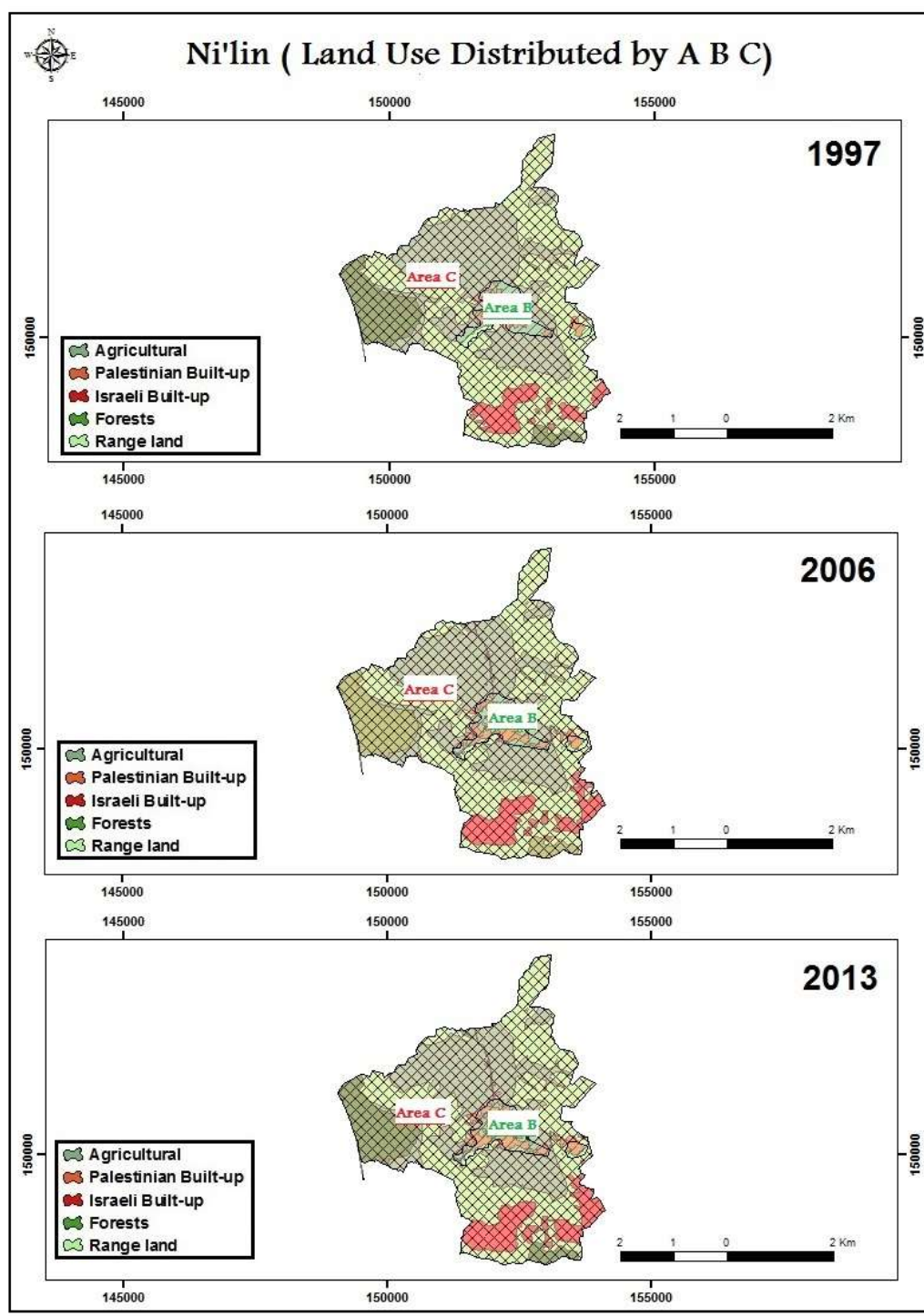
الخريطة رقم (17): استعمالات الاراضي في تجمع نعلين خلال السلسلة الزمنية (1997)

.(2013 -

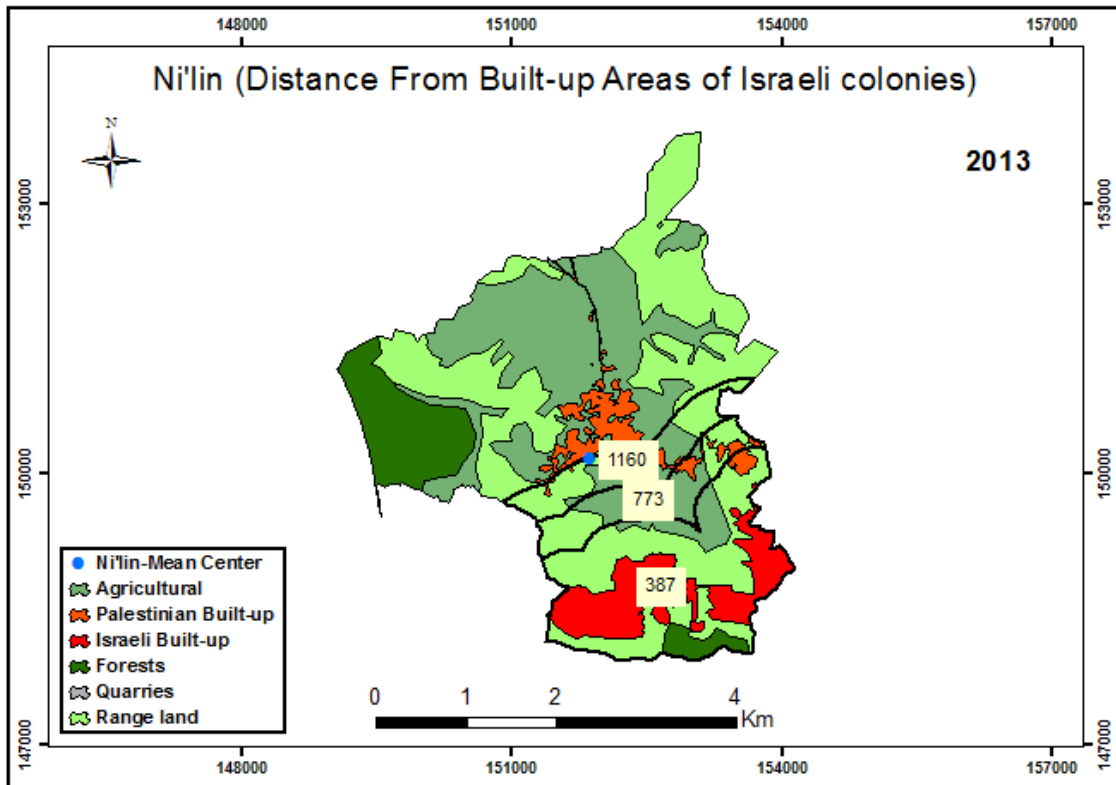


الخريطة رقم (18): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع نعلين خلال السلسلة

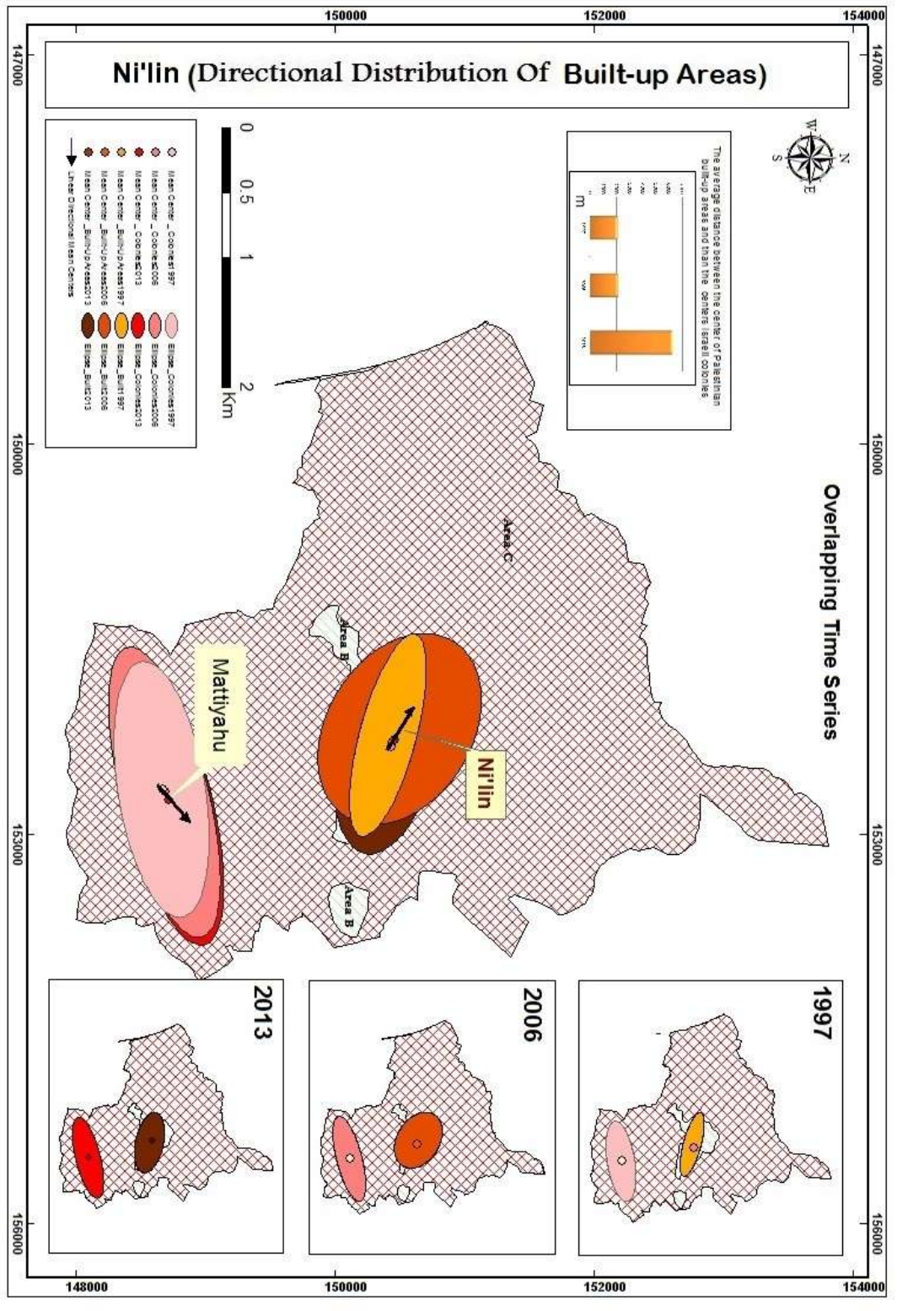
الزمنية (1997-2013).



الخريطة رقم (19): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع نعلين.

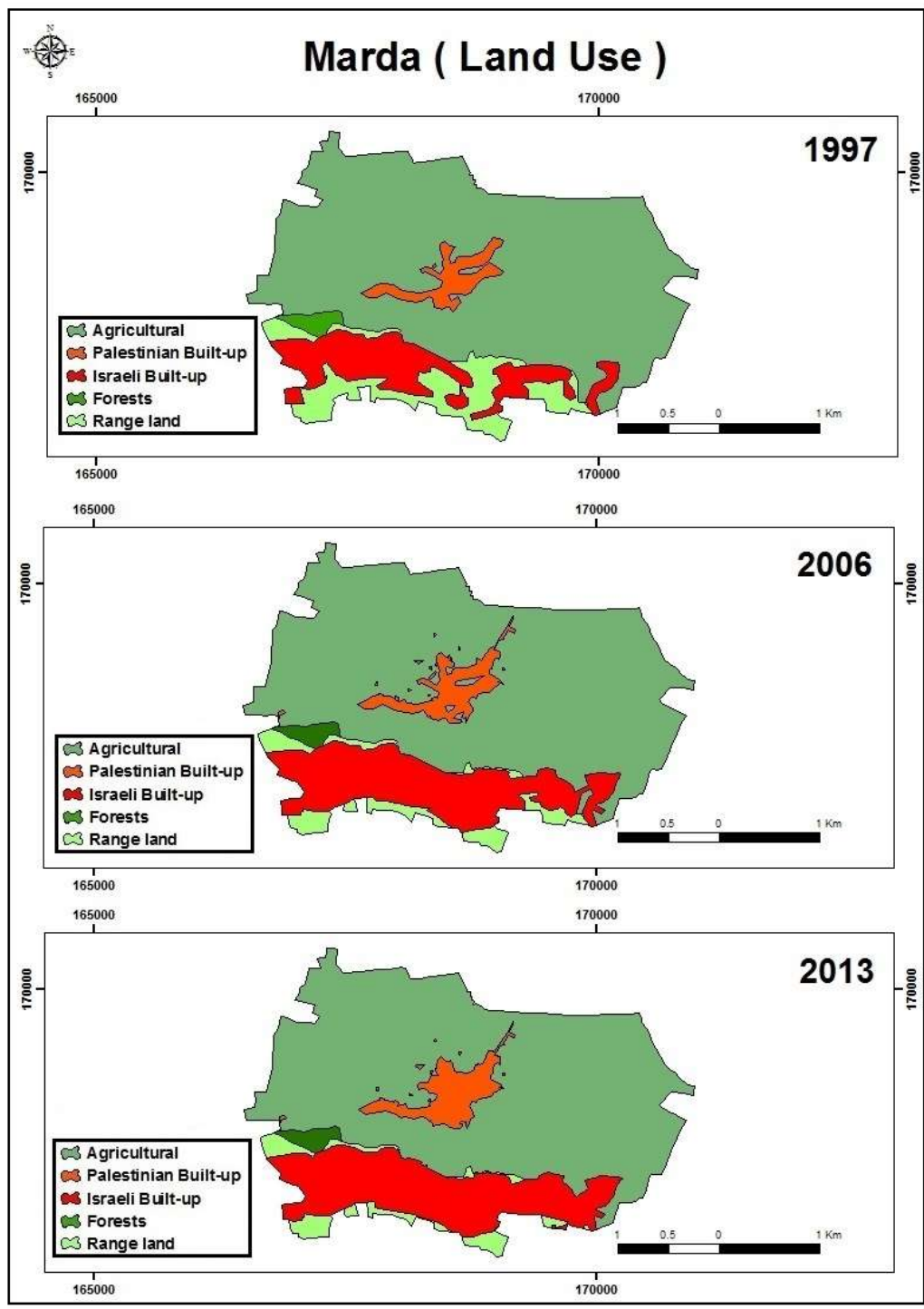


الخريطة رقم (20): اتجاه توزيع المناطق المبنية في تجمع نعلين.



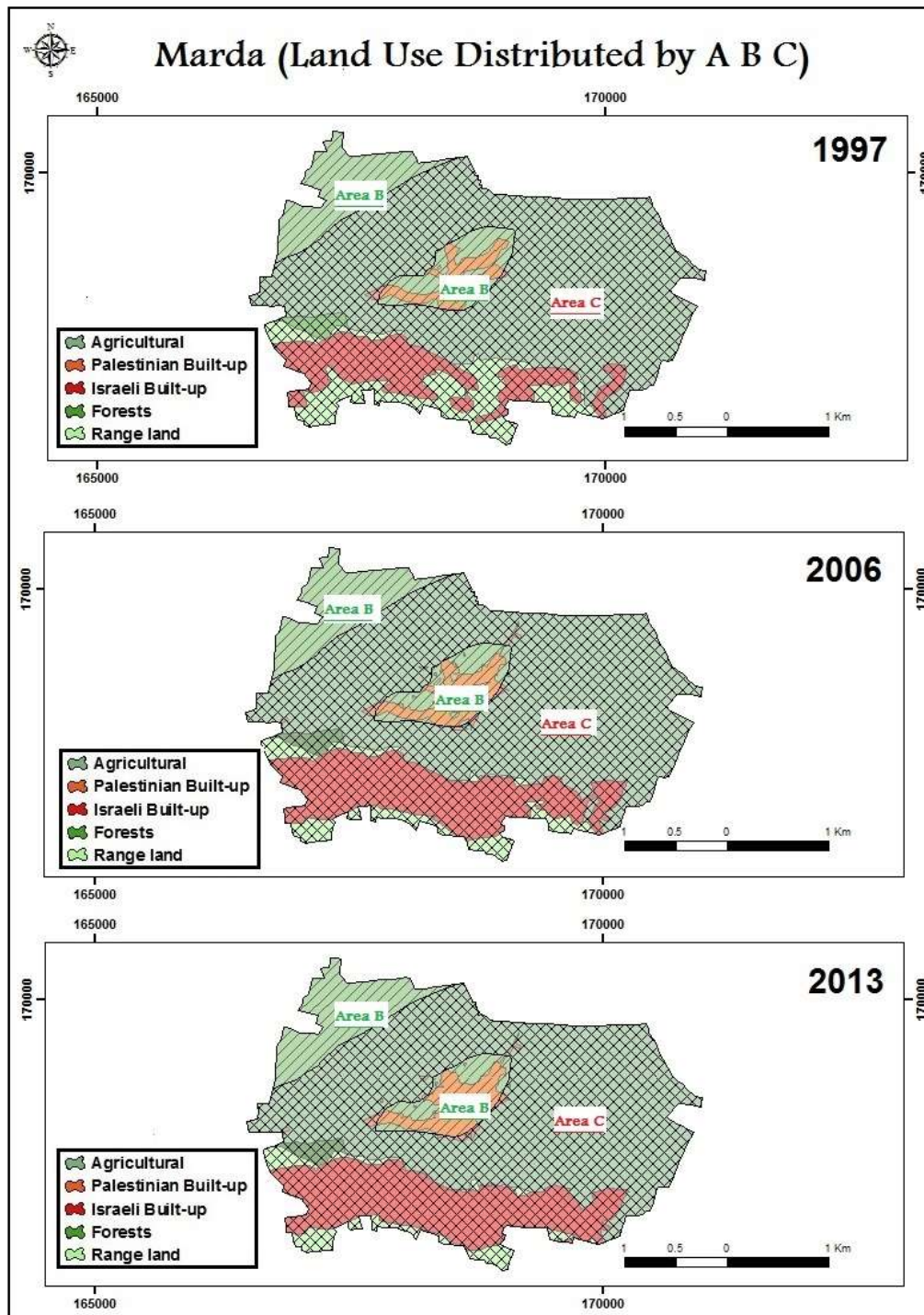
الخريطة رقم (21): استعمالات الاراضي في تجمع مردا خلال السلسلة الزمنية (1997 -

.(2013)

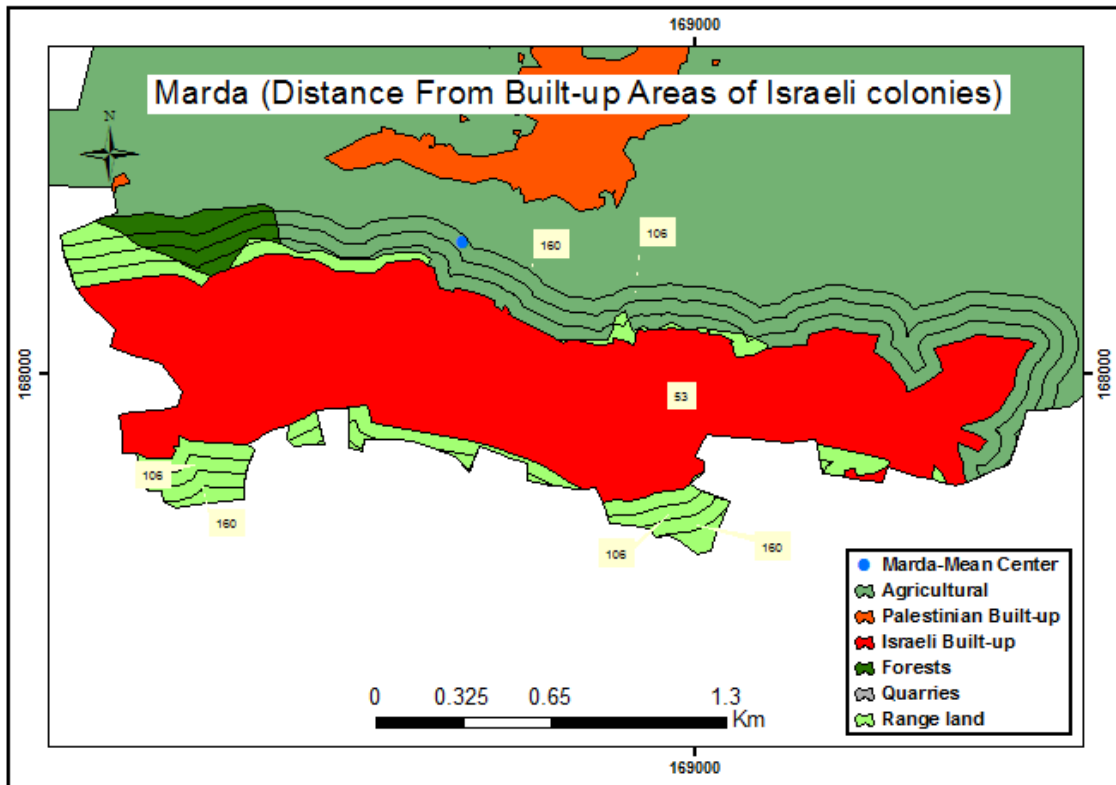


الخريطة رقم (22): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع مردا خلال السلسلة

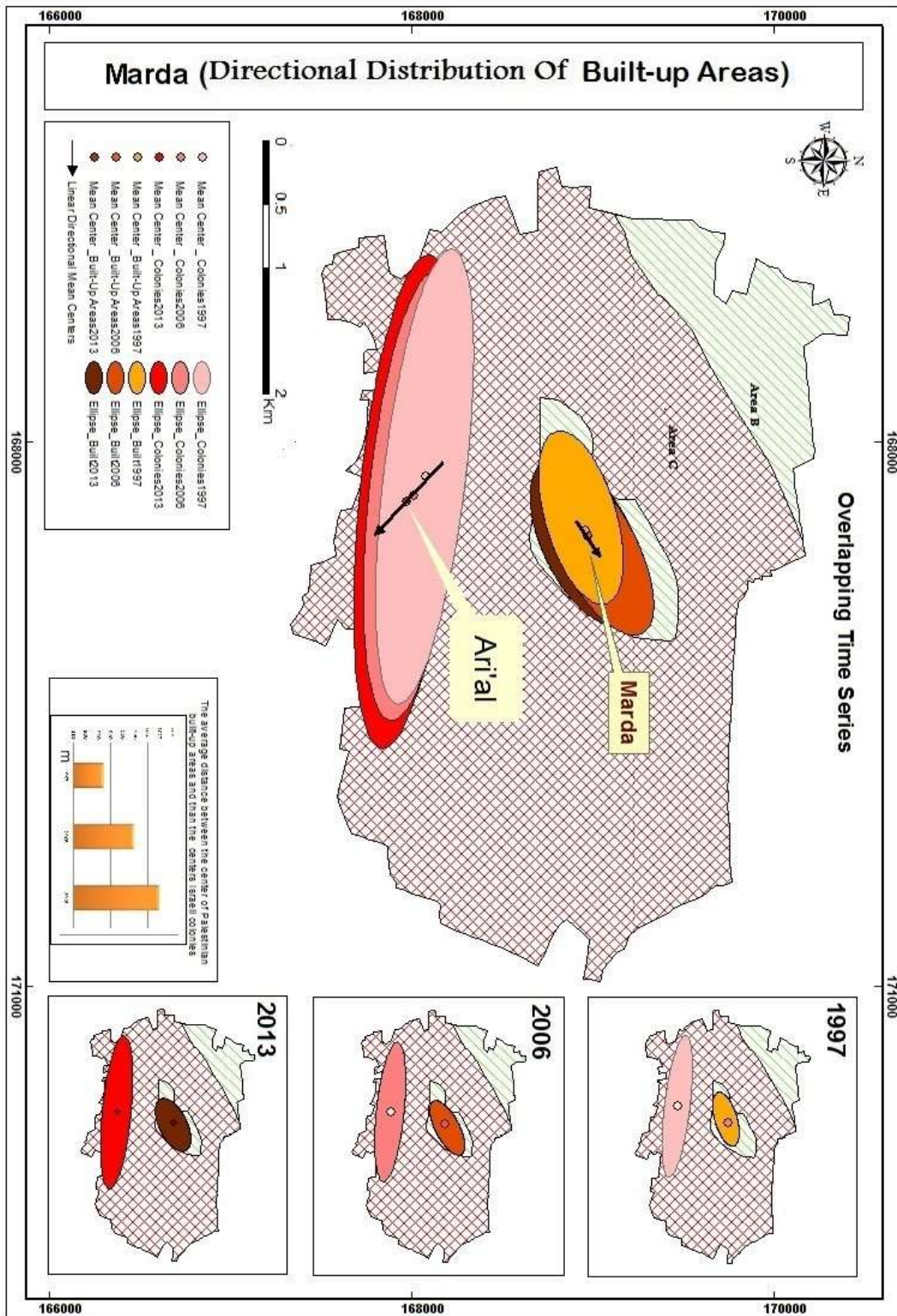
الزمنية (1997-2013).



الخريطة رقم (23): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع مردا.

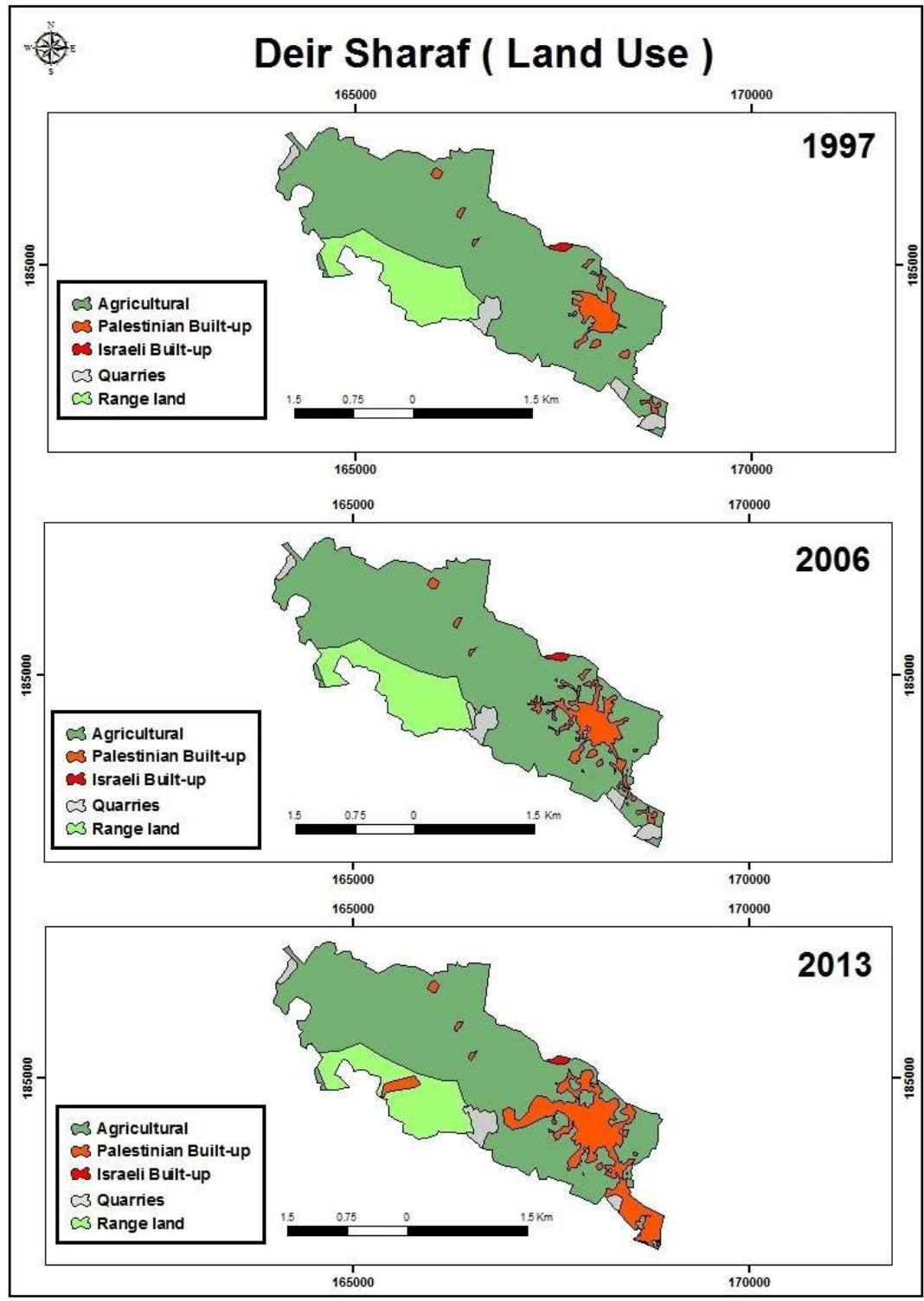


الخريطة رقم (24): اتجاه المناطق المبنية في تجمع مردا.

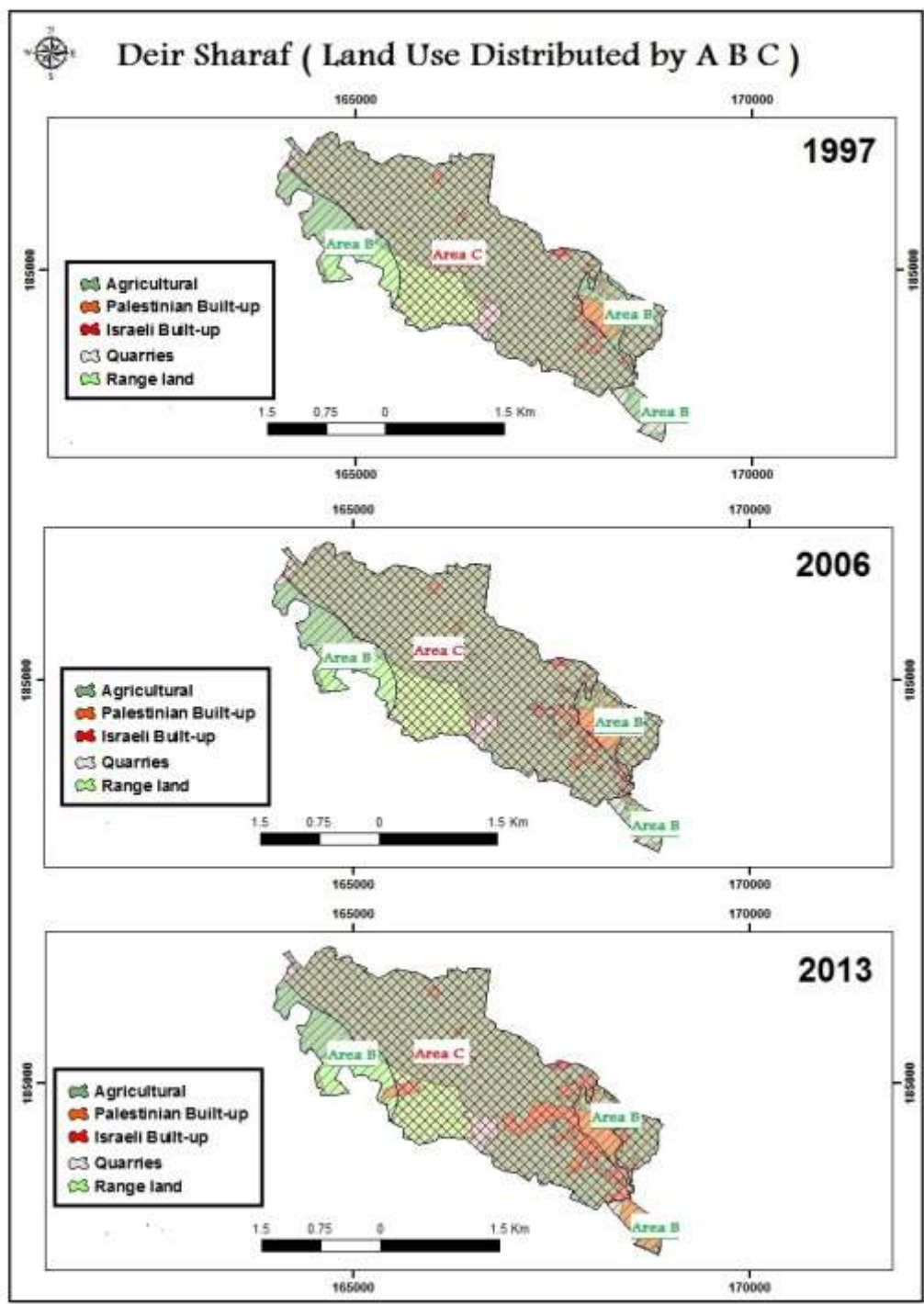


الخريطة رقم (25): استعمالات الاراضي في تجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية

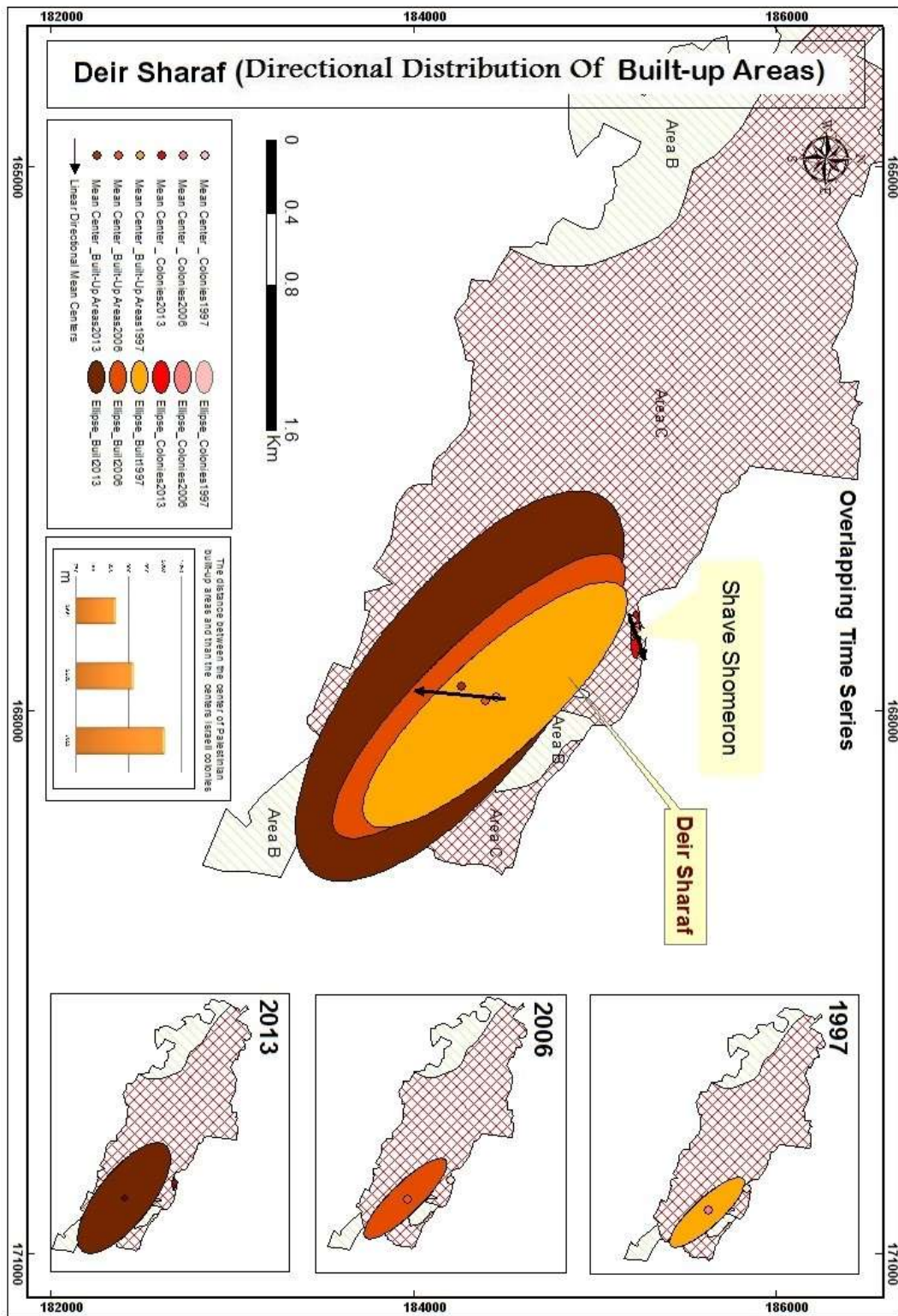
(1997 - 2013).



الخريطة رقم (26): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع دير شرف خلال السلسلة الزمنية (1997-2013).

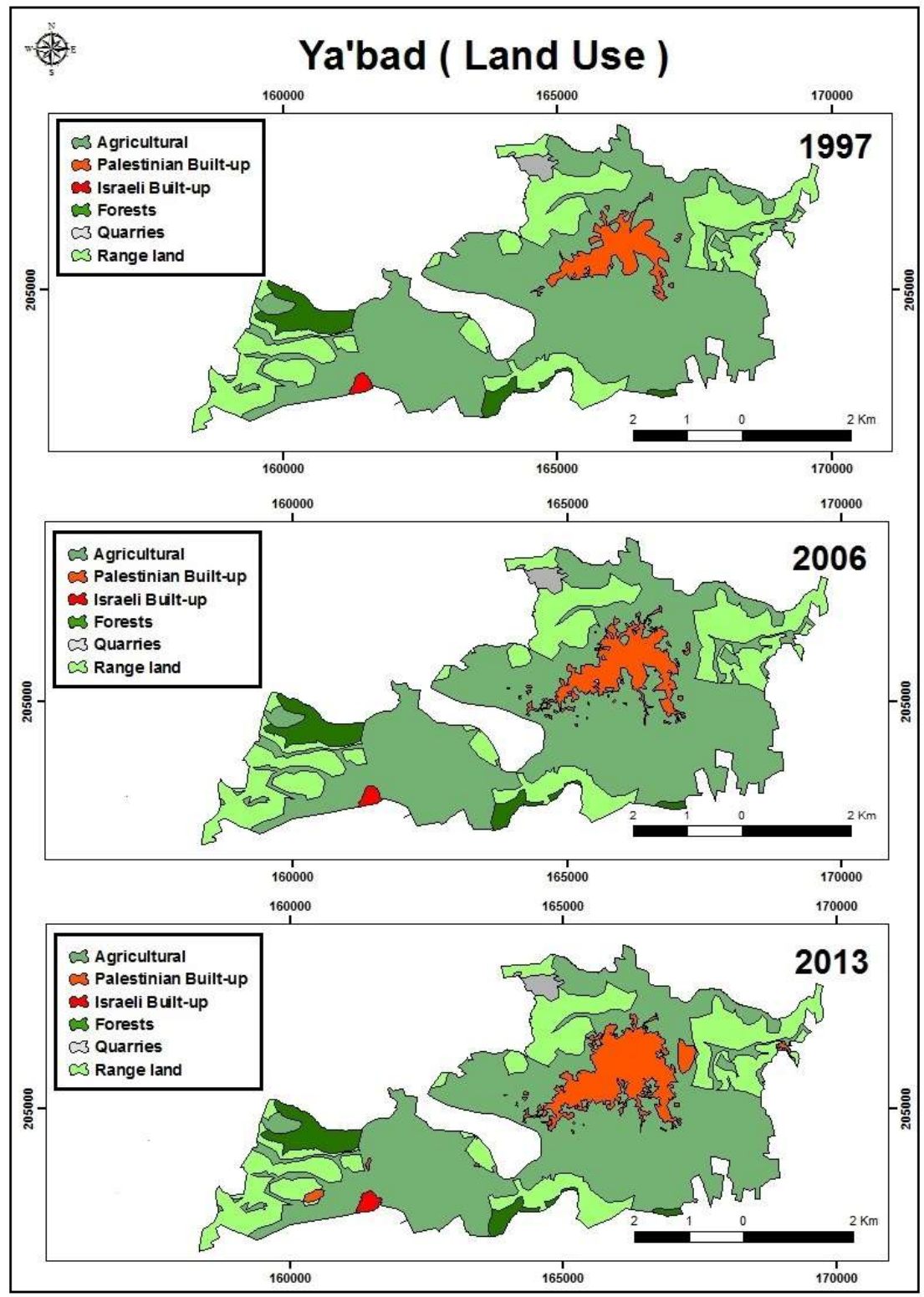


الخريطة رقم (28): اتجاه المناطق المبنية في تجمع دير شرف.



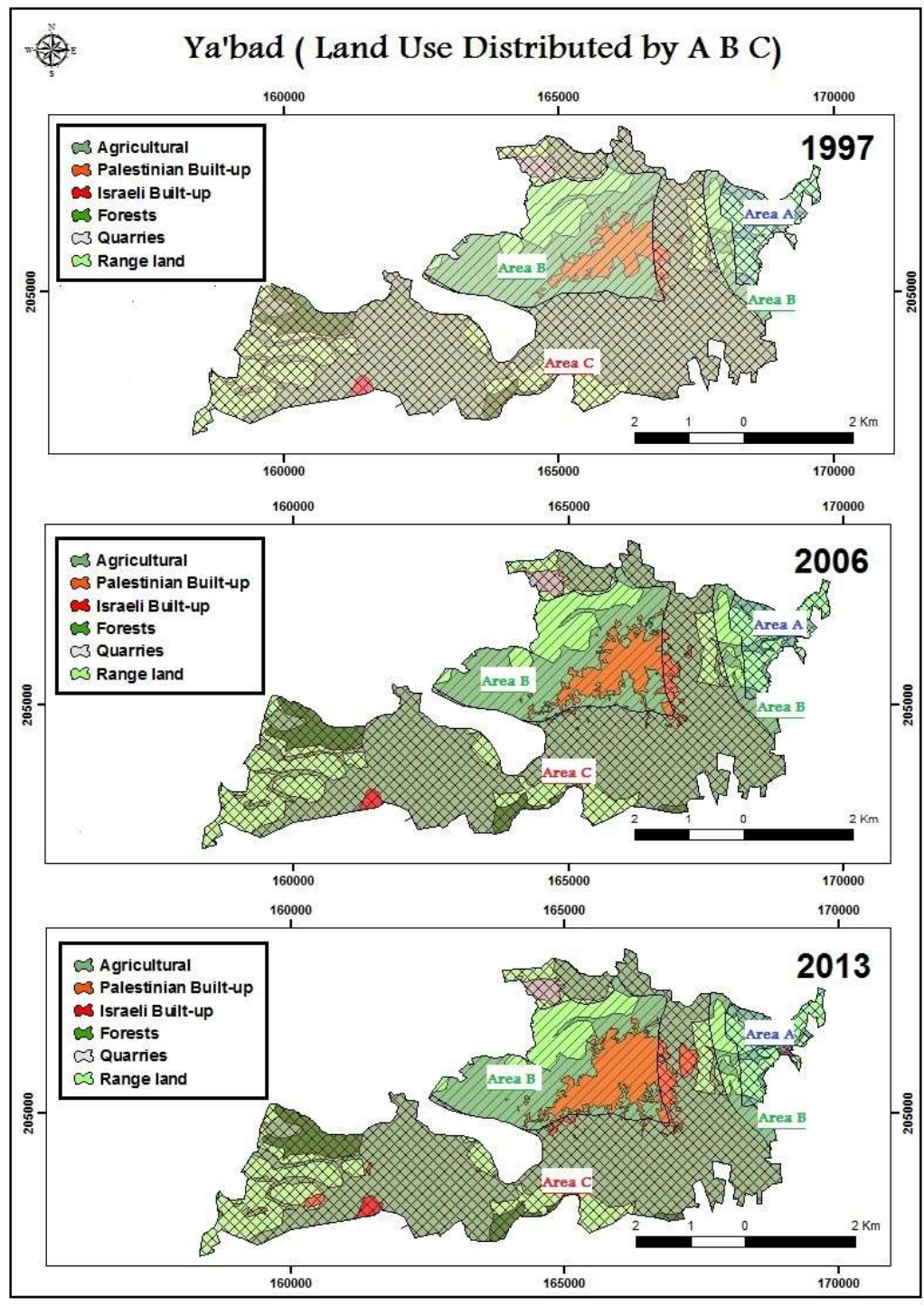
الخريطة رقم (29): استعمالات الاراضي في تجمع يعبد خلال السلسلة الزمنية (1997 -

.(2013)

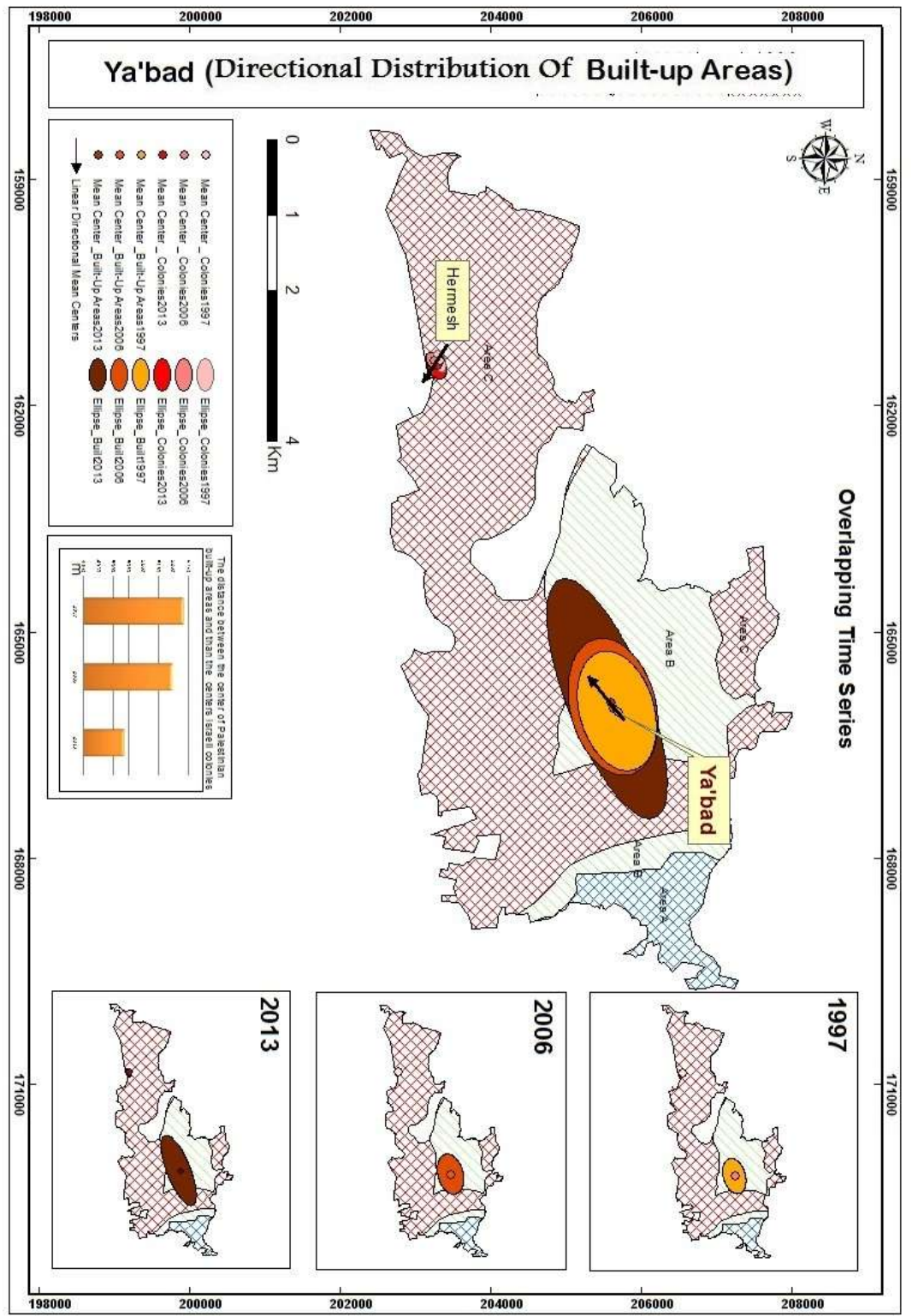
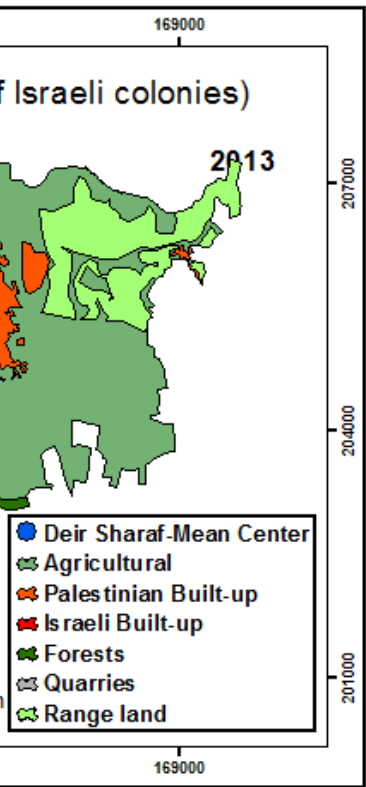


الخريطة رقم (30): توزيع استعمالات الاراضي على التصنيفات الجيوسياسية لتجمع يعبد

خلال السلسلة الزمنية (1997-2013).



الخريطة رقم (31): البعد عن المناطق المبنية للمستعمرات الاسرائيلية في تجمع يعبد.



الخريطة رقم (32):

اتجاه المناطق المبنية

في تجمع يعبد.

